فيه هـذا المنحى حتى يبرز وهو طبق مرغوبهم ووفق مطلوبهم وجاء كتابا مجيدا يجمع بين دفتيه مع وجازته وبلاغة عبارته جميع الفنون الحكمية من منطقيات ورياضيات ومن طبيعيات والهيات وأخلاقيات الى غير ذلك بيد أنه جرت عادة المشتغلين بالحكمة فى القرون الأخيرة أن يعمدوا الى هذا الضرب من الكتب فيجعلونه أقساماً ويختارون مايشاؤن نشره بواسطة (صنعة الطباعة) أو الاستنساخ وكان الغالب أن يختاروا للنشر قسمى الطبيعيات والالهيات أو الأقسام الثلاثة المنطق والطبيعى والالهى اذاً كان الشائع من نسخ هـذا الكتاب الذى أردنا نشر اليوم (النجاة) محتويا على تلك الأقسام الثلاثة لاغير

هذا ولما زاع بين طلاب العلم فى هذا العصر شرف الفلسفة وفضل المعارف العقلية واعترف الكل بذلك اعترافاً بل آمنوا به إيمانا بحيث لم يبق مجال لانكار أو ارتياب وبحيث يستحيي المقلد أو الشخص الخرافى أن ينحي بالائمة على أهلها وتجلى ذلك بحيث يضحك من طعن طاعن بنقلى على عقلى وكان الكتاب من الاتقان فى المكان العجيب والموضع الفائق الغريب وكان مختصر كتاب هو من أجل كتب الشيخ وأثنها وهو كتاب (الشفا) الشهير فى جميع

الأقطار والأنحاء لاجرم أقدمت على نشره بين العموم واذاعته بين الجمهور وابرازه من زواية الخفاء الى دائرة الظهور بعد بذل غاية السعي فى تهذيبه وتخليصه مما عرض عليه من نقص وتحريف وتغيير وتصحيف وبعد خدمة القراء بابانة لمشكلاته وانارة لليالى خفياته على يد فاضل أديب ونحرير أريب عارف بأصول هذه الصناعة قمت بذلك كله رجاء أن يتحقق الانتفاع تماماً بالكتاب لأولى الأفهام والألباب ولكل ذى اشتغال صحيح من الأذكياء والطلاب *

وليعلم أرباب الرغبة فى اقتناء مايطبع الآن من الكتب العلمية القديمة ومريدو النظر فيها والاشتغال بقراءتها اننا لانحب أن ننشر منها مانريد نشره الا بعد التحقق التام من صحته والتأكد من قبول الانتفاع به وليس هذا خلق القوم (تجار الكتب والمشتغلين بنشرها) فى هذه الأيام فان السواد الأعظم منهم يعثر على النسخة أو النسختين من الكتاب ويدعو من لا يكلفه مشقة فى الانفاق عليه سواء كان نفسه أو غيره ثم لايكون الا قليل من الزمن حتى نراه قد برز الى عالم المطبوعات والذين نسخوه سابقا جهال بالفن والذين صححوه وقابلوا بين نسخا جهال بالفن أيضا وكذلك الذين

أخرجوه الى عالم المطبوعات فلا تستغرب بعد ذلك ان قلت لك انه يخرج وهو مشحون بالغرائب والعجائب من الأغاليط والتحاريف والتغييرات والتصحيفات الى غير ذلك من مواضع السقط والخلط فهل يريد ناشرو الكتب القديمة على هذا الوجه أن ينتفع قراء العربية بها أو الغرض التجارة وجمع الحطام لا غير أن لى فى هذا المقال جملة من الأغراض الصحيحة منها حث القوم على التبرى من الأغراض الشخصية المحضة التى ساقتهم الى الاندفاع لتلك الطريقة العقيمة القبيحة ومنها تنبيه القراء على مقدار ما نعانيه من من المشقات والاتعاب فى نشر الكتب العلمية القديمة والفاتهم الى عظيم اهتمامنا بنشره سواء كان بتصحيحه وخدمته أو ابرازه فى أبهى لباس من الحروف والورق على أن امتياز كتبنا بالصحة والنقاء والتهذيب والصفاء غير خفى على أرباب الاطلاع عليها خصوصاً أهل الاطلاع المقرون بالنظر والفهم ولنكتف بذلك القدر مختتمين القول بالتضرع الى من بيده أزمة الأمور فى ازالة هذا الظلام الديجور وهداية كل قلب [illegible] الى ما فيه الخير والدراية انه ولى التوفيق والهداية آمين

محيي الدين صبري الكردي السنندجي [illegible]

﴿ ترجمة المصنف ﴾

هو الشيخ الرئيس أبي على الحسين بن عبد الله بن الحسين ابن على بن سيناولد في المائة الرابعة بعد الهجرة باحدى قرى بخارى وبعد ولادته انتقل أبوه الى مدينة بخارى وبها تعلم القرآن والأدب وهو ابن عشر من السنين ثم انتهض أبوه الى تعليمه العلوم فاشتغل بتعلم الحساب من أحد المليين به وبتعلم الفقه والخلاف من (اسماعيل الزاهد) فأجاد ثم أخذ يتعلم المنطق والهندسة والهيئة على أبي عبد الله الناتلي الذي كان يدعى المتفلسف فأبدى فى الاشتغال بها والنظر فيها قوة الفطرة والاستعداد وعند ما أكمل هذه العلوم ابتدأ ينظر فى العلم الطبيعي والالهى ثم انصرفت به الرغبة الى قراءة الطب فاستمر يقرأ ما يظفر به من كتبه حتى حصل ما يمكن تحصيله منه بالروية والنظر وجعل يشتغل بالتطبيق والعمل واستكشاف طرق المعالجة ولم يكن الا قليلا حتى برّز فيه وصار أستاذ المشتغلين به وهو عندئذ ابن ست عشرة سنة *

ثم أكب على المطالعة وتوفر على القراءة برهة لم يكن ينام فيها ليلة بتمامها حتى أحكم المنطق والرياضة والطبيعة ثم عدل الى الالهى والنظر فى كتاب مابعد الطبيعة فأشكلت عليه مسائله أولا ومايزال يعيد قراءته المرات بعد الأخرى وهو بعد ممتنع عليه حتى ساقه المقدار الى ابتياع كتاب أبى نصر الفارابى فى الابانة عن أغراض ذلك الكتاب فسارع الى قراءته وبقراءته اياه انكشف له سر هذا العلم

فى هذه الأثناء اشتهر اسمه وعرف بالتوفر على تحصيل العلوم وحدث لسلطان بخارى (نوح بن منصور) من المرض ماحار فيه الأطباء فاقتضى الحال ان التمسوا منه احضاره بعد ان ذكروه له بالمعرفة والفضل فأحضره وشاركهم فى مداواته وكان فى ذلك قاض بأشغاله اياه فى خدمته *

اشتغل الشيخ بخدمة الأمير ثم تطلعت منه النفس الي الدخول فى مكتبته للاستفادة مما فيها من الكتب الطبية فألتمس اصدار الاذن من الأمير له بذلك فكان* دخل اليها ورأى مافيها من أصناف الكتب وامتلاءها من كل فن بعدة من كتبه وفيها من كتب الأوائل مالم يسمع به أحد فاجتهد فى استحضار جملة منها وأخذ فى قراءتها حتى وقف على ماتضمنته من الفوائد وكان عمره حين فرغ

من ذلك ثمانى عشرة سنة وبعد أن أمضى الشيخ أبو علي هذا الدور دور التعلم والاستفادة ابتدأ دور التصنيف والافادة فصنف كتاب المجموع الحاوى للعلوم الحكمية عدا الرياضى وله إذ ذاك احدى وعشرون سنة وبعد هذا بقليل قضى والده نحبه ودعته الضرورة الى الارتحال فسافر الى كركانج (ميناء خيوه عاصمة خارزم) واجتمع بالوزير بها أبي الحسين السهلى المحب لهذه العلوم * ثم قدم على أميرها (على بن مأمون) وكان فى زى الفقهاء فرتب له شهريا يقوم بكفاية مثله وأقام على ذلك مدة مشتغلا فيها بالتصنيف والافادة ثم أخذ في الارتحال والتنقل فى البلدان قاصدا مدينة جرجان لمقابلة أميرها شمس المعالى (قابوس) لكن فى هذا الوقت وقع هذا الأمير في الأسر وحدوث موته فيه فمضى منها الى دهستان (بلدة من خراسان يقال لها الآن التربة الحيدرية) ولوقوع مرضه بها قفل راجعا الى جرجان فاتصل به تلميذاه (أبو عبيد الجوزجانى وأبو محمد الشيرازي) لرغبتهما فى تلقى العلم عنه فأخذ فى التعليم والافادة وتصنيف الكتب والرسائل *

ثم انتقل الى الرى واتصل بخدمة مجد الدولة الى أن كان من الأسباب ما استوجب خروجه الى قزوين ومنها الى همذان واتصاله

بخدمة (كذبا نويه) ثم التقرب من شمس الدولة وتقليده اياه الوزارة ولم يلبث ان هاج عليه العسكر لتوجسهم خيفة منه وأجبروا الأمير على عزله ونفيه فاختفى برهة ثم أعيد الى الوزارة ثانيا واشتغل بالافادة والتصنيف *

وبعد أن مات الأمير وبويع ابنه استوزروا الشيخ فأبى وأقام فى بعض الدور متواريا ثم أتهم بأنه يكاتب أمير أصفهان (علاء الدولة) سراً وقبضوا عليه وسيروه الى قلعة (فردجان) حيث سجن فيها ولبث فى السجن الى أن أخرج وأعيد الى همذان وأقام بها مدة ثم عنّ للشيخ الفرار فخرج متنكرا الى أصفهان حيث استقبله ندماء الأمير أحسن استقبال ثم حضر مجلس الأمير فقابله بالاقبال اليه وأكرم وفادته عليه ولما سار علاء الدولة قاصداً (سابور خاست) خرج الشيخ معه واشتغل بالرصد واتخاذ آلاته واستخدام صناعها قصداً لاصلاح الخلل الواقع فى التقاويم القديمة وكان الشيخ قوى البنية والمزاج مسرفا فى الملاذ البدنية ولا سيا شهوة الوقاع فأفرط فيه حتى أصيب بالوهن والمرض . ولما قصد علاء الدولة همذان سار معه الشيخ وما وصلوا الى همذان حتى استولى عليه سلطان المرض استيلاء تاماً وعلم الشيخ عجزه عن دفعه فتهاون فى أمر المعالجة

وقال ان المدبر الذى كان يدبر بدنى قد عجز عن التدبير فلا ينفع الآن العلاج وتصدق بماله وأعتق مماليكه وأقبل على العبادة وبقى على هذا أياما*ثم انتقل الى جوار ربه وكانت ولادته سنة ثلاث وسبعين بعد المائة الثالثة ووفاته فى سنة سبع وعشرين بعد المائة الرابعة ووقع فراغه من اتمام العلوم سنة ثلثمائة واحدى وتسعين وقد ضمن ذلك أحد شعراء الفارسية فى قوله

حجة الحق أبو على سينا　　در شجع آمد ازعدم بوجود

٣٧٣

درشصا كرد كسب جمله علوم　　درتكز كرد اين جهان بدرود

٤٢٧　　٣٩١

(تاريخه العلمى والادبى)

ذكاؤه

نبتدى القول فى هذا المبحث بأن الشيخ رحمه الله كان على جانب عظيم من الذكاء والفطنة وتوقد القريحة يتبرهن ذلك بمعرفة ميله الشديد الى العلم وا كبابه على المطالعة والقراءة وسرعة حصوله على العلوم ثم اشتغاله بالتصنيف والتعليم بعد ذلك ومن

شواهد هذا أيضاً ما حكاه صاحبه أبو عبيد الجوزجانى وهو قوله انى صحبت الشيخ خمساً وعشرين سنة فما رأيته ينظر فيما يقع له من الكتب على الولاء وانما يقصد المواضع الصعبة والمسائل المشكلة ليتبين ما قاله صاحب الكتاب فيها ومنها أن جماعة من العلماء وقعت لهم شبه على مسائل من كتابه المختصر الاصغر فى المنطق وعرضت تلك الشبه عليه للاجابة عنها فكتب فى جوابها زهاء خمسين ورقة فى نصف ليلة حتى دهش الناس من ذلك وصار تاريخا بينهم — ومنها انه صنّف الهيات الشفا ومعظم طبيعياته فى نحو عشرين يوما *

فلسفته

أما فلسفته فهى على ما يؤخذ من أكثر كتبه الفلسفة الاريسطية أعنى التعاليم والمبادئ التى قررها اريسطو فى كتبه المأثورة عنه والتى تصدّى كثير ممن جاء بعده من الحكماء لتعليق الشروح عليها وقد يتقوى القول بذلك عندما نراه يقرظ أريسطو ويطرى في مدحه ويومى الى تفضيله على غيره من القدماء *

سينا رحمه الله

أما سيرة الشيخ فظواهر تاريخه تقتضى الحكم بأنه كان مطواع الاهواء والملاذ لكن من يقرأ الجواب الذى أجاب به أبا سعيد ابن أبى الخير عن رسالته التى أرسلها اليه يسأله فيها الابانة عن خلاصة الحقائق التى وصل اليها نظره يجد فيه ما يناقض تلك الظواهر

أما الرسالة فهى هذه

أيها العالم وفقك الله لما ينبغى ورزقك من سعادة الابد ما تبتغى انى من الطريق المستقيم على يقين الا أن أودية الظنون على الطريق المستجدة متشعبة وانى من كل لطالب طريقه ولعل الله يفتح لى من باب حقيقة حاله بوسيلة تحقيقه وصدق تصديقه وانك بالعلم وفقت لموسوم وبهذا كرة أهل هذا الطريق مرسوم فاسمعنى مما رزقت وبيّن لى ما عليه وقفت واليه وفقت واعلم أن التذبذب بداية حال الترهب ومن ترهب ترأب وهذا سهل جدا وعسر إن عد عدا والله ولى التوفيق

وأما الجواب فهو هذا

وصل خطاب فلان مبيناً صنع الله تعالى لديه وسبوغ نعمه عليه والاستمساك بعروته الوثق والاعتصام بحبله المتين والضرب فى سبيله والتولية شطر التقرب اليه والتوجه تلقاء وجهه نافضا عن نفسه غبرة هذه الخَرِبة رافضا بهمته الاهتمام بهذه القـذرة أعز وارد وأسر واصل وأنفس طالع وأكرم طارق فقرأته وفهمته وتدبرته وكررته وحققته فى نفسي وقررته فبـدأت بشكر الله واهب العقل ومفيض العدل وحمدته على ما أولاه وسألته أن يوقفه في أخراه وأولاه وأن يثبت قدمه على ما توطاه ولا يلقيـه الى ما تخطاه ويزيده الى هدايته هداية والى درايته التى آتاه دراية انه الهادى الميسّر والمدبر المقدّر عنه ينشعب كل أثر واليه تستند الحوادث والغير وكذلك يقضى الملكوت ويقتضى الجبروت وهو من سر الله الاعظم يعلمه من يعلمه ويذهل عنه من لا يعصمه طوبى لمن قاده القدر الى زمرة السعداء وحاد به عن رتبة الاشقياء وأوزعه استـرباح البقاء عن رأس مال الفناء وما نزهـة هذا العاقل فى دار يتشابه فيها عقبي مدرك ومفوت ويتساويان عند حلول

وقت مؤقت دار أليمها موجع ولذيذها مستبشع وصحتها قسر الاضداد
على وزن واعداد وسلامتها استمرار فاقة الى استمرار مزاقة
ودوام حاجة الى مج مجاجة نعم والله ما المشغول بها الا متبط
والمتصرف فيها الا مخبط موزع البال بين أمل واياس ونقود
وأجناس أخيذ حركاته شتى وعسيف أوطار تترى وأين
هو عن المهاجرة الى التوحيد واعتماد النظام بالتفريد والخلوص
من التشعب الى التراأب ومن التذبذب الى التهذب وعن باد
يمارسه الى أبد يشارفه هنالك اللذة حقا والحسن صدقا سلسال
كلما سقيته على الرى كان أهنى وأشفى ورزق كلما أطعمته على
الشبع كان أغذى وأمرى رى استبقاء لا رى اباء وشبع استشباع
لا شبع استبشاع نسأل الله تعالى أن يجلو عن أبصارنا الغشاوة
وعن قلوبنا القساوة وأن يهدينا كما هداه ويؤتينا مما آتاه وأن
يحجز بيننا وبين هذه الغارّة الغاشة النشوز فى هيئة الباشة
العاسرة فى حلبة الياسرة [illegible] فى معرض [illegible] وان يجعله
اماما [illegible] وآثار [illegible] اليه [illegible] انه ولى ذلك
وأما [illegible] من قبلى وبيان
[illegible] من [illegible] وسميع

استخبر من موقور السمع غير خبير فهل لمثلي أن يخاطبه بموعظة حسنة ومثل صالح وصواب مرشد وطريق أسنه له منقذ والى غرضه الذى أمه منفذ ومع ذلك فليكن الله أول فكره وآخره وباطن اعتباره وظاهره ولتكن عين نفسه مكحولة بالنظر اليه وقدمها موقوفة على المثول بين يديه مسافرا بعقله فى الملكوت الاعلى وما فيه من آيات ربه الكبرى فاذا انحط الى قراره فلير الله تعالى فى آثاره فانه باطن ظاهر تجلى لكل شئ بكل شيء ☆

ففي كل شيء له آية تدل على أنه الواحد

فاذا صارت هده الحالة ملكته وهذه الخصلة وتيرته انطبع في فصه نقش الملكوت وتجلى لمرآته قدس اللاهوت فألف الانس الأعلى وذاق اللذة القصوى وأخذ عن نفسه لمن هو به أولى وفاضت عليه السكينة وحفت به الطمأنينة واطلع على العالم الأدنى اطلاع راحم لاهله مستوهن لحبله مستخف لثقله وليعلم أن أفضل الحركات الصلاة وأمثل السكنات الصيام وأرفع البر الصدقة وأزكى السير الاحتمال وأبطل السعى الرياء ولن تخلص النفس عن البدن ما التفتت الى قيل وقال ومناقشة وجدال وخير

العمل ما صدر عن مقام نية وخير النيّة ما انفرج عن
جناب علم والحكمة أم الفضائل ومعرفة الله
أول الاوائل (اليه يصعد الكلم الطيب
والعمل الصالح يرفعه) أقول قولى
هذا واستغفر الله العظيم واستهديه
واتوب اليه واستكفيه
وأسأله ان يقربنى
اليه انه سميع
مجيب



﴿ مختصر الشفاء ﴾

(للشيخ الرئيس الحسين أبي على بن سينا)

﴿ وهو فى الحكمة المنطقية والطبيعية والالهية ﴾

يؤت الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا

طالما تطلعت النفوس الزكية واشرأبت الاعناق الى هذا الكتاب الجليل الذى أشرق من سماء عقل رئيس الحكماء أبى على بن سينا حتى وفقنا الله تعالى للحصول على نسخة صحيحة منه فأبت همتنا أن يكون فى زوايا الخمول كتاب مثل هذا وانبعثنا الى ابرازه فى عالم النشر بعد بذل الجهد الجهيد فى تصحيحه وتنقيحه وتعليق بعض ما يجب تعليقه عليه من التقريرات المنيرة لمشكلاته المدنية لمعضلاته التى جاد بها فاضل من علماء هذا العلم وها هو يا معشر الطلاب قد زف اليكم باجمل ثياب وأحسن طراز وفقنا الله واياكم للانتفاع به فانه ولي التوفيق

﴿ طبع على نفقة حضرة الفاضل الجليل ذى الهمة العلية ﴾

(مصطفى افندى المكاوى والشيخ محيي الدين صبرى الكردى)

﴿ حقوق الطبع محفوظة ﴾



﴿ ربّ يسر ﴾

أمّا بعد حمد الله والثناء عليه بما هو أهله * والصلاة والسلام على أنبيائه الذين هم عبيده ورسله * وعلى سائر خاصته الذين نالهم من كرمه أفضله وأجلّه * وأغرقهم احسانه وجوده وفيضه وفضله فان طائفة من الاخوان الذين لهم حرص على اقتباس المعارف الحكمية . سألونى أن أجمع لهم كتابا يشتمل على ما لابد من معرفته لمن يؤثر أن يتميز عن العامة وينحاز الى الخاصة ويكون له بالأصول الحكمية إحاطة * وسألونى أن أبدأ فيه بافادة الأصول من علم المنطق ثم أتلوها بمثلها من علم الطبيعيات ثم أورد من علمى الهندسة والحساب ما لابد منه لمعرفة القدر الذى يقرن بالبراهين على الرياضيات * وأورد بعده من علم الهيئة ما يعرف به

حال الحركات والاجرام والأبعاد والمدارات والاطوال والعُرُوض دون الأصول التى يحتاج اليها فى التقاويم وماتشتمل عليه الزيجات مثل أحوال المطالع والزوايا وتقويم المسير بحسب تاريخ تاريخ الى غير ذلك * وان أختم الرياضيات بعلم الموسيقى (١) ثم أورد العلم الالهى على أبين وجه وأوجزه وأذكر فيه حال المعاد وحال الأخلاق والأفعال النافعة فيه لدرك النجاة من الغرق فى بحر الضلالات فأسعفتهم بذلك وصنفت الكتاب على نحو ملتمسهم مستعيناً بالله ومتوكلا عليه فبدأت بايراد الكفاية من صناعة المنطق لانه الآلة العاصمة للذهن عن الخطأ فيما نتصوره ونصدق به والموصلة الى الاعتقاد الحق باعطاء أسبابه ونهج سبله *

* القسم الاول فى المنطق *

(فصل فى التصور والتصديق وطريق كل منهما)

كل معرفة وعلم فاما تصور واما تصديق والتصور هو العلم الأول ويكتسب بالحد وما يجرى مجراه مثل تصورنا (٢)

---

(١) قوله وان أختم الرياضيات الخ ليعلم الناظرون ان المشتغلين بكتب الشيخ من زمن قديم حذفوا من قسم الرياضيات [illegible] فى كتبه الشفاء [illegible] أهل العلم [illegible] لا فى هذا الكتاب ولا فى غيره كالشفاء يعرف ذلك من له اطلاع على كتب الحكمة القديمة

(٢) قوله مثل تصورنا الخ [illegible] التصور وكذا قوله [illegible] الخ

ماهية الانسان * والتصديق انما يكتسب بالقياس أو ما يجرى
مجراه مثل تصديقنا بأن للكل مبدأ فالحد والقياس آلتان بهما
تكتسب المعلومات التى تكون مجهولة فتصير معلومة بالروية [1]
وكل واحد منهما ـ منه ماهو حقيق ـ ومنه ماهو دون الحقيق
ولكنه نافع منفعةً بحسبه ـ ومنه ماهو باطل مشبه بالحقيقي *
والفطرة الانسانية فى الأكثر غير كافية فى التميز بين هذه
الأصناف ولولا ذلك لما وقع بين العقلاء اختلافٌ ولا وقع لواحد
منهم فى رأيه تناقض وكل واحد من القياس والحد فانه معمول
ومؤلف من معان معقولة بتأليف محدود فيكون لكل واحد
منهما مادة منها أُلِفَ وصورة بها يتم التأليف * وكما انه ليس عن
أىّ مادة اتفقت يصلح أن يتخذ بيت أو كرسىٌّ ولا بأى صورة
اتفقت يمكن أن يتم من مادة البيت بيتٌ ومن مادة الكرسى
كرسى بل لكل شئ مادة تخصه وصورة يعينها تخصه ـ كذلك
لكل معلوم [2] يعلم بالروية مادة تخصه وصورة تخصه منهما يصار

---

(١) فهم من قوله بالروية ان من المعلومات معلومات بالطبع لا بالطلب والاكتساب كعلمنا بأوائل المعقولات والمحسوسات وكعلم الأوليات وسائر المعانى المعلومة

(٢) قوله لكل معلوم الخ يعنى لكل معلوم نظرى طريق نظرى ذو ماده وصورة خاصتين به فتدبر (ا ـ ع)

الى تحققه * وكما أن الفساد فى اتخاذ البيت قد يقع من جهة المادة وان كانت الصورة صحيحة * وقد يقع من جهة الصورة وان كانت المادة صالحة * وقد يقع من جهتيهما جميعاً ـ كذلك الفساد في الروية [1] قد يقع من جهة المادة وان كانت الصورة صحيحة * وقد يقع من جهة الصورة وان كانت المادة صالحةً * وقد يقع من جهتيهما جميعاً *

﴿ فصل في منفعة المنطق ﴾

فالمنطق هو الصناعة النظرية التى تعرّفُ أنه من أىّ الصور والمواد يكون الحدّ الصحيح الذى يسمى بالحقيقة حداً * والقياس الصحيح [2] الذى يسمى بالحقيقة برهانا وتعرف انه عن أىّ الصور والمواد يكون الحد الاقناعي الذى يسمى رسما * وعن أيّ الصور والمواد يكون القياس الاقناعى الذى يسمى ماقوِىَ منه وأوقع تصديقاً شبيهاً باليقين [3] جدلياً وما ضعف منه وأوقع ظناً

(١) قوله فى الروية أى فى الفكر والنظر وهما الطريق النظرى المؤدى الى العلم بمجهول ما (ا ـ ع) (٢) قوله والقياس الصحيح الخ فيه اشارة الى ان تسمية ما عدا البرهان من الأقيسة قياسا ليس بالحقيقة لانه لايؤدى الى علم حقيق فليتأمل (ا ـ ع)

(٣) قوله تصديقا شبيها باليقين هو الجزم والتصميم الذى لم ينته الى حداليقين واليقين هو الاعتقاد بالشئ انه كذا مع الجزم التام بأنه لا يكون الا كذا ومع عدم قبوله التغيير

غالباً خطابياً وتعرّف أنه عن أى صورة ومادة يكون الحد الفاسد وعن أىّ صورة ومادة يكون القياس الفاسد الذى يسمى مغالطيا وسوفسطائيا وهو الذى يتراءى انه برهانيّ أو جدلىّ ولا يكون كذلك * وانه عن أى صورة ومادة يكون القياس الذى لا يوقع تصديقا البتة ولكن تخييلا يرغب النفس فى شيء أو ينفرها ويقززها أو يبسطها أو يقبضها وهو القياس الشعرى * فهذه فائدة صناعة المنطق * ونسبتها الى الروية نسبة النحو الى الكلام والعروض الى الشعر * لكن الفطرة السليمة والذوق السليم ربما أغنيا عن تعلم النحو والعروض * وليس شيء من الفطر الانسانية بمستغن فى استعمال الروية عن التقدم باعداد هذه الآله الا ان يكون انسانا مؤيدا من عند الله تعالى *

﴿ فصل فى الألفاظ المفردة [1] ﴾

لما كانت المخاطبات النظرية بألفاظ مؤلفة والافكار العقلية من أقوال عقلية مؤلفة وكان المفرد قبل المؤلف وجب أن نتكلم

لكونه بديهيا أوليا أو لكون مقدمات قياسه منتهية الى البديهيه (ا ـ ب)

(١) قوله فصل فى الألفاظ المفردة ترك مبحث الدلالات مكان الواجب تقديمها وذكرها ولعل ذلك اعتمادا على الاستاذ أو على المرتبة التى قبل هذا الكتاب من مراتب الكتب اذ لكل منه مراتب فى التعليم والافادة (ا ـ ع)

أولاً فى اللفظ المفرد *

فنقول إن اللفظ المفرد هو الذى يدل على معنى ولا جزء من أجزائه يدل بالذات [1] على جزء من أجزاء ذلك المعنى مثل قولنا الانسان فانه يدل به على معنى لامحاله وجزآه وليكونا الإن والسّان إما أن لايدل بهما على معنى لامحالة أو أن يدلا على معنيين ليسا جزئى معنى الانسان وان اتفق ان كان الإن مثلاً يدل على النفس والسان يدل على البدن فليس يقصد بإن وسان فى جملة قولنا الانسان الدلالة بهما فيكونان كأنهما لا يدلان أصلاً اذا أخذا جزئي قولنا الانسان *

* فصل فى اللفظ المركب *

وأما اللفظ المركب أو المؤلف فهو الذى يدل على معنى وله أجزا منها يلتئم مسموعه ومن معانيها يلتئم معنى الجمله كقولنا الانسان يمشى أو رامى الحجارة

* فصل فى اللفظ المفرد الكلّى *

---

(١) قوله بالذات أى بالقصد وهذا التعريف مبنى على الظاهر والتحقيق ان يقال هو مايدل على معنى ولا يدل جزؤه على شئ اصلا حين هو جزؤه وعلى هذا درج صاحب البصائر وسائر المحققين وقد أشار الى ذلك آخر الفصل بقوله فيكونان كأنهما الخ (اع)

واللفظ المفرد الكلى هو الذى يدل على كثيرين بمعنى واحد متفق اما كثيرين فى الوجود كالانسان أو كثيرين فى جواز التوهم كالشمس * وبالجملة الكلّى هو اللفظ الذى لا يمنع مفهومه ان يشترك فى معناه كثيرون فان منع من ذلك شيء فهو غير نفس مفهومه .

﴿ فصل فى اللفظ المفرد الجزئى ﴾

واللفظ المفرد الجزئى [1] هو الذى لايمكن ان يكون معناه الواحد لابالوجود ولا بحسب التوهم لأشياء فوق واحد بل يمنع نفس مفهومه من ذلك كقولنا زيد لمشار اليه فانّ معنى زيد إذا اخذ معنى واحدا هو ذات زيد الواحدة فهو لافى الوجود ولا فى التوهم يمكن ان يكون لغير ذات زيد الواحدة اذ الاشارة تمنع من ذلك فانك اذا قلت هذه الشمس أو هذا الانسان يمنع من ان يشترك فيه غيره الاشارة *

﴿ فصل فى الذاتى [2] ﴾

(١) اعلم ان الجزئى لاتعينه الا الاشارة الحسية وأما عند العقل فلا يتعين الجزئى

(٢) ليس مفهوم الذاتى والمقوم مايعرف من ظاهر لفظهما ولو كان كذلك لما تناولا الا الجنس والفصل الذاتيين للنوع وانما يدل بالذاتى بالاصطلاح المنطق على الوصف الذي متى توهم مرفوعا ارتفعت ذات الموصوف أو بطلت فيتناول الدال على الماهية وهو النوع والدال على أجزاء الماهية

ولنترك الجزئيّ ولنشتغلْ بالكليّ * وكل كلىّ فاما ذاتى واما عرضىٌّ * والذاتىُّ هو الذى يقوّمُ ماهيـة ما يقال عليـه ولا يكفى فى تعريف الذاتى أن يقال انْ مَعناه مالايفارق فكثير مما ليس بذاتى لايفارق * ولا يكفي ان يقال ان معناه مالا يفارق فى الوجود ولا تصح مفارقته في التوهم حتى ان رُفع فى التوهم يبطل به الموصوف فى الوجود فكثير مما ليس بذاتيّ هو بهذه الصفة مثل كون الزوايا من المثلث مساوية لقائمتين فانه صفة لكل مثلث ولا يفارق فى الوجود ولا يرتفع فى الوهم حتى يقال (١) انا لورفعناه وهما لم يجب ان نحكم ان المثلث غير موجود وليس بذاتى * ولا أيضاً ان يكون وجوده للموصوف به مع ملازمته بيّنا فان كثيرا من لوازم الشيء التي تلزمه بعد تقرر ماهيته تكون بينة اللزوم له بل الذاتى ما اذا فهم معناه وأخطر بالبال وفهم معنى ماهو ذاتى له وأخطر بالبال معه لم يمكن ان يفهم ذات الموصوف الا ان يكون قد فهم له ذلك المعنى اولا كالانسان والحيوان * فانك اذا فهمت ما الحيوان وفهمت ماالانسانُ فلا نفهم الانسانَ الا وقد فهمت أولا انه حيوان * وأما ماليس بذاتي فقد تفهم ذات الموصوف

---

(١) قوله حتى يقال تفريع على المنفى فان صحة الارتفاع التوهمى تصحح هذا القول (اـع)

مجرداً دونه فاذا فهم [١] فربما لزمه ان يفهم وجوده له كالمحاذاة للنقطة * أو يفهم ببحث ونظر كتساوى الزوايا القائمتين فى المثلث أو يكون جائزا ان يرفع توهما وان لم يرتفع وجودا كالسواد للانسان الزنجى أو يرتفع وجودا وتوهما معا مثل الشباب فيما يبطئ زواله والقعود فيما يسرع زواله *

فصل فى العرضىّ

وأما العرضىّ فهو كل ماعددناه مما ليس بذاتى وقد يغلط فيه فيظن انه العرض الذى هو المقابل للجوهر اللذين سنذكرهما بعد * وليس كذلك فإن العرضىّ قد يكون جوهراً كالأبيض والعرض لا يكون جوهراً كالبياض *

فصل فى المقول فى جواب ماهو

ثم من الذاتيّ ماهو مقولٌ في جواب ماهو * ومنه ماليس بمقول * والذاتىّ المقول فى جواب ماهو مشكلٌ * ويكاد أكثر الشروح تغفل عن تحقيقه ويكاد ان يرجع ما يراه الظاهريون من المنطقيين في المقول فى جواب ماهو الى انه هو الذاتيّ لكن الذاتي

(١) قوله هذا مهم أى لموصوف وقوله ان يفهم وجوده أى اللازم (ا ـ ع)

أعم منه * وتحقيقه بحسب ما انتهى اليه بحثنا * ان الشئ الواحد قد تكون له أوصاف كثيرة كلها ذاتية لكنه انما هو ما هو لابواحد منها بل بجملتها فليس الانسان انسانا بأنه حيوانٌ أو مائت أو شئ آخر بل بأنه مع حيوانيته ناطقٌ * فاذا وضع لفظ مفرد يتضمن (لستُ أقول يلتزم) جميع المعانى الذاتية التى بها يتقوم الشئ فذلك الشئ مقولٌ فى جواب ماهو * مثل قولنا الانسان لزيد وعمرو فانه يشتمل على كل معنى مفرد ذاتي له مثل الجوهرية والتجسم والتغذى والنموّ والتوليد وقوة الحسّ والحركة والنطق وغير ذلك فلا يشذُّ عنه مما هو ذاتيٌّ لزيد شئ * وكذلك الحيوانُ لا للانسان وحده لكن للانسان والفرس والثور وغير ذلك بحال الشركة فانه يشتمل على جميع الأوصاف الذاتية التى لها بالشركة وانما يشذُّ منه ما يخص واحداً واحداً منها فالمقول فى جواب ماهو هكذا يكون وأما الداخل فى جواب ماهو فهو كل ذاتىّ

﴿ فصل في المقول فى جواب أىّ شئ هو ﴾

أما المقول فى جواب أىّ شئ هو فهو الذى يدل على معنى تميز به الشئ عن أشياء مشتركة في معنى واحد فمنه عرضىٌّ مثل الأبيض الذى يميز الثلج عن القار وهما جسمان جماديان ومنه ذاتى

مثل الناطق الذى يميز الانسان عن الفرس وهما حيوانان * وقد اصطلح قوم على أن يسموا هذا الذاتى مقولا فى جواب أيما هو فيكون المقول فى جواب أيما هو بحسب اصطلاحهم هو المميز بعد ماهية مشتركة تمييزاً ذاتياً مثل الناطق للانسان بعد الحيوان دون البياض للثلج

﴿ فصل فى الألفاظ الخمسة ﴾

والألفاظ الكلية خمسة [١] جنسٌ — ونوعٌ — وفصلٌ — وخاصةٌ — وعرضٌ عام

﴿ فصل فى الجنس ﴾

ألجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالأنواع فى جواب ماهو . وقولنا مختلفين بالأنواع أى بالصور والحقائق الذاتية وان لم يعرف بعد النوع الذى هو مضاف الى لجنس وقولنا فى جواب ما هو أى قولا بحال الشركة لا بحال الانفراد كالحيوان للانسان * والفرس لا كالحساس للانسان والفرس * فان الحساس

(١) العلة فى كون الكليات خمسة ان كل ما يدل عليه باللفظ اما موصوف واما صفة والصفات اما علل ومباد واما عوارض ولوازم فالاول الذاتى والثانى العرضى والذاتيات اما مشتركة واما مميزة فالمشتركة الاجناس والمميزة الفصول والعرضيات اما ان تعم الموصوف وغيره واما ان تخصه فالاول العرض العام والثانى الخاصة وأما الموصوف فهو النوع اه

لا يدل على كمال ماهية مشتركة للانسان والفرس وان كان يدل على معنىً مّا ذاتى وهو كونه ذا حس وتخلى عن المتحرك بالارادة وعن النامى وعن المغتذى وغير ذلك الا على سبيل الالتزام لا على سبيل التضمن * وفرق بين الالتزام والتضمن فان السقف يلتزم الحائط ولا يتضمنه والبيت يلتزم الحائط ويتضمنه فيجب اذ حددت الجنس أن تحده بما لا يشاركه فيه فصل الجنس واذا حددتَ الجنس أن لا تديره على النوع ولا تشتغل بما يقوله (فرفوريوس)

﴿ فصل في النوع ﴾

وأما النوع فهو الكلىّ الذاتىّ الذى يقال على كثيرين فى جواب ما هو ويقال أيضاً عليه وعلى غيره آخر فى جواب ما هو بالشركة متل الحبوان الذى هو نوعٌ من الجسم فانه يـ[illegible] على الانسان والفرس في جواب ما هو بالشركة ويقال الجسم عليه وعلى غيره أيضاً بالشركة فى جواب ما هو وقد يكون الشئ جنساً لانواعٍ ونوعاً لجنسٍ مثل الحيوان (١) للجسم ذى النفس

---

(١) قوله مثل الحيوان الخ راجع الى قوله ونوعا لجنس وقوله وللانسان والفرس راجع لقوله جنسا لانواع فهو على اللف والنشر المشوش (ا ـ ع)

فانه نوعه وللانسان والفرس فانه جنسهما لـكنه ينتهى الارتقاءُ الى جنس لا جنس فوقه ويسمى جنس الاجناس والانحطاط الى نوعٍ لاً نوعَ تحته ويسمى نوعَ الانواعِ * ويرسم بأنه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فى جواب ماهو كالانسانِ لزيدٍ وعمرٍو والفرس لهذه وتلك

﴿ فصل فى الفصلِ ﴾

وأما الفصل فهو الـكلّى الذاتى الذى يقال على نوع تحتَ جنس فى جواب أى شئ هو منه كالناطق للانسان فبه يجاب حين يسأل أنه أىّ حيوانٍ هو ــ والفرق بين الناطق والانسان أن الانسان حيوان له نطقٌ والناطق شئٌ مّا لم نعلم أى شئٍ هو له نطق [1] والنطق فصلٌ مفردٌ والناطق فصلٌ مركبٌ وهو الفصل المنطقىُّ

﴿ فصل فى الخاصة ﴾

وأما الخاصة فهى الـكلىُّ الدال على نوعٍ [2] واحدٍ فى جواب أىّ

(١) [illegible] النوع [illegible] الاجناس و فصل [illegible] الجنس ولا يشمله فلذلك لا يتم به التحديد

(٢) قوله [illegible] على نوع واحد [illegible] الصحيح هكذا وهى الكلى الذى يقال [illegible] (ا ع)

شيء هو لا بالذات بل بالعرض اما نوعٌ هو جنسٌ كتساوي الزوايا من المثلث لقائمتين فانه خاصة للمثلث وهو جنس واما نوعٌ ليس هو بجنس مثل الضاحك للانسان وهو خاصة ملازمة مساوية *والكتابة وهو خاصة غير ملازمة ولامساوية بل أنقص

﴿ فصل في العرض العام ﴾

واما العرض العام فهو كل كلي مفردٍ عرضي أي غير ذاتي [١] يشترك في معناه أنواع كثيرون كالبياض للثلج والقفنس [٢] ولا تبال بأن يكون ملازماً أو مفارقاً لكل واحدٍ من النوع أو للبعض جوهراً كان في نفسه ـ كالابيض أو عرضاً كالبياض بعد أن لا يكون [٣] مقوماً للماهية فان وقوع العرض على هذا وعلى الذي هو قسمُ الجوهر في الوجود وقوع بمعنيين مختلفين

﴿ فصل في الاعيان والاوهام والالفاظ والكتابات ﴾

ألشيء إما عينٌ موجودةٌ وإما صورةٌ موجودةٌ في الوهم أو العقل [٤] مأخوذة عنها ولا يختلفان في النواحي والأمم واما

(١) قوله اي غير ذاتي . يعني ان ذلك هو المقصود منه لا ان يكون عرضا في ذاته اذ قد يجوز ان يكون جوهرا (٢) لفقنس طير ... أبيض قد يسمى بالعنقاء واصرب ... في ... (...)

(٣) قوله بعد ان لا يكون مقوما ... ولا ... (٤) قوله في الوهم او العقل ا...

لفظة تدل على الصورة التي في الوهم أو العقل معبرة * وإما كتابة دالة على اللفظ ويختلفان في الامم فالكتابة دالة على اللفظ واللفظ دال على الصورة الوهمية أو العقلية وتلك الصورة دالة على الاعيان الموجودة ٭

﴿ فصل في الاسم ﴾

والاسم لفظ مفرد يدل على معنى من غير أن يدل على زمان وجود ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة كقولنا زيد ـ فمنه محصل كقولنا زيد ـ ومنه غير محصل قرن فيه لفظ السلب بشيء هو اسم محصل وجعل مجموعهما اسماً دالاً على ما يخالف معنى المحصل كقولنا لا انسان [1] للاانسان

﴿ فصل في الكلمة ﴾

والكلمة لفظة مفردة تدل على معنى وعلى الزمان الذي كان ذلك المعنى موجوداً فيه لموضوع ما غير معين كقولنا مشى فانه يدل على مشي لماش غير معين في زمان قد مضى

قال في الوهم أو العقل لان الصور التي في النفس اما مجرده واما غير مجردة فالمجرد العقلي وغير المجرد الوهمي اه

(١) قوله لا انسان انما اللاانسان لفظ مفرد من جهة دلالته بالمطابقة على عين واحدة وانما من جهة جزئي المفهوم فانما هو مؤلف

﴿ فصل في الأداة ﴾

وأما الأداةُ فهي لفظةٌ مفردة انما تدل على أمرٍ لمعنىً يصح أن يوضعَ أو يحملَ بعد ان يقرنَ باسمٍ أو كلمةٍ كقولنا في وعلى

﴿ فصل في القول ﴾

والقول كل لفظٍ مركبٍ وقد عرّفناه قبل *

﴿ فصل في القضية ﴾

والقضية والخبرُ هو كل قولٍ فيه نسبةٌ بين شيئين بحيث يتبعه حكم صدقٌ أو كذبٌ *

﴿ فصل في الحَمليّة ﴾

والحمليةُ هي التي توقع هذه النسبة بين شيئين ليس في كل واحدٌ منهما هذه النسبة الا بحيث يمكن أن يدل على كل واحدٍ منهما بلفظٍ مفردٍ كقولنا الانسان حيوان أو قولنا الحيوان الضاحك ينتقل من مكان الى مكانٍ بوضع قَدَمٍ ورفعِ أخرى فكأنك قلتَ الانسانُ يمشي أو قولك فلان كثير علمهُ فان قولك كثير علمه معادل لقولك فيلسوف .

﴿ فصل في الشرطية ﴾

والشرطية هي التي توقع هذه النسبة بين شيئين فيهما هذه

النسبة من حيث هى مفصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانك إن فصلت هذه النسبة انحل الى قولك الشمس طالعة والى قولك النهار موجود وكل واحد منهما قضية وكذلك اذا قلت ـ اما أن يكون هذا العدد زوجاً ـ واما أن يكون هذا العدد فرداً *

﴿ فصل فى الشرطية المتصلة ﴾

وأما المتصلة من الشرطية فهى التى توجب أو تسلب لزوم قضية لأخرى كما قدمناه من مثال الشرطى *

﴿ فصل فى الشرطية المنفصلة ﴾

والمنفصلة ماتوجب أو تسلب عناد قضية لأخرى كما أخرناه فى مثال الشرطى *

﴿ فصل فى الايجاب ﴾

والايجاب مطلقا هو ايقاع النسبة وايجادها وفى الحملية هو الحكم بوجود محمول لموضوع *

﴿ فصل فى السلب ﴾

والسلب مطلقاً هو رفع النسبة الوجودية بين شيئين وفي الحملية هو الحكم بلا وجود محمول لموضوع .

﴿ فصل فى المحمول ﴾

والمحمول هو المحكوم به أنه موجود أو ليس بموجود لشئ آخر

﴿ فصل فى الموضوع ﴾

والموضوع هو الذى يحكم عليه بأن شيأ آخر موجود له أو ليس بموجود له * مثال الموضوع قولنا زيد من قولنا زيد كاتب ومثال المحمول قولنا كاتب من قولنا زيد كاتب *

﴿ فصل فى المخصوصة ﴾

والمخصوصة قضية حملية موضوعها شئ جزئى كقولنا زيد كاتب وتكون موجبة وتكون سالبة *

﴿ فصل فى المهملة ﴾

والمهملة قضية حملية موضوعها كلى ولكن لم يبين أن الحكم فى كله أو فى بعضه كقولنا الانسان أبيض * وتكون موجبة وسالبة واذا لم يتبين فيها أن الحكم فى كل أو فى بعض فلا بد أنه فى بعض وشك فى أنه فى الكل فلذلك كان حكم المهملة حكم الجزئى الذى نذكره *

﴿ فصل فى المحصورة ﴾

والمحصورة هى التى موضوعها كلى والحكم عليه مبين أنه

في كله أو فى بعضه وتكون موجبة وسالبة *

﴿ فصل في الموجبة الكلية ﴾

والموجبة الكلية من المحصورات هى التى الحكم فيها ايجاب على كل واحد من الموضوع كقولنا كل انسان حيوان *

﴿ فصل فى السالبة الكلية ﴾

والسالبة الكلية هى التي الحكم فيها سلب عن جميع الموضوع كقولنا ليس ولا واحد من الناس بحجر *

﴿ فصل فى الموجبة الجزئية ﴾

والموجبة الجزئية هى التى الحكم فيها ايجاب ولكن على بعض من الموضوع كقولنا بعض الناس كاتب *

﴿ فصل في السالبة الجزئية ﴾

والسالبة الجزئية هى التى الحكم فيها سلب ولكن عن بعض الموضوع كقولنا ليس بعض الناس بكاتب أو ليس كل انسان بكاتب بل عسى بعضهم *

﴿ فصل فى السور ﴾

والسور هو اللفظ الذى يدل على مقدار الحصر مثل كل ولا واحد وبعض ولا كل *

﴿ فصل فى مواد القضايا ﴾

المادة الواجبة هى حالة للمحمول بالقياس الى الموضوع يجب بها لا محالة أن يكون دائما فى كل وقت أى يكون الصدق مع الموجب فى كل وقت كحالة الحيوان عند الانسان ولا يعتبر السلب والمادة الممتنعة هي حالة للمحمول بالقياس الى الموضوع يكون الصدق فيها دائما مع السلب كحالة الحجر عند الانسان ولا يعتبر الايجاب * والمادة الممكنة هى حالة للمحمول بالقياس الى الموضوع لا يدوم بها له صدق فى ايجاب ولا سلب كحالة الكاتب عند الانسان * وقيل إن الممكن هو الذى حكمه غير موجود فى وقت مّا أى فى الحال ثم له حكم فى المستقبل يفرد به عما له حكم فى الحال بالضرورة *

﴿ فصل فى الثنائى والثلاثى ﴾

كل قضية حملية فان أجزاءها الذاتية عند الذهن ثلاثة معنى موضوع ومعنى محمول ومعنى نسبة بينهما ـ وأما فى اللفظ فربما اقتصر على اللفظ الدال على معنى الموضوع واللفظ الدال على معنى المحمول وطويت اللفظة الدالة على معنى النسبة فتسمى ثنائية كقولنا زيد كاتب ـ وأما الثلاثية فهى التى قد صرح فيها

باللفظة الدالة على النسبة كقولنا زيد هو كاتب وتسمى تلك اللفظة رابطة والكلمة [1] ترتبط بذاتها لأنها تدل على موضوع في كل حال فالنسبه متضمنة فيها *

﴿ فصل فى المعدولة والبسيطة ﴾

القضية البسيطة هي التي موضوعها اسم محصل ومحمولها اسم محصل * وأما القضية المعدولة فهي التي موضوعها أو محمولها اسم غير محصل كقولك اللاانسان أبيض أو الانسان لا أبيض والقضية المعدولة المطلقة في وصفها بالعدول هى التي محمولها كذلك كقولك زيدهو غير بصير فقولنا زيد هو غير بصير قضية موجبة معدولة والفرق بين الموجبة المعدولة كقولنا زيد هوغير بصير وبين السالبة البسيطة كقولنا زيد ليس هو ببصير* أما من جهة الصيغة فلأن حرف السلب فى المعدولة جزء من المحمول كأنك أخذت الغير والبصير شيأ واحداً حاصلا منهما بالتركيب فان أوجبت تلك الجملة كشئ واحد كان ايجابا معدولا وان سلبت فقلت زيدليس هو غير بصير كان سلباً معدولاً [2] وأمافى البسيطة

---

(١) الكلمة وان كانت مستغنية عن الرابطة لدلالتها على الموضوع فقدتفتقراليها لتعين الموضوع لان الكلمة تدل على موضوع غير معين (٢) قوله كان سلبا معدولا أى كان قولك سالباً معدولا (ا ـ ع)

فان حرف السلب ليس جزأ من المحمول بل شيأ خارجا عنه داخلا عليه رافعاً اياه * وأما من جهة التلازم والدلالة فان السالبة البسيطة أعم منها لأن السلب يصح عن موضوع معدوم والايجاب كان معدولاً أو محصلاً فلا يصح الا على موضوع موجود فيصح أن تقول ان العنقاء ليس هو بصيرا ولا يصح أن تقول أن العنقاء هو غير بصير[1] وأما ما يقال بعد هذا من الفرق بينهما فلا تلتفت اليه فان غير بصير يصح ايجابه على كل موجود كان عادماً للبصر ومن شأنه أن يكون له أو ليس من شأنه أن يكون له بل من شأن نوعه أو جنسه أو ليس البتة من شأنه أو شأن محمول عليه أن يكون له بصر والقضية الثنائية لا يتميز فيها العدول عن السلب الا بأحد وجهين (أحدهما) من جهة نية القائل مثلاً اذا قال زيد لا بصير فعنى به ان زيداً ليس هو ببصير كان سلباً * وان عنى أن زيداً هو لا بصير كان ايجاباً معدولاً (والثانى) من جهة تعارف العادة فى اللفظ السالب فانه ان قال زيد غير بصير علم أنه ايجاب لان غير يستعمل فى العدول

---

(١) لولا انه لم يبين بعد حال المقاييس وشروطها لحسن به ان يفرق بين السلب البسيط والايجاب المعدول . بأن يقول ان الموجبة المعدولة تكون فى قياس ينتج ايجابا وأما السالبة البسيطة فلا ينتج القياس الذى تكون فيه الا سالبا *

وليس يستعمل فى السلب * وأما فى الثلاثية فان الايجاب المعدول متميز عن السلب المحصل من كل وجـه لان الرابطة ان دخلت على حرف السلب ربطت حرف السلب مع المحمول كشئ واحد فأوجبت كقولك زيد هو لا بصير وان دخل حرف السلب على الرابطة سلبت كقولك زيد ليس هو بصيرا لان الرابطة تجعل البصير وحده محمولا وتترك حرف السلب خارجا عنه *

﴿ فصل فى القضية العدمية ﴾

والقضية العدمية هى التى محمولها أخس المتقابلين هذا بحسب المشهور كقولك زيد جائر ـ أو الهواء مظلم * وأما فى التحقيق فهى التى محمولها دال على عـدم شئ من شأنه أن يكون للشئ أو لنوعه أو لجنسه *

﴿ فصل في الجهات ﴾

الجهات ثلاثة واجب * ويدل على دوام الوجود * وممتنع ويدل على دوام العدم * وممكن ويدل على لا دوام وجود ولا عدم والفرق بين الجهة والمادة[1] ان الجهة لفظة مصرح بها تدل على أحد

---

(١) قوله والفرق بين الجهة والمادة اعا قال فى الجهـة انها تدل على كذا وفى المادة انها تدل على حالة كذا لان الجهة فى القول والتصور فهى تدل على ما للأمر فى نفسه والمادة حالة للأمر فى نفسه *

هذه المعانى * والمادة حالة للقضية فى ذاتها غير مصرح بها وربما تخالفا كقولك زيد يمكن أن يكون حيوانا فالمادة واجبة[1] والجهة ممكنة * وبينهما فروق أخرى لانطول بها *

﴿ فصل فى الرباعية ﴾

القضية الرباعية هى التى تذكر فيها مع الموضوع والمحمول رابطة وجهة وانما تسلب الموجهة الرباعية بأن يدخل حرف السلب على الجهة لا الجهة على السلب فيمكن أن يصدقا[2] كقولك زيد هو يمكن أن يمشى * زيد هو يمكن أن لا يمشى * أو يكذبا كقولك زيد هو يجب أن يمشى زيد هو يجب أن لا يمشى ـ وأيضا زيد هو يمتنع أن يمشى زيد هو يمتنع أن لا يمشى * بل مقابل يمكن ليس يمكن * ومقابل يجب ليس يجب * ومقابل يمتنع ليس يمتنع

﴿ فصل في الممكن وتحقيقه ﴾

وفى الممكن اشتباه اذا ذكرناه وحللناه الحل الشافى ارتفع به كثير من الشبه والأغاليط التى تقع للناس في تناقض ذوات

---

(١) لما بين المادة والجهة قال ٠ ان المادة لا تكون الا صادقة الحكم لانها من الوجود وأما الجهة فقد تكون كاذبة وصادقة لانها حكم اخبارى (٢) قوله فيمكن ان يصدقا عطف على المنفى لبيان ان السالبة الموجهة غير سالبة الجهة وان سلب القضية الموجهة هي الثانية لا الاولي (ا ـ ع)

الجهة وتلازمها * فنقول ان العامة تفهم من الممكن غير ما تفهمه الخاصة بحسب تواطئهم عليه * أما العامة فيعنون بقولهم ممكن ماليس بممتنع من غير ان يشترطوا فيه انه واجب أو لا واجب فيكون معنى قولهم ليس بممكن انه ليس ليس بممتنع فيكون معناه الممتنع فاذاً الممكن العامي هو ماليس بممتنع * وغير الممكن ماهو ممتنع فكل شيء عندهم بممكن وإما ممتنع وليس قسم ثالث فيكون الممكن بحسب هذا الاستعمال مقولاً على الواجب كالجنس له وليس اسما مرادفا له بل لأن الواجب غير ممتنع فى المعنى * وأما الخاصة فانهم وجدوا معنى ليس بواجب ولا ممتنع ولم يكن عند العامة لهذا المعنى اسم فان اسم الممكن عندهم كان لمعنى آخر لكنه كان يصح أن يقال لهذا الشيء انه ممكن أن يكون وممكن أن لا يكون بحسب الاستعمال العامي أى بمعنى انه غير ممتنع أن يكون وغير ممتنع أن لا يكون فنقلوا اسم الممكن وجعلوه دالا على ذاك ووضعوا اسم الممكن دالا على ما ليس بممتنع ـ ومع ذلك ليس بواجب وهو الذى هو غير ضرورى فى أحد الحالين ـ فهذا المعنى أخص من المعنى الذى تستعمله عليه العامة فيكون الواجب خارجا من هذا الممكن ويكون قولنا ليس بممكن ليس بمعنى

ممتنع بل بمعنى ليس غير ضرورى بل واجب أو ممتنع فكلاهما
ليسا بهذا الممكن الا أن ضعفاء الرأى اذا قالوا ليس بممكن وهم
يستعملون الممكن الخاصى يخيل لهم معنى الممكن العامى فكان
ليس بممكن على معنى الممتنع عندهم وكان الواجب خارجا عن
الممكن فتحيروا فى ذلك * فان قالوا ان الواجب ممكن خاصى
والممكن الخاصى هو الذى يمكن أن لا يكون صار الواجب
عندهم ممكنا أن لايكون * وان قالوا ان الواجب ليس بممكن
ويخيل لهم ان غير الممكن ممتنع صار الواجب ممتنعا * ولو أنهم
راعوا حدود النظر فأخذوا الممكن فى القسمين على وجه واحد
لم تلزمهم هذه الحيرة فانهم أخذوا الممكن بمعنى انه لاضرورة فى
وجوده ولا عدمه فنظروا هل الواجب ممكن وجدوا الراجب
خارجا عن الممكن ووجدوه ليس بممكن وحينئذ لم يلزم ان ماليس
بممكن هو الممتنع لأن الممكن لم يكن ماليس بممتنع فيكون سلبه
الممتنع بل مالاضرورة فى وجرده ولا في عدمه فيكون سلبه سلب
مالا ضرورة فى وجوده ولا فى عدمه فيكون ماليس بممكن هو
ماليس بلا ضرورة في وجوده ولا فى عدمه فصدق ليس بممكن
على الواجب اذ ليس هو بلا ضرورة لا في وجوده ولا في عدمه

لان له ضرورة في الوجود * وأيضا ان أخـذوا الغـير الممكن بمعنى الممتنع فلم لم يأخـذوا الممكن بمعنى غـير الممتنع فيصح على الواجب ولا يلزمه أن يقال فيمكن أن لا يكون ـ وذلك لأنه لما عني بالممكن غير الممتنع فليس يجب أن يكون ما يمكن أن يكون ممكنا أن لا يكون فليس يلزم فيما هو غـير ممتنع أن يكون غير ممتنع أن لا يكون فيجتمع من هذا ان الواجب يقع في الممكن العامى ولا يقع في الخاصى * وان غير الممكن الخاصى ليس بمعـنى الممتنع بل بمعنى الضرورى اما في الوجود واما فى العدم * وان الممكن ماليس بضرورى الحـكم ومتى فرض حكمه من ايجاب أو سلب موجودا لم يعرض منه محال وليس من شرط الممكن أن يكون معدوماً فى الحال أو موجوداً فيه حتى يقال ان رسم الممكن أنه ما ليس بموجود فى الحـال واذا فرض فى الاستقبال موجوداً لم يعرض منه محال وذلك لانه ان كان السبب المانع عن كونه موجودا صيرورته واجبا فى وجوده فيجب أن يراعي هذا السبب فى جانب اللاوجود فانه أيضا ان فرض معدوما فى الحال كان فى الحال واجبا فى لاوجوده كـذلك فيكون ممتنعا لان واجب العـدم هو الممتنع فان كان الامتناع الحالى لا يضر

الممكن فالواجب الحالى لا يضر الممكن وان ممكن الكون ان كان يجب أن لا يكون موجودا لكون فممكن أن لا يكون يجب أن لا يكون موجود اللا كون لكن ممكن الكون هو بعينه ممكن اللا كون فممكن الكون يجب أن لا يكون على أصلهم موجود اللا كون *

﴿ فصل في الواجب والممتنع وبالجملة الضرورى ﴾

الواجب والممتنع بينهما غاية الخلاف مع اتفاقهما فى معنى الضرورة فذاك ضرورى فى الوجود * وذا ضرورى فى العدم * واذا تكلمنا على الضرورى أمكن ان ننقل البيان بعينه الى كل واحد منهما * فنقول ان الحمل الضرورى على ستة أوجه تشترك كلها فى الدوام (١) فأول ذلك أن يكون الحمل دائما لم يزل ولا يزال كقولنا الله تعالى حي * والثانى أن يكون ما دام ذات الموضوع موجوداً لم تفسد كقولنا كل انسان بالضرورة حيوان أى كل واحد من الناس دائما حيوان ما دام ذاته موجودا ليس دائما بلا شرط حتى يكون حيوانا لم يزل ولا يزال قبل كونه وبعد فساده *

(١) قوله فى الدوام أى المرادف للضرورة وقد سبق له تعريفها به ولا يوهم ان الدوام فى الكلى أعم من الضرورة على ما توهمه المتأخرون من المتكلمين فان ذلك غلط عند الشيخ وأمثاله (ا ـ ع)

والاول وهـذا الثانى هما المستعملان والمرادان اذا قيل ايجاب أو سلب ضرورى ويعمهما من جهة ما معنى واحـد وهو الضرورة مادامت ذات الموضوع موجودة اما دائما[1] ان كانت الذات توجد دائما واما مدة ما ان كانت الذات قد تفسد[2] واما الثالث فان يكون ذلك مادام ذات الموضوع موصوفة بالصفة التى جعلت موضوعة معها لا مادامت موجودة مثل قولك كل أبيض فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة أى لا دائما لم يزل ولا يزال * ولا أيضا ما دام ذات ذلك الشىء الأبيض موجودا حتى ان تلك الذات اذا بقيت ولم تفسد لكن البياض زال عنها فقد توصف بأنها ذات لون مفرق للبصر بالضرورة بل ان هذه الضرورة تدوم ما دامت لا موجودة ولكن موصوفة بالبياض * وأما الرابع فأن يكون ذلك ما دام الحمل[3] موجوداً وليس له ضرورة بلا هـذا الشرط كقولنا ان زيداً بالضرورة ماش مادام ماشيا اذ ليس يمكن أن لا يكون ماشيا وهو يمشى * وأما الخامس فان تكون الضرورة

(١) فهذه وصفة عامة تشمل الضرورة الازلية (٢) هذه الاقسام الاربعة الآتية تسمى مطلقة لانه لم [illegible] شرط الامكان وهو الوقت الذى تكون فيه معدومة ولا شرط الضرورة وهو الشرط الذى تكون فيه موجودة فخلوها من هاتين الحالتين تسمى مطلقة [illegible] وجودية لا [illegible] وجود تحقق حال امكانها وضرورتها [illegible] مطلقة (٣) قوله مادام الحمل اى مادام المحمول (ا ـ ح)

وقتا معيناً لابد منه كقولنا ان القمر ينكسف بالضرورة ولكن ليس دائما بل وقتا بعينه معيناً والسادس [1] أن يكون بالضرورة وقتاما ولكن غير معين كقولك كل انسان فانه بالضرورة يتنفس أي وقتاما وليس دائما ولا وقتاً بعينه ـ وهذه الاقسام الاربعة اذا لم يشترط فيها شرط ما فان الحمل فيها يسمى مطلقا وان اشترطت فيها جهة الضرورة كان الاولى أن تكون الجهة جزأ من المحمول لا جهة داخلة على المحمول وذلك لان المحمول في ذلك لا يكون وحده محمولا بل مع زوائد وتلك الزوائد مع المحمول لا تعقل كشيء واحد ما لم تكن فيها الجهة على انها كالبعض منها * واما في المقدمة الضرورية فان المحمول مستقل بنفسه في أن يقصد حمله والجهة لا تفعل فيه شيأ بل في الربط فيكون المحمول هو بذاته كمعنى واحد والجهة داخلة عليه *

---

(١) انما كانت المواد الضرورية في هذه الاقسام الستة [illegible] عددها لان الضروري هو الدائم [illegible] اما [illegible] الاطلاق واما مخصص بشريطة والدائم على الاطلاق [illegible] الوجود كقولنا الله حي وكل متحرك جسم [illegible] كقولنا الانسان حيوان او الانسان [illegible] والمخصص بشريطة اما شريطة [illegible] وصوع واما بشريطة في المحمول او شريطة في [illegible] وشرط الموضوع [illegible] كقولنا كل أبيض فهو ذو لون مفرق للبصر [illegible] كسوف القمر [illegible] معين كتنفس الحيوان [illegible] المحمول الموضوع في الوجود وهو الممكن الخاص [illegible]

﴿ فصل فى متلازمات ذوات الجهة ﴾

المتلازمات التي يقوم بعضها مقام بعض من هـذه طبقات فطبقةهي هكذا واجب أن يوجد ممتنع أن لايوجدليس بممكن بالمعنى العام أن لايوجد * وتقايض هذه متعا كسة أيضاً مثل قولنا ليس بواجب أن يوجد ليس بممتنع أن لايوجد ممكن أن لايوجد العامى لا الخاصي * وطبقة أخرى وهي هكذا واجب أن لايوجد ممتنع أن يوجد ليس بممكن أن يوجد بالمعنى العامى لا الخاصى * وكذلك نقايضها * مثل ليس بواجب أن لايوجد ليس بممتنع أن يوجد ممكن أن يوجد بالمعنى العامي *وطبقة من الممكن الخاصي الحقيقي ولا ينعكس فيها الا شيآن فقط ممكن أن يكون وممكن أن لا يكون ونقيضاهما متعا كسان ولا يلزمهما من سائر الجهات شيء لزوما معا كسا[1] وأما الممكن أن يكون بالمعنى العامى فلا يلزمه ممكن أن لا يكون على ما أوضحناه قبل * وأما اللوازم التي لا تنعكس فان واجبا أن يوجد يلزمه ليس بممتنع أن يوجد وما فى طبقته مثل ليس بواجب أن لايوجد وممكن أن يوجـد العامى وليس بممكن أن يوجـد الخاصى لانه واجب لا ممكن وليس

---

(١) معنى المعا كس هو نقاء المحمول والموضوع والصدق وتغير الجهة أو الكيفية

بممكن أن لا يوجد الخاصي لأنه ممتنع أن لا يوجد لا ممكن حقيقي أن لا يوجد . وكذلك الممتنع أن يوجد يلزمه سلب الواجب أن يوجد وما في طبقته وسلب الممكنين الحقيقيين أعني المعدول والمحصل * والممكن أن يكون الحقيقي يلزمه ممكن ان يكون العامي ومافي طبقته وممكن أن لا يكون العامي وما في طبقته ويتوصل من هذا الى باقي ما بقي *

﴿ فصل في المقدمة والحد ﴾

المقدمة قول يوجب شيئاً لشيء أو يسلب شيأ عن شيء جعلت جزء قياس * والحد هو ماينحل اليه المقدمة من جهة ماهي مقدمة [1] واذا انحل الرباط فلا محالة انه لا يبقى الا موضوع ومحمول

﴿ فصل في المقول على الكل ﴾

والمقدمة التي فيها مقول على الكل فهي التي ليس شيء مما يقال عليه الموضوع الا ويقال عليه المحمول والسلب بحسبه * وكل

(١) قوله والحد ماينحل اليه المقدمة من جهة ماهي مقدمة . ليفرق بين كل القول الموقع للتصديق وبين كل القول الموقع التصور ان هذا ينحل الى ماتدل عليه الاسماء بالمطابقة كقولنا الانسان حيوان اذ كان لاينحل من جهة ماهو كذلك الا الى موضوع هو الانسان ومحمول هو الحيوان واذا حللت هذا من جهة مايوقع تصورا انحل هذان الى معان كثيرة كما يحلل الحيوان الى جسم متنفس حساس متحرك بالارادة *

مقدمة ـ اما مطلقة ـ واما ضرورية ـ واما ممكنة [١]

﴿ فصل في المطلقات ﴾

المطلقة فيها رأيان رأى (ثاوفرسطس) ثم (ثامسطيوس) وغيره وهو انها هى التى لم تذكر فيها جهة ضرورة للحكم أو امكان للحكم بل اطلق اطلاقا فيجوز أن يكون الحكم موجوداً بالضرورة ويجوز أن يكون الحكم موجوداً لا بالضرورة أى لادائما وليس يبعد ان يكون هذا رأى الفيلسوف [٢] فى المطلقة على ان الفيلسوف يجوّز أن تكون كليتان موجبة وسالبة مطلقتين صادقتين كقولك كل

(١) قوله وكل مقدمة الخ قد يعتبر فى الحمل وجود المحمول للموضوع ولا وجوده فيوجد على أقسام وذلك انه اما أن يكون دائما موجودا له أو مسلوبا عنه أو وقتا ما لامحالة يوجد له أو يسلب عنه أو يكون ذلك جائزا فيه ان يوجد وان لايوجد البتة فان أضيف الى ما اعتبر من وجود المحمول للموضوع شرط دوام سميت القضية ضرورية فى الايجاب وممتنعة فى السلب أو شرط وجود لادوام معه سميت وجودية فى السلب والايجاب أو أطلقت من الشرط اطلاقا ولم يعتبر سوى وجود المحمول للموضوع من غير شرط دوام أو لادوام سميت مطلقة فالمطلقة تعم الضرورى والوجودى عموم الجنس وفصلا الدوام واللادوام ينوعاها الى الوجودية والضرورية وبهذه القسمة صنفت القضايا الى هذه الاصناف الثلاثة على غير الوجه الذى تصنفت الى الامكان الخاصى والضرورة لان الامكان الخاصى يزيد على الوجودى بقسم منه (أى الممكن الخاصى) وهو المسمى بالمحتمل الذى وجوده بالقوة وقد لا يخرج الى الفعل والوجودى انما يقال لما له وجود بالفعل فان لم يعتبر ذلك (أى المحتمل) ولم يشترط فى الحمل الا الوجود بالفعل فاجعل بدل الممكن الخاصى الوجودى والضرورى بحاله والمطلق يعمهما ولكن يكون قد أخللت لامحالة بمعنى من حقه ان يذكر وهو المحتمل الذى من حقه ان يكون قسما من الممكن * فهذا القدر كاف فى تفهيم ماتسمعه فى هذا الباب * (٢) اراد به اريسطو

فرس نائم ولا شئ مما هو فرس بنائم * وينقل الحكم الكلى الموجب المطلق الى الحكم الكلى السالب المطلق وأصحاب هذا الرأي يرون ان ذلك جائز وليس بواجب لان الفيلسوف قد يورد أيضاً فى المطلقات أمثلة لا يجوّز فيها ذلك بل هى ضرورية دائما * وأما أصحاب الرأى الثانى[1] ومنهم الاسكندر وعدة من المحصلين من المتأخرين ممن هو أشدهم تحصيلا فيرون ان هذا النقل واجب فى المطلق وان المطلق هو الذى لاضرورة فى حكمه الاعلى احدى الجهات الاربعة المذكورة بعد الجهتين الاوليين فكأن المطلق عند هؤلاء ما يكون الحكم فيه موجودا وليس يجب دائما ما دام ذات المحكوم عليها موجودة بل وقتاً وذلك الوقت اما مادام الموضوع موصوفا بما وصف به كقولك كل أبيض فهو ذو لون مفرق للبصر * أو ما دام المحمول محكوما به أوفى وقت معين ضرورى كالكسوف للقمر والكون فى الرحم لكل انسان

---

(١) ان قيل انكم قسمتم الامور من جهة محمولاتها وموضوعاتها الى الدائم الصدق وهو الواجب والى الدائم الكذب وهو الممتنع والى الذى لايدوم صدقه ولا كذبه وهذه القسمة لازيادة عليها فكيف أضفتم الى هذه حال المقدمة المطلقة * قيل ان الأمور هى على ماهى عليه فى الوجود لاشك انها لاتخلو من أحد هذه الاقسام ولكن ان يتصور ثبوت المحمول للموضوع مطلقا غير مقترن بأحد هذه [illegible] هذه للامور فى الذهن دون الوجود *

أو فى وقت ضرورى ولـكن غير معين كالتنفس للحيوان * وليس يجب أن يكون هـذا الوقت وقتا واحداً يشترك فيه الجميع معا بل وقتاما لـكل واحد يخصه وليس يبعد أن يكون هـذا الرأى رأى الفيلسوف * ونحن لا نشتغل بتفضيل أحـد الرأيين على الا خر بل نعتبر أحكام المطلق بالوجهين جميعا ويظهر لك ذلك اذا فصلنا المحصورات المطلقة فقولنا كل (ب ا) بالاطلاق معناه ان كل واحد مما يوصف عنـد العقل أو الوجود بانه (ب) سواء كان يوصف بانه (ب) دائما أو يوصف بانه (ب) وقتاما بعد أن يكون (ب) فذلك الشئ يوصف بانه (ا) لاندرى متى (ا) عندما يوصف بانه (ب) أو فى وقت آخر ودائما أولا دائما هذا على رأى ثاوفرسطس * وأما الرأي الثانى فلا يخالف الرأى الأول من جهة الموضوع فلا شك ان قولنا كل متحرك معناه كل ما يوصف بأنه متحرك ويوضع له كان دائما أو وقتاما فان معنى المتحرك فى الشيئين واحد ويختلف بمـدة الثبات والمدة أمر عارض للمعنى غير مقوم للمعنى لـكنهم يخالفون فى جانب المحمول لان الاولين أخـذوا الحكم بالمحمول أعم ما يمكن أن يفهم منه من غير شرط دوام أولا دوام البتة وهؤلاء خصصوه بشرط اللادوام فيكون معنى قولنا

كل (ب ا) عندهم ان كل ما يوصف (بب) كيف وصف به
بالضرورة أو بغير الضرورة فذلك الشئ موصوف بأنه (ا) لا
بالضرورة بل وقتاماً على ما قيل وكذلك قولنا لاشئ من (ب ا)
على الاطلاق معناه انه لاشئ مما يوصف بأنه (ب) كيف وصف
به الا ويسلب عنه (ا) إما لا ندرى كيف ومتى واما سلبا فى وقت ما
والجزئيتان تعرفهما من الكليتين ٭

﴿ فصل فى الضروريات ﴾

قولنا كل (ب ا) بالضرورة معناه ان كل واحد مما يوصف
عند العقل بأنه (ب) دائما أو غير دائم فذلك الشئ دائما ما دام
عين ذاته موجودة يوصف بأنه (ا) كقولك كل متحرك جسم
بالضرورة وقولنا بالضرورة لا شئ من (ب ا) معناه انه ليس
شئ مما يوصف بانه (ب) كيفما وصف به بضرورة أو وجود
غير ضرورى الا ويسلب عنه دائما (ا) فى كل وقتٍ ذاته فيه
موجودة وأنت تعرف الجزئيتين من الكليتين الا فى شئ واحد
وهو ان الجزئي لايجعله دوام السلب والايجاب ضروريا بل دواماً
لا تستحقه طبيعته فانه يمكن ن يكون بعض الناس مسلوبا عنه
الكتابة أو موجبة له ما دامت ذاته موجودة ولكنه باتفاق

ليس باستحقاق ولا كذلك فى الكليات فانها مالم تستحق دوام السلب أو الايجاب لم تكن القضية موثوقا بصدقها بل لا تكون صادقة ألبتة فان الصدق هو بالمطابقة وهذه المطابقة لا تتحقق الا فيما يجب الدوام له بل نحن لا نحكم فى قضية محمولها ممكن وزمانها مستقبل بأنها صادقة أو كاذبة ما لم تطابق الوجود ولم تخالفه *

﴿ فصل في الممكنات ﴾

أما الممكن فهو الذي حكمه من سلب أو ايجاب غير ضرورى واذا فرض موجوداً لم يعرض منه محال فمعنى قولنا كل (ب ا) بالامكان ان كل واحد مما يوصف بانه (ب) كيف كان فان ايجاب (ا) عليه غير ضرورى واذا فرض هذا الايجاب حاصلا لم يعرض منه محال * وعلى هذا القياس فاعرف السالبة الكلية والجزئيتين وفرق بين قولنا بالضرورة ليس وبين قولنا ليس بالضرورة * فالاول سالبة ضرورية * والثانى سالبة الضرورة لكنه قد يظن [1] ان قولنا ليس بالضروة يلزمه يمكن ان لا ولا يميزون في ذلك بين العامى والخاصي * وانما يلزمه يمكن ان لا بالمعنى المتعارف عند

---

(١) قوله لكنه قد يظن ان قولنا بالضرورة ليس يلزمه * افهم ليس بالضرورة أن يوجد هو الذى كلامه فيه لا ألا يوجد * فاز هذا هو الذى يلزمه ليس بممتنع ألا يوجد وما ليس بممتنع فهو الممكن العامي لا الخاصى فان لزمه الخاصى فليس يلزم لزوم معاكسة ٠

العامة دون المصطلح عليه عند الخاصة * وكذلك فرق بين قولنا بالامكان ليس وقولنا ليس بالامكان *فالاول سالبة ممكنة*والثاني سالبة الامكان لكنه يظن ان سالبة الامكان كقولنا ليس بممكن يلزمه بالضرورة لا وذلك انما يلزمه اذا كان الممكن بالمعنى العامي دون الخاصي * واما الممكن الخاصي فاذا سلب وجب أن يلزمه ضرورة ولكن لا لوجود دون عدمٍ ولا لعدمٍ دون وجود فان ما ليس بممكن حقيقي فهو اما ضروري الوجود واما ضروري اللاوجود وليس يتعين أحدهما بعينه * وجهلُ جماعة من المنطقيين بهذه الاحوال أوقعهم في خطأ كبير استمروا عليه في احكام ذوات الجهة

﴿ فصل في القضيتين المتقابلتين ﴾

والقضيتان المتقابلتان هما اللتان تختلفان بالسلب والايجاب وموضوعهما ومحمولهما واحد في المعنى * والاضافة * والقوة * والفعل * والجزء * والكل * والمكان * والزمان * والشرط *حتى ان كان هناك أب فكان لزيد ولم يكن ههنا لعمرو * أو كان هناك أب بالقوة ولم يكن ههنا بالفعل * أو كان هناك أسود البعض ولم يكن ههنا أسود الكل أو أسود من بعض آخر * أو كان هناك شيء في زمان ماض ولم يكن ههنا في زمان حاضر أو مستقبل

أو غير ذلك الزمان بعينه أو كان هناك مثلا انه متحرك على الارض ولم يكن ههنا انه متحرك على الفلك لم يحصل التقابل*

* فصل في التناقض *

والقضيتان المتقابلتان بالتناقض هما اللتان يتقابلان بالايجاب والسلب تقابلا يجب عنه لذاته [١] ان يكون احداهما صادقة والاخرى كاذبة وانما يكون كذلك اذا تمت فيهما شرائط التقابل التي فى المخصوصات وفى المحصورات زيادة ان يكون احداهما كلية والاخرى جزئية* فان كانتا كليتين وتسميان متضادتين [٢] كذبتا جميعا فى حمل الممكن كقولنا كل انسان كاتب * وليس ولا واحد من الناس بكاتب وان كانتا جزئيتين وتسميان الداخلتين تحت التضاد صدقتا جميعا فى ذلك الحمل بعينه كقولنا بعض الناس كاتب وليس بعض الناس بكاتب * والمخصوصات ليس في تناقضها

---

(١) قوله لذاته أى ليس عن الامور المقولة عليها فان كثيرا من الامور يصدق فيها أحد المتقابلين ويكذب الآخر لانها فى ذاتها كذلك كقولنا كل انسان حيوان لاشئ من الانسان بحجر والدليل على ان هذا من الامر انك اذا نقلته الى أمر آخر لم يقتسم الصدق والكذب كقولك كل انسان كاتب لاشئ من الانسان بكاتب*

(٢) قوله وتسميان متضادتين وجه التسمية شبههما بالضدين فى ارتفاعهما فان الضدين لايجتمعان وقد يرتفعان على مالايخفى وقوله وتسميان الداخلتين تحت التضاد وجه التسمية كون الجزئى واقعا تحت الكلى فهاتان الجزئيتان وان كانتا داخلتين تحت هاتين الكليتين اللتين أشبهتا الضدين الا انهما لم يكن فيهما أنفسهما هذا الشبه (ا ـ ع)

شرط غير تقابلها وفى حمل الممكن المستقبل لايتعين الصدق والكذب فى أحد طرفى التقابل وان كان لايخرج منهما كقولك زيد يمشى زيد ليس يمشى * فلو كان أحد هذين فى الوقت صدقا والآخر كذبا من حيث نفس القولين كان أحد الامرين يكون لامحالة والآخر لا يكون فيكون الامر واجبا لا ممكنا وارتفع الاختيار والاستعداد وبطل طبيعة الممكن جملة(١)

---

(١) بقى الكلام على قوانين التناقض فى ذوات الجهة ولعله ترك الكلام عليها استنادا على القانون الكلى فى التناقض ذلك القانون الذى قد يكتفي به الذكي الجيد الحدس فى استخراج تلك القوانين بنفسه وهو ان يقع السلب مقابلا للايجاب من الجهة التى وقع عليها الايجاب وان تسلب السالبة المحمول عن الموضوع من الجهة التى وقع بها ايجابه عليه ولنجمل تلك القوانين خدمة لمريدى الاطلاع على آراء المتقدمين وقراء كتب القدماء فنقول مبتدئين بقوانين تناقض المطلقات * أما المطلقة العامة فالموجبة الكلية منها يناقضها السالبة الجزئية الدائمة فلو قلت كل (ج ب) بالاطلاق العام كان نقيضها ليس بعض (ج ب) دائما والسالبة الكلية يناقضها الموجبة الجزئية الدائمة والموجبة الجزئية يناقضها السالبة الكلية الدائمة وان كان الدوام فى الكليات يستلزم الضرورة لكن الضرورة هنا جاءت عرضا اذ لم يقصد منها بالذات الارفع الايجاب فتدبر * وأما الوجودية فالموجبة الكلية منها تناقض الجزئية السالبة للوجود فاذا قيل كل (ب ج) بالوجود أى الاطلاق الغير الضرورى كان نقيضها رفع ذلك الوجود جزئيا أى قولك ليس بالوجود كل (ب ج) وقد يعتبر النقيض لازم ذلك الرفع وهو قولك بعض (ب اما ج) بالضرورة واما ليس (ج) دائما والسالبة الكلية منها نقيض لسالبة السالبة الوجودية جزئيا فاذا قلت بالوجود لاشئ من (ب ج) كان نقيضها ليس بالوجود لا شئ من (ب ج) وربما يعتبر النقيض لازم ذلك لاوضحيته وهو بعض (ب) اما (ج) دائما أو ليس (ج) بالضرورة والموجبة الجزئية منها مثل قولك بعض (ب ج) بالوجود نقيضها ليس بالوجود شئ من (ب ج) بل كل (ب) اما (ج) بالضرورة أو ليس (ج) دائما وليتفطن الى سر

﴿ فصل فى عكس المطلقات ﴾

العكس هو تصيير الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً مع بقاء السلب والايجاب بحاله والصدق والكذب بحاله والمشهور أن السالبة الكلية المطلقة تنعكس مثل نفسها فانا اذا قلنا لاشئ من (ب ا) صدق لا شئ من (ا ب) والا فليكذب لا شئ من (ا ب) وليصدق نقيضه وهو أن بعض (ا ب) ولنفرض ذلك البعض شيأ معيناً وليكن (ج) فيكون ذلك الشيء الذى هو (ج ا) و(ب) فيكون ذلك الباء (ا) وكان لا شئ من (ب ا) هذا خلف والحق في هذا هو أنه لا يصح هذا العكس فى كل ما يعد فى المطلقات بل في مطلقة

جعلنا الترديد في المحمول فقط ونقيض السالبة الجزئية منها كقولك بالوجود ليس بعض (ب ج) قولك ليس بالوجود ليس بعض (ب ج) بل كل (ب) اما (ج) دائما أو ليس (ج) بالضرورة أما الضرورية المطلقة فالموجبة الكلية منها ينافض السالبة الجزئية الممكنة بالامكان العام والسالبة الكلية منها يناقضها الايجاب الجزئى الممكن بالامكان العام والموجبة الجزئية منها يناقضها السلب الكلى الممكن بالامكان العام والسالبة الجزئية منها يناقضها الايجاب الكلى الممكن بالامكان العام وأما المشروطة العامة من الضروريات المشروطة فالموجبة لكلية منها وهى كل (ب ج) مادام (ب) نقيضها الحينية الممكنة وهى ليس كل (ب ج) فى حين من أحيان اتصافه (ب) وقس على ذلك الموجبة الجزئية والسالبتين منها ونقيض المشروطة الخاصة وهى ما كان فيها عنوان الموضوع غير دائم لذات الموضوع ـ المفهوم المردد بين الحينية الممكنة والدائمة لكن الترديد بينهما فى الجزئية هو بالنسبة الى كل فرد فرد من أفراد الموضوع والمنتشرة نقيضها نقيض المطلقة بعينه ولا فرق بين الوقتية ونقيضها الا فى الكم والكيف لاغير ونقيض الممكنة العامة هو الضرورية والخاصة المفهوم المردد بين ضرورتين (ا ـ ع)

ليس شرط صحة الحاق الضرورة فيها زمانا مختلفا فى الاشخاص بل معنى غير الزمان * ومآل ذلك أن يكون الشرط الذى يصح معه الحاق جهة الضرورة شرط ما دام الموضوع موصوفا بما وضع معه مثل قولنا كل منتقل متغير فانك ان ألحقت بهجهة الضرورة وجب أن تقول بلسانك أو فى نفسك مادام موصوفا بانه منتقل وربما لم يصدق أن تقول ما دام موجود الذات في مثل هذه المطلقات يلزم هذا العكس وفى مثلها اذا صدق لا شيء كذب بعض أو صدق بعض كذب لاشيء من غير اشتراط زمان بعينه بل مطلقا * وأمثال هذه هى المستعملات فى العلوم وان كانت أخص من الواجب عن نفس اللفظ فان لم تكن هكذا فليس يجب أن تنعكس الكلية السالبة المطلقة مثل الأمثلة التى يوردها المعلم الاول مما السلب فيه فى زمان مّا كقولنا لا شيء من الحيوان بمتحرك بالارادة أى فى وقت سكونه ـ وكقولنا لاشيء من الحيوان بنائم [1] فانه يأخذ هذه وأمثالها سوالب مطلقة فهذه لا تنعكس ألبتة * أما الموجبة الكلية فلاشك أنها لا تنعكس كلية موجبة فليس اذا صدق قولنا أن كل انسان متحرك يصدق أن

---

(١) أى فى وقت يقظته

كل متحرك انسان * ولكن تنعكس جزئية موجبة * أما البيان المشهور المستمر على الشرط المذكور له فهو أنه اذا كان كل (ب ا) فبعض (اب) والافلا شئ من (اب) فلا شئ من (ب ا) وكان كل (ب ا) هذا خلف * وأما البيان الحقيقي الذي يجري في كل مادة فبالافتراض وهو أنه اذا كان كل (ب ا) فنفرض شيأ بعينه هو (ب) وهو (ا) وليكن ذلك الشئ (ج فج ب و ا) فألف ما هو (ب) وهو (ج) ثم المشهور أن هذا العكس مطلق ويجب أن يكون مطلقاً على المعنى الاعم الذي لا يمتنع أن يكون ضروريا مثل قولنا كل حيوان متحرك حركة بالارادة وجودا وكل أو بعض المتحرك بالارادة حيوان ضرورة * وأما على الرأى الثاني فليس يجب أن يكون عكس المطلق مطلقاً لما أوضحناه * والجزئية الموجبة المطلقة تنعكس مثل نفسها وبيانها المشهور والحقيقي على مثال بيان الموجبة الكلية * ومثال ذلك بعض الناس كاتب وبعض الكاتب انسان . والسالبة الجزئية المطلقة لا تنعكس فليس اذا صح قولنا ليس كل انسان كاتبا وصدق يجب أن يصدق ليس بعض الكاتب بانسان

* فصل في عكس الضروريات *

والسالبة الكلية الضرورية تنعكس مثل نفسها سالبة كلية

فانه اذا كان بالضرورة لا شئ من (ب ا) فبالضرورة لاشئ من (اب) والا فيمكن أن يكون الف ما (ب) وليكن ذلك (ج) حتى يكون فى وقت ما صار (ا)صار(ب)فيكون هو (ب و ا)فيكون ذلك الباء (ا)هذا محال والكلية الموجبة الضرورية تنعكس جزئية موجبة بمثل البيان الذى سلف فى المطلقة لكنه في المشهور يجب أن يكون عكسه ضروريا لأنه لو كان مطلقاً لكان عكسه وهو داخل فى الاصل الاول مطلقاً فكان بعض (ب ا) مطلقاً وكان الكل بالضرورة * وأما في الحقيقة فليس يجب أن يكون عكس المطلق مطلقاً لا ضرورة فيه ولذلك لا يلزم هذا البيان ولكن الصحيح أن عكس الضرورى ربما كان مطلقا [1] كقولك بالضرورة كل كاتب انسان * ثم تقول بعض الناس كاتب وذلك لا بالضرورة التى اياها تريد بل ان كان ولا بد فبضرورة أخرى تصح على كل ممكن مثل أن بعض الناس كاتب ما دام كاتبا ولسنا نقصد من الضرورة مثل هذا* والجزئية الموجبة الضرورية بيانها مثل بيان الكلية. وأما الجزئية السالبة الضرورية فلا تنعكس لأنك تقول بالضرورة ليس كل حيوان انسانا ولا تقول بالضرورة

(١) أى لاضرورة فيه

ليس كل انسان بحيوان *

﴿ فصل فى عكس الممكنات ﴾

وأما الكلية السالبة الممكنة الحقيقية فانها لا تنعكس مثل نفسها فانك تقول ممكن أن لا يكون أحد من الناس كاتباً ولا تقول ممكن أن لا يكون أحد من الكاتب انسانا ولكنه قد يظن فى المشهور أنها تنعكس جزئية والسبب فى ذلك أن قولنا يمكن أن لا يكون شئ من (ب ا) يصدق معه قولنا يمكن أن يكون كل (ب ا) وهو ينعكس الى أنه يمكن أن يكون بعض (اب) كما نذكره بعد * ثم ظنوا أن هذا العكس يلزمه يمكن أن لا يكون بعض (اب) ونحن سنبين أن هذا العكس ممكن بالمعنى العامي لا الخاصى فلا يلزمه النقل الى السلب * واما الحق فيمتنع عكس هذه المقدمة فانك اذا قلت يمكن أن لا يكون أحد من الناس كاتباً فليس لك أن تقول يمكن أن لا يكون كل أو بعض الكتاب انسانا ولا تلتفت الى ما يتكلفون * وأما الكلية الموجبة الممكنة فالمشهور أنها تنعكس جزئية موجبة ممكنة حقيقية فانه اذا كان كل (ب ا) بالامكان فبعض (اب) بالامكان الحقيقى والا فبالضرورة لا شئ من (اب) فبالضرورة لا شئ (من ب ا) هذا محال * وأما

الحق فيوجب أنه ليس اذا كذب بعض (ا ب) بالامكان الحقيقي وجب بالضرورة لا شئ من (ا ب) بل ربما كان بالضرورة كل أو بعض (ا ب) على ما قلناوانما يجب أن يصدق اذا كذب قولنا بعض (ا ب) بالامكان العامي لكن الحق أن عكس الممكن الحقيقي الموجب ممكن عامى يجوز أن يكون ضروريا ويجوز أن يكون ممكنا حقيقيا * وأما الجزئيـة الموجبة الممكنة فان حال عكسها في المشهور والتحقيق كحال الكلية الموجبة الممكنة والبيان ذلك البيان بعينه * وأما الجزئية السالبة الممكنة فيظن أنها تنعكس مثل نفسها للسبب المذكور في الكلية السالبة الا أن الحق يمنع عكسها بمثل ما بيناه في الكلية *

* فصل في القياس *

القياس قول مؤلف من أقوال اذا وضعت لزم عنها بذاتها لا بالعرض قول آخر غيرها اضطرارا ومعنى لزم أنه يحصل التصديق به ويستفاد لازما للتصديق بتلك المقدمات وشكلها حتى ان كان بينا بنفسه وعمل عليه قياس من مقدمات مثله في البيان لم يكن ذلك قياسا حقيقيا *

﴿ فصل في القياس الكامل وغير الكامل ﴾

القياس الكامل هو القياس الذى يكون لزوم ما يلزم عنه بينا عن وضعه فلا يحتاج الى أن نبين أن ذلك لازم عنه * والغير الكامل هو الذى يلزم عنه شئ ولكن لا يكون بينا فى أول الامر أن ذلك يلزم عنه بل اذا أريد أن نبين ذلك نبين بشئ آخر لكنه غير خارج من جملة ما قيل بل اما نقيض ما قيل أو عكسه أو تعيين شئ منه وافتراضه على ما نوضح *

﴿ فصل فى القياس الاقترانى والاستثنائى ﴾

القياس إما أن يكون ما يلزمه ليس هو ولا نقيضه مقولاً فيه بالفعل بوجه مّا بل بالقوة ويسمى قياسا اقترانيا كقولك كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث * واما أن يكون ما يلزمه هو أو نقيضه مقولاً فيه بالفعل ويسمى قياساً استثنائيا كقولك ان كانت النفس لها فعل بذاتها فهى قائمة بذاتها لكن لها فعل بذاتها فهى قائمة بذاتها *

﴿ فصل فى أجزاء القياسات الاقترانية وأشكالها ﴾

كل قياس اقترانى فانما يكون عن مقدمتين تشتركان فى حد وتفترقان فى حدين فتكون الحدود ثلاثة ومن شأن المشترك

فيه أن يزول عن الوسط ويربط مابين الحدين الآخرين فيكون ذلك هو اللازم مثل قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث والحدود الثلاثة جسم ومؤلف ومحدث والمؤلف مكرر متوسط والجسم والمحدث لم يتكررا واللازم هو مجتمع منهما فالمتكرر يسمى حداً أوسط والباقيان يسميان الطرفين والرأسين والطرف الذى نريد أن يصير محمول اللازم يسمى الطرف الاكبر والذى نريد أن يصير موضوع اللازم يسمى الطرف الاصغر والمقدمة التى فيها الطرف الاكبر تسمى الكبرى والتى فيها الطرف الاصغر تسمى الصغرى وتأليف صغرى وكبرى تسمى قرينة وهيئة الاقتران يسمى شكلا والقرينة التى يلزم عنها لذاتها قول آخر يسمى قياسا (وسولوجسموس [1]) واللازم ما دام لم يلزم بعد بل يساق اليه القياس يسمى مطلوبا فاذا لزم سمى نتيجة * والحد الاوسط ان كان محمولا فى مقدمة وموضوعا فى الاخرى سمى ذلك الاقتران شكلا أوّلا وان كان محمولا فيهما يسمى شكلا ثانيا *وان كان موضوعا فيهما يسمى شكلا ثالثا وتشترك الاشكال كلها فى انه لاقياس عن جزئيتين وتشترك ماخلا الكائنة

(١) أى الجامعة بالعربية

عن الممكنات فى أنه لا قياس عن سالبتين ولا عن صغرى سالبة كبراها جزئية والنتيجة تتبع أخس المقدمتين في الكم أعنى الكلية والجزئية * وفى الكيف أعنى الايجاب والسلب * ثم يخص كل شكل شرائط *

﴿ فصل فى ضروب الشكل الاول من المطلقات ﴾

فالشكل الاول انما ينتج فيه ما كان كبراه كليا وصغراه موجباً [١] فيكون لا محالة قرائنه أربعاً ﴿ الضرب الاول ﴾ من كليتين موجبتين ينتج كلية موجبة مثاله كل (ج ب) وكل (ب ا) فهو قياس كامل على أن كل (ج ا) وكقولك كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث ﴿ والضرب الثانى ﴾ من كلية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج كلية سالبة مثاله كل (ج ب) ولا شئ من (ب ا) فهو القياس الكامل على أنه لا شئ من (ج ا) وكقولك كل جسم مؤلف ولا شئ مما هو مؤلف بقديم ينتج أنه لا شئ من الاجسام بقديم ﴿ والضرب الثالث ﴾ من موجبتين والصغرى جزئية ينتج جزئية موجبة كقولك

(١) انما وجب أن لاينتج فى الشكل الاول ما كانت صغراه سالبة لان الاكبر غير محصور فى الاوسط فيلزم ان يسلب عما يسلب عنه الاوسط مثل قولك الجسم على كل حيوان * والحيوان لاعلى شئ من الحجر فلا يصح أن يقال الجسم لاعلى شئ من الحجر

بعض (ج ب) وكل (ب ا) فهذا قياس كامل على أن بعض (ج ا) ومثاله قول القائل بعض الفصول الابعاد وكل بعد كمّ فبعض الفصول كم * والضرب الرابع * من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية كقولك بعض (ج ب) ولا شيء مما هو (ب ا) ينتج ليس كل (ج ا) مثاله بعض الفصول الكمّ ولا شيء مما هو كم بكيف فلا كل فصل بكيف * وسائر الاقترانات التي لك أن تعرفها بالعدد بعد هذه الاربعة لا تنتج شيأ بعينه بل اذا صدق جمع طرفيها على الايجاب في مادة وجدت مادة أخرى انما يصدق فيها جمع الطرفين على السلب ويكون الاقتران واحداً بعينه * ثم قد علمت أن الشكل الاول ينتج جميع المطالب المحصورة الاربع وما لم يكن فيه جزئي فلا ينتج جزئياً *

* فصل في الشكل الثاني من المطلقات *

وأما الشكل الثاني فالمشهور فيه أنه مهما كانت الكبرى فيه كلية واحدى المقدمتين مخالفة للأخرى في الكيف كان منتجاً ولو من المطلقات * وأما الحق فيوجب أن السالبة المطلقة اذا لم تكن بالشرط المذكور بحيث ينعكس كليها على نفسه في المذهب الحق لم يلزم في الشكل الثاني من المطلقتين نتيجة كما لا يلزم من

الممكنتين فيه على ما نبين فيهما والذى يكون بحيث يلزم عنه
نتيجة فقد علم آنفا أن قياساته غير كاملة * فالضرب الاول من
كليتين والكبرى سالبة مثل قولك كل (ج ب) ولا شئ من
(ا ب) فنقول أنه ينتج لا شئ من (ج ا) لأنا أخذنا السالبة
الكلية المطلقة بحيث تنعكس فيصير ولا شئ من (ب ا) وكان
كل (ج ب) فلا شئ من (ج ا) بحكم الشكل الاول وقد تبين
بالخلف وهو أنه ان لم يصدق قولنا لا شئ من (ج ا) كان بعض
(ج ا) على ما فرضنا من أن الكلية السالبة تكذب معها الجزئية
الموجبة للشرط المتقدم فاذا كان بعض (ج ا) ولا شئ من (ا ب)
بحكم الكبرى كان لا كل (ج ب) وكان كل (ج ب) بحكم
الصغرى هذا محال * والضرب الثاني من كليتين والصغرى منهما
سالبة مثل قولك لا شئ من (ج ب) وكل (ا ب) فلا شئ من
(ج ا) ولنعكس الصغرى ونقول كل (ا ب) ولا شئ من (ب ج)
ينتج لا شئ من (ا ج) وينعكس الى لا شئ من (ج ا) والبيان
بالخلف نقول إنه ان كان بعض (ج ا) وكل (ا ب) فبعض
(ج ب) هذا خلف * والضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى
وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض (ج ب) ولا

شيء من (ا ب) فليس كل (ج ا) يتبين بعكس الكبرى وبالخلف أيضا لأنه ان كان كل (ج ا) ولا سيء من (ا ب) فلا شيء من (ج ب) وكان بعض (ح ب) هذا خلف * والضرب الرابع من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى تنتج جزئية سالبة مثل قولك ليس كل (ج ب) وكل (ا ب) فليس كل (ج ا) ولا يتبين بالعكس لأن الصغرى سالبة جزئية لا تنعكس والكبرى تنعكس جزئية واذا أضيفت الى الصغرى كانتا جزئيتين ولا ينتجان بل يجب أن نأخذ الافتراض بدل العكس ههنا بأن نفترض البعض الذى هو (ج) وليس (ب د) فيكون لا شيء من (د ب) وكل (ا ب) فلا سيء من (د ا) ثم نقول بعض (ج د) ولا شيء من (د ا) فليس كل (ج ا) ويبين أيضاً بالخلف أنه ان كان كل (ج ا) وكل (ا ب) فكل (ج ب) وكان ليس كل (ج ب) فهذه هى الضروب المنتجة وما بعدها عقيم السبب المذكور فى متبه من الشكل الاول

* فصل فى الشكل الثالث من المطلقات *

وأما الشكل الثالث من المطلقات فان شرائطه فى الانتاج أن تكون الصغرى موجبة ثم لا بد من كلية فى كل شكل

فتكون قرائنه ستة * الاولى من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة كقولك كل (ب ج) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) يتبين بعكس الصغرى ورد القرينة الى ثالث الاول وبالخلف لأنه ان كان لا شئ من (ج ا) وكل (ب ج) فلا شئ من (ب ا) هذا خلف * والثانية من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية وتبين بعكس الصغرى أو بالخلف * والثالثة من جزئية موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى ينتج جزئية موجبة كالضرب الاول وعلى نحو بيانه * والرابعة من صغرى موجبة كلية وكبرى موجبة جزئية ينتج جزئية موجبة مثالها كل (ب ج) وبعض (ب ا) ينتج بعض (ج ا) ويتبين بأن تعكس الكبرى وتجعلها صغرى وتقرن بها الكبرى فينتج بعض (ا ج) ثم تنعكس فبعض (ج ا) فهذا بالعكس الثاني يصح ان كانت النتيجة مطلقة على الرأى الاول وأما ان كانت مطلقة على الرأى الثاني فلا يتبين بهذا العكس فانه لا يجب أن يكون عكس المطلقة بالرأى الثاني مطلقة به بل مطلقة بالرأى الاول بل بالافتراض على ما سنبينه فى مواضع أخر وقد تبين أن هذا الضرب منتج بطريق الخلف أيضا * الخامسة من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة [1]

(١) مثاله كل (ب ج) وليس كل (ب ا) ليس كل (ج ا) (ا ع)

كبرى تنتج جزئية سالبة ولا يمكن أن تتبين بالعكس بمثل ما قلناه في رابع الثاني ولكن بالافتراض فليكن البعض الذي هو (ب) وليس (ا د) فيكون كل (ب ج) وبعض (ب د) فبعض (ج د) ولا شيء من (د ا) فليس كل (ج ا) وقد تبين أيضا بالخلف لانه ان لم يكن كذلك بل كان كل (ج ا) وكل (ب ج) فكل (ب ا) وكان ليس كل (ب ا) هذا خلف * والسادسة من صغرى جزئية موجبة وكبرى كلية سالبة يتبين بعكس الصغرى وبالخلف أن النتيجة جزئية سالبة ـ فهذه الضروب هي المنتجة وما بعدها عقيمة وقد تبين لك أن هذا الشكل لا ينتج مطلوبا كليا وانما ينتج الجزئي وان لم تكن فيه مقدمة جزئية *

﴿ فصل في التأليف من الضروريات ﴾

أما الشكل الاول من الضروريتين فلا يخالف المطلقتين في الانتاج وفي الكل الا بجهة الضرورة في المقدمات والنتيجة * وأما الشكلان الآخران منها فلا يخالفان أيضا نظيرهما من المطلقات في الانتاج بل في تصحيح الانتاج بالرد الى الاول لا في شيئين أحدهما الجهة * والثاني أن رابع الثاني وخامس الثالث كانا انما يتبينان في المطلقتين بالافتراض والخلف وههنا قد يتعذر ذلك فاذا ان

رفعنا [١] الضروري السالب وجب أن نضع الموجب الذي يقابله ممكنا عاميا [٢] لا حقيقيا فاذا قرناه بالمقدمة الاخرى ليتبين الخلف كان الاقتران من ممكن عامي ومن ضروري ونحن لم نعرف بعد أن هذا الاقتران ماذا ينتج ولا ان وضعنا الممكن كالموجود نفع ذلك أيضا فانا لم نعرف بعد هذا الاختلاط الذي من وجودي ومن ضروري فكيف نعرف ما يعرض من ذلك فأما اذا استعملنا الافتراض فان أحد قياسي الافتراض قد يكون من ضروريتين * وأما القياس الثاني فيكون من وجودية [٣] وضرورية وذلك مجهول وأنت تعلم أن كل افتراض فانما يتم بقياسين قياس من الشكل بعينه وقياس من الشكل الاول ولكن اذا تركنا هذا المأخذ فرجعنا الى الامور أنفسها يحق لنا أن نعلم أن الاختلاط من وجودي صغرى وضروري كبرى في الشكل الاول وان لم ينبه عليه بعد معنا هو قياس كامل لا يحتاج أن ندل على أنه منتج لان الشكل الاول بين الانتاج فليس قياساً غير كامل حتى نحتاج

---

(١) قوله فانا ان رفعنا أي في البيان الخلفي وقوله الضروري السالب أي الذي هو النتيجة (ا ـ ع) (٢) ولا يمكن ان يجعل عوض الامكان الذي هو نقيض الجهة الضرورية سلب الضرورة فانه تكون النتيجة من سالبة أيضا وليس هذا نقيض السالب *
(٣) قوله من وجودية هي الآتية من حمل الوصف العنواني على الذات المفروضة (ا ـ ع)

أن ندل على أنه منتج فحينئذ نجد سبيلا الى استعمال وجهى الخلف والافتراض فى هذا البيان فلنبين بهما *

﴿ فصل فى اختلاط المطلق والضرورى[1] فى الشكل الاول ﴾

أن الحق في اختلاط المطلق والضرورى فى الشكل الاول هو على ما يراه المعلم الاول ان العبرة بالكبرى فان كانت مطلقة فالنتيجة مطلقة مثلها وان كانت ضرورية فالنتيجة مثلها *أما فى المطلقة فلا شك فيه[2] وأما في الضرورية فلأن قولنا كل (ب ا) بالضرورة أو بالضرورة لا شئ من (ب ا) معناه أن كل واحد مما يوصف (ب) ويوضع (لب) ويكون (ب) وقتا مّا بالضرورة أولا بالضرورة دائما أو لا دائما فذلك الشيء موصوف دائما في كل وقت بأنه (ا) أو غير موصوف ولا فى وقت البتة بأنه (ا) فيكون (ج) الموصوفة (ب) كيف وصفت به داخلة[3] فى هذا الحكم * وههنا شيء يجب أن يعلم وهو أنه اذا كانت الكبرى مطلقة ووقت اطلاقها ما دام ذات الموضوع موصوفا بما وصف به فالنتيجة تكون

---

(١) ضروب هذا الشكل تصير ثمانية لانها تتضاعف بكون الكبرى ضرورية تارة ومطلقة أخرى (٢) صـ شكل هكذا (ج ب) بالاطلاق وكل (ب ا) بالضرورة أو لا شئ من (ب ا) بالضرورة (ا ـ ع) (٣) قوله داخلة فى هذا الحكم أى فيجب تعدى الاكبر بجهته اليه (ا ـ ع)

ضرورية لان (ج ب) دائما وقد وضع أن (ب) مادام (ب) فهو (ا) فج دائما (ا) فههنا قد تكون النتيجة ضرورية والكبرى مطلقة *

* فصل فى اختلاطهما فى الشكل الثانى [1] *

وأما الشكل الثاني فان الظاهر والمشهور هو أن العبرة للسالبة التي تصير كبرى الاول بعكس [2] أو افتراض وأن النتيجة تابعة لجهتها بناء على أن السالبة المطلقة تنعكس مثل نفسها من كل وجه وقد قلنا فى ذلك ما قلنا فالحق يوجب فيها مالا يجب أن نستحى منه وهو أن النتيجة دائما ضرورية * فأما ان كانت المطلقة بحيث تصدق ضرورية فلا خفاء به وان كانت بحيث تكذب ضرورية فلان (ج) و(ا) لما اختلفا فى أن أحدهما موضوع (لب) دائما بالضرورة أو غير موضوع له البتة فى وقت والآخر موضوع له لا دائما أو غير موضوع له دائما فبين طبيعتى (ج) و(ا) خلاف ذاتي فأحدهما مسلوب عن الآخر بالضرورة ويجب أن نقتصر على هذا القدر من البيان اعتمادا على فهم المتعلم واذا لم يقتنع بهذا القدر فليرجع الى الكتب الكبيرة التى استقصينا فيها هذا الباب

---

(١) تصير ضروب هذا الشكل ثمانية أيضا لاجل تضعيف المقدمات بالجهات فى الصغرى والكبرى كما قيل (٢) قوله بعكس هو فى الضروب الثلاثة منه وقوله أو افتراض هو للضرب الرابع (ا ـ ع)

وغيره بمقدار الطاقة * ولنا أن نبين من هذا البيان بعينه أن هذا الاختلاط ينتج وان كان من سالبتين أو موجبتين فى هذا الشكل وتكون النتيجة سالبة ضرورية وذلك لأن المطلق الذى يكون حقيقيا صرفا فسلبه وايجابه بمنزلة واحدة ثم اذا اختلفت نسبة المحمول الى الطرفين فى الدوام واللادوام وان اتفقت فى الايجاب والسلب كان بينهما خلاف ضرورى *

﴿ فصل فى اختلاطهما فى الشكل الثالث (1) ﴾

وأما الشكل الثالث فان المشهور من حاله أن المقدمتين اذا كانتا كليتين موجبتين فأيهما كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية لأن لك أن تعكس المطلقة منهما وتجعلها صغرى الاول فتنتج ضروريا فان احتجت الى عكس ثان كان عكس الضرورى فى المشهور ضروريا ولكن قد منع الحق هذا العكس وفرغنا منه * والحق أن النتيجة تتبع الكبرى فإن كانت الكبرى من الكليتين سالبة فلا خلاف فى أن الاعتبار بها وإن كانتا جزئية وكلية فالمشهور أن العبرة بالكلية لأنها تصير كبرى الاول إلا أن تكون السالبة جزئية فالمشهور فى هذا المشكل * ونحن نرى أن النتيجة لا تكون

---

(1) تصير الضروب فيه اثنى عشرة كما بين فى الشكلين من حيث تصحيح [illegible] جهات

ضرورية فى حال والحق يوجب أن العبرة للكبرى وان كانت جزئية وتبين بالافتراض فلنبين ذلك والكبرى جزئية سالبة ضرورية فنقول إن النتيجة ضرورية[1] * ولنفرض البعض من (البا) الذى ليس (ا د) فبالضرورة لا شيء من (د ا) ولكن كل (ب ج) وبعض (ب د) فبعض (ج د) بالضرورة ولا شيء من (د ا) فبالضرورة بعض (ج) ليس (ا) وهكذا يتبين اذا جعلت الكبرى جزئية موجبة ضرورية *

* فصل فى التأليف من الممكنتين في الشكل الاول *

أما القياس من ممكنتين فى الشكل الاول فمثل القياس من مطلقتين[2] فيه فى كل شيء الا اذا كانت الصغرى ممكنة سالبة[3] فانه يكون منه قياس ولكن غير كامل[4] وتبين بردها الى الموجبة فان الممكنة السالبة فى قوة الموجبة فتنتج موجبة ثم تنقل تلك الموجبة الى السالبة فالشرط المراعي فى الانتاج ههنا هو فى الكم أعنى كلية الكبرى لا الكيف حتى أنه لا بأس فيه بالانتاج عن سالبتين *

---

(١) أصل الضرب هكذا كل (ب ج) وليس بعض (ب ا) فليس بعض (ج ا) (اـع)

(٢) فينتج ممكنة ووجه انتاجه لها ان الأكبر اذا كان ممكنا للاوسط الممكن الاصغر كان ممكنا الاصغر لامحاله وقد أخطأ المتأخرون باشتراط فعلية الصغرى فى هذا الشكل والثالث وهذا الغلط مبنى على غلط لهم آخر فى فهم القضية الحقيقية ولانطيل بذلك (اـع)

(٣) تو ه ممكنة سالبة ى ممكنة حقيقية سلبة *

﴿ فصل فى اختلاط الممكن والمطلق فى الشكل الاول ﴾

أما اختلاط الممكن والمطلق فى الشكل الاول فلا شك أن الكبرى اذا كانت ممكنة فالنتيجة مثلها لأن (ج) موضوعة (لب) و(ب) موضوعة لألف و (ا) محمولة عليها بالامكان فتكون الألف محمولة على الجيم كذلك بالامكان * وأما ان كانت مطلقة صرفة لاضرورة فيها البتة فلا خلاف أنها ان كانت موجبة فالنتيجة ممكنة حقيقية [1] وذلك لأنا ان وضعنا ان النتيجة الممكنة الحقيقية كاذبة كان الصادق إما ضرورة ايجاب وإما ضرورة سلب فلنضع أولاً ضرورة السلب ولنجعل الصغرى الممكنة مطلقة موجودة وان كذبنا ولكن يكون كذبنا غير محال . فنقول بالضرورة ليس بعض (ج ا) وكل (ج ب) فبالضرورة ليس بعض (ب ا) وكان كل (ج ا) بالامكان [2] هذا كذب محال والقياس منتج واحدى المقدمتين كذب غير محال فلا يلزم منه محال لأن الكذب الغير المحال ممكن فى وقت ما أن يوجد ويوجد لا محالة حينئذ ما يلزمه معه لأنه ان كان يوجد هو دون ما يلزمه فليس ذلك لازما له *

---

(١) أصل الشكل هكذا كل (ج ب) بالامكان وكل (ب ا) بالاطلاق فكل (ج ا) بالامكان الخاص

(٢) قوله بالامكان أى بالاطلاق الوجودى الذى هو فى حكم الامكان (ا ـ ع)

واذا كان يوجد فى حال فليس بكذب محال فالكذب الغير المحال لا يلزم منه محال فبقي ان يكون لزومه بسبب الضرورية السالبة فهي كاذبة * ولنجعل أيضا الضرورية ايجابية وقد بينا نحن أن النتيجة ضرورية أيضا فنقول بعض (ج ا) بالضرورة وكل (ج ب) بالوجود الناشئ من الفرض الجائز فينتج بعض (ب ا) بالضرورة هذا خلف * فاذاً النتيجة ممكنة حقيقية الا أن تكون الكبرى مطلقة على الرأي الاول فحينئذ قد تنتج مطلقة على ذلك الرأى لأنا سنبين أن الكبرى الضرورية مع الصغرى الممكنة تنتج ضرورية فتكون تارة تنتج ضرورية وتارة تنتج غير ضرورية فيكون اللازم هو المطلق الذي يعمهما * وأما اذا كانت الكبرى سالبة مطلقه فالمشهور أن النتيجة ممكنة عامة تارة وتارة تكون ممكنة حقيقية وقد تنتج أيضا ضرورية كقولنا كل انسان يمكن أن يتفكر بالضرورة ولا شئ مما يتفكر بغراب فبالضرورة لا شئ من الناس بغراب. وأما في التحقيق فان هذا أيضاً انما يكون اذا كانت المطلقة على حسب الرأى الاول * وأما ان كانت مطلقة صرفة لم تنتج لا ممكنة حقيقية وبنحو من ذلك البيان بعينه الذى قيل حيث كانت المطلقة موجبة لأنه ان لم يكن قولنا لا ضرورة فى أن يكون

أو لا يكون (ج ا) صادقا فليكن ضرورة كون أولا كون
ونعمل ماعملناه هناك * وأما المثال الذى أورد في المشهور فانه لا يلائم
المطلق على الرأى الثانى لان كبراه ضرورية *

* فصل فى اختلاط الممكن والضرورى فى الشكل الاول *

أما اختلاط الممكن والضرورى فى الشكل الاول فان كانت
الكبرى ممكنة فلا شك أن النتيجة ممكنة لان (ج) موضوعة
(لب) و (ب) موضوعة لالف فيكون الف محمولة على الجيم
بالامكان وأما ان كانت ضرورية فالمشهور أنها ان كانت موجبة
فالنتيجة ممكنة حقيقية[1] والا فليس يمكن أن يكون كل (ج ا)
فاذاً بالضرورة ليس بعض (ج ا) وكان بالضرورة كل (ب ا)
فبالضرورة ليس بعض (ج ب) وكان ممكنا أن يكون كله (ب)
هذا خلف * وأما فى التحقيق فليس الخلف بخلف فان نقيض
تلك النتيجة ليس بممكن عامى حتى يلزمه بالضرورة لا و لحقيقة
توجب أن النتيجة ضرورية لانا اذ وضعنا ان كل (ج) بالامكان
الحقيقى وكان كل (ج ب) بالامكان الحقيقى انتج على ما بينه بعد
أن بعض (ب ا) بالامكان الحقيقى فأمكن أن لا يكون ( )

---

[1] شكل هكذا كل (ج ب) وكل (ب) فكل (ج) (ع)

وهو بالضرورة (ا) هذا خلف ولنبين هذا بوجه آخر أقرب الى الافهام فنقول انه اذا كان كل (ب ا) بالضرورة أى كل ما يقال له (ب) فذلك الشئ دائما هو (ا) فج اذا قيل له (ب) كان دائما (ا) لا مادام موصوفا بانه (ب) فان الضرورة التى اياها نريد فى هذه الاشكال غير هذه وقد بيناها بل مادام ذات (ج) الموصوفة بانها (ب) موجودة فاذا صار (ج) مّا (ب) فانه يكون (ا) قبل كونه (باء) وكذلك بعد كونه وبعد زوال (ب) عنه والمثال لتقرير هذا قولنا كل انسان يمكن أن يتحرك وكل متحرك فهو جسم بالضرورة فكل انسان جسم بالضرورة * وأما اذا كانت الكبرى سالبة ضرورية فالمشهور أنه ينتج ممكنة عامية فتارة تصح ممكنة حقيقية وتارة تصح مطلقة والحق أن النتيجة ضرورية دائما لما بيناه *

﴿ فصل فى الممكنتين في الشكل الثانى ﴾

لا قياس فى الشكل الثانى عن ممكنتين فانه يمكن أن تكون طبيعتان تحمل احداهما على الأخرى كالحيوان على الانسان ثم يسلب عن احداهما شئ بالامكان ويوجب على الآخر * ويمكن أن يكون كذلك طبيعتان مختلفتان كالانسان والفرس وليكن الحد

الاوسط فى جميع ذلك الحركة ولا يمكن [1] أن يبين بالعكس لان هذه الممكنة لاتنعكس ولا يمكن أن يبين بالخلف لان القياسات التي يطرد فيها الخلف مختلطة بالضروريات التي لم تعلم بعد واذا علمت لم تنتج شيئاً يناقض المقدمات تعرفه بالتجربة *

﴿ فصل فى اختلاط الممكن والمطلق فى الشكل الثانى ﴾

وأما اختلاط الممكن والمطلق فى الشكل الثانى فالمشهور ان السالبة اذا كانت مطلقة كلية يمكن عكسها وقيل ان كانت جزئية يمكن الافتراض فيها فانه يمكن اختلاطها مع الممكنة في قياس وتنتج نتيجة ممكنة عامة على ماقيل فى الشكل الاول * والا لم تنتج والحق انه لاقياس من ممكنة ومطلقة فى الشكل الثاني الا ان لاتؤخذ المطلقة الا بحيث تصح ضرورية فحينئذ يكون اختلاطاً آخر فى الحقيقة ويبين لك [2] هذا بما قلناه فى الاختلاط من الممكنتين والاختلاط من المطلقتين فى هذا الشكل ومن أمثلة ذلك كل انسان متحرك بالامكان ولا حيوان واحد بمتحرك مطلقاً كما

---

(١) قوله ولا يمكن أن يبين الخ لان ضروب الثانى المبينة بالعكس هى التى ترد الى الاول بعكس السالبة والسالبة الممكنة لا عكس لها على ما هو معروف في بابه (ا ـ ع)

(٢) قوله ويبين لك هذا أى عدم انتاج الاختلاط من الممكن والمطلق فى الشكل الثانى وقوله فى الاختلاط من الممكنتين هو قوله فيما سبق فانه يمكن أن تكون طبيعتان الخ وسمى كون المقدمتين ممكنتين اختلاطا تسمحا (ا ـ ع)

يستعمله المعلم الاول *

﴿ فصل في اختلاط الممكن والضروري في الشكل الثاني ﴾

وأما اختلاط الممكن والضرورى فى الشكل الثانى فالمشهور ان لا يفرق بينه وبين الاختلاط الاول الا فى حال تضعيف النتيجة كما فرق فى الشكل الاول * وأما الحق فهو ان النتيجة دائماً ضرورية سالبة ولو عن سالبتين أو عن موجبتين أو كيف ما كان بعد أن تكون الكبرى كلية وبيان ذلك بمثل بيان اختلاط المطلق والضرورى فى هذا الشكل *

﴿ فصل في اختلاط الممكنتين في الشكل الثالث ﴾

وأما الممكنتان فى الشكل الثالث فقد يكون منهما قياس اذا كانت احداهما كلية وان كانت الصغرى سالبة وتنتج دائماً ممكنة حقيقية وبيان ذلك إما فيما يرجع الى الاول بعكس واحد فبالعكس وإما فيما يرجع الى الاول بعكس ولكن نحتاج فى انتاج المطلوب الى عكس ثان أو فيما لا يرجع الى الاول بالعكس أصلا فبالافتراض لا بعكس النتيجة[1] الاولى وان كانت تكون

(١) قوله [illegible] عكس [illegible] الاول [illegible]

ممكنة فانها تكون ممكنة عامية لايلزم من ذلك ان لا تكون ضرورية

﴿فصل فى اختلاط الممكن والمطلق فى الشكل الثالث﴾

وأما اختلاط الممكن والمطلق فى الشكل الثالث فالمشهور أنهما اذا كانتا موجبتين فالنتيجة ممكنة حقيقية لا محالة لأنك يمكنك أن تجعل المطلقة صغرى فتنتج الممكنة ولو بعكس ثان . وأما ان كانت احداهما سالبة والمطلقة موجبة فحكمه حكم الموجبتين لأن السالبة الممكنة موجبة فى القوة فلا تغير من انتاج الممكن شيأ وان كانت السالبة مطلقة فلا تكون فى الاول الا كبرى فتنتج ممكنة عامية فربما كانت حقيقة وربما كانت ضرورية . وأما الحق فهو أن النتائج كلها ممكنة فان كانت المطلقة صرفة فممكنة حقيقية وان كانت غير صرفة فممكنة [illegible] وبين ذلك أثبت [illegible] يعسر [illegible] حد وما يتعرض فيه [illegible]

﴿فصل [illegible] الممكن والضرورى فى [illegible]﴾

[illegible] الممكن والضرورى فى الشكل الثالث فالمشهور أنه على [illegible] الاختلاط [illegible] فان [illegible] نتيجة وأما [illegible] موجب فان النتيجة تتبع الكبرى وتبين ذلك

في احدَى العكس بالعكس وفى غير احدَى العكس بالاقتراض *

﴿ فصل فى القضايا الشرطية ﴾

قد قلنا فى القياسات الحملية مطلقة ومنوعة ومتفقة الجهات ومختلفة وبقى علينا أن نذكر القياسات التى تنتج مطلوبات شرطية بالاقتران فان الشرطيات قد تطلب كما تطلب الحمليات ولنذكر أولاً فصولاً تعين فى تحقيق المقدمات الشرطية * فنقول ليس الايجاب والسلب انما هما فى الحمل فقط بل وفى الاتصال والانفصال فانه كما أن الدلالة على وجود الحمل إيجاب في الحمل كذلك الدلالة على وجود الاتصال ايجاب فى المتصل كقولنا ان كان كذا كان كذا * والدلالة على وجود الانفصال ايجاب فى المنفصل كقولنا اما أن يكون كذا واما أن يكون كذا وكما أن الدلالة على رفع وجود الحمل سلب فى الحمل كذلك الدلالة على رفع الاتصال كقولنا ليس اذا كان كذا كان كذا أو رفع الانفصال كقولنا ليس اما أن يكون كذا واما أن يكون كذا سلب فى المنفصل والمتصل وكل سلب فهو ابطال الايجاب ورفعه * والايجاب والسلب فى الاتصال والانفصال قد يكون محصورا كليا وجزئيا وقد يكون مهملا فانك اذا قلت اذا كان كذا كان كذا واما أن

يكون كذا واما أن يكون كذا واذا قلت ليس اذا كان كذا كان
كذا او ليس اما أن يكون كذا واما أن يكون كذا فقد أهملت.
وأما اذا قلت كلما كان كذا كان كذا أو دائما اما أن يكون كذا أو
يكون كذا فقد حصرت حصرا كليا موجبا وان قلت ليس البتة
اذا كان كذا كان كذا أو ليس البتة اما أن يكون كذا واما أن
يكون كذا فقد حصرت حصرا كليا سالبا * وان قلت قد يكون
اذا كان كذا كان كذا أو قد يكون اما كذا واما كذا فقد
حصرت حصرا جزئيا موجبا وان قلت قد لا يكون اذ كان
كذا كان كذا أو ليس كلما كان كذا كان كذا أو قلت قد
لا يكون اما كذا واما كذا أو ليس دائما اما كذا واما كذا فقد
حصرت حصرا سالبا جزئيا - والجزء الاول من كل شرطي
الذي يقرن به حرف الشرط وينتظر جوابه يسمى مقدما والثاني
يسمى تاليا وكل واحد منهما في نفسه قضية ثم قد يكون كل
واحد منهم حملية وقد تكون شرطية متصلة ومنفصلة وقد
تكون محصورة ومهملة وسالبة وموجبة وليس سلب الشرطية
وايجابها وحصرها واهمالها تبعا للمقدم والتالي بل للشرط فانك اذ
قلت اذا كان ليس (اب) فليس (ب ج) فالمقدمة موجبة وان

كان المقـدم والتالى سالبتين وانما كانت موجبـة لانك أوجبت الاتصال وعلى هذا فقس فى غيره *

﴿ فصل فى المقدمة الشرطية الواحدة والكثيرة ﴾

والمقدم فى الشرطى المتصل قد يكون قضايا كثيرة[1] ومع ذلك فقد تكون المقدمة واحدة كقولك اذا كان كذا وكان كذا وكان كذا وكان كذا وكان كذا فحينئـذ يكون كذا وأما اذا كان التالى قضايا كثيرة فان المقدمة المتصلة لا تكون واحدة كقولنا اذا كان كذا فيكون كذا ويكون كذا ويكون كذا فان هـذه ثلاث مقدمات فان كل واحد مما ذكر فى التالي تال بنفسه كما تقول زيد هو حيوان وأبيض وضحاك فهذه ثلاث مقدمات أو ثلاث قضايا حملية *

﴿ فصل فى الشرطيات المحرفة ﴾

وقد تستعمل مقدمات متصلة ومنفصلة محرفة عن ظاهرها مثل قولك لا يكون (ا ج د) ويكون (ا ب) معناه ان كان (ا ب) فلا يكون (ج د) ومثل قولك لا يكون (ج د) أو يكون

(١) مثاله كان هذا الانسان به حمى لازمة وسعال يابس وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشارى فهذه ذات الجنب فهذه مقدمة واحدة فقولنا ان كان هذا الانسان به [illegible]

(ا ب) فهو كقولك اما أن لا يكون (ج د) واما أن يكون (ا ب) فهذا القدر كاف للذكي فى تفهم المقدمات الشرطية فلنشرع فى ذكر اقتراناتها *

﴿ فصل فى القياسات الاقترانية من المتصلات ﴾

أما الاقتران الكائن من المتصلات فاما ان يكون بأن يجعل مقدم احداهما[١] تالى الاخرى أو يشتركان فى التالى[٢] أو يشتركان فى المقدم[٣] وذلك على قياس الاشكال الحملية والشرائط فيها واحدة * والنتيجة شرطية تحصل من اجتماع المقدم والتالى اللذين هما كالطرفين إما كلية وإما جزئية وإما سالبة وإما موجبة على قياس ماقيل فى الاقترانات الحملية *

﴿ فصل فى القياسات الاقترانية من المنفصلات ﴾

وأما الاقترانات من المنفصلات فلا يمكن ان تكون في جزء تام بل تكون فى جزء غير تام وهو جزء تال أو مقدم ويكون حينئذ على هذا القياس اما ان يكون هذا العدد زوجاً

---

(١) مثاله كما كان (ا ب فج د) وكما كان (ج د فه ر) ينتج كما كان (ا ب فه ر) وهو الضرب الاول من الشكل الاول (٢) مثاله كما كان (ا ب فج د) وليس البتة اذا كان (ه ر فج د) ينتج ليس البتة اذ كان (ا ب فه ر) وهو الاول من الثانى (٣) مثاله كما كان (ا ب فج د) وكلما كان (ب فه ر) ينتج قد يكون اذا كان (ج د فه ر) وهو الاول من الثالث *

واما أن يكون هذا العدد فرداً ونأخذ الزوج حداً أوسط ونضعه لاجزاء الانفصال فى المنفصلة الثانية فنقول وكل زوج اما زوج الزوج واما زوج الفرد واما زوج الزوج والفرد ثم نترك فى النتيجة الأوسط ونأخذ هكذا فكل عدد اما فرد واما زوج الزوج واما زوج الفرد واما زوج الزوج والفرد فهذا هو المثال * واما شرائط الانتاج فيجب ان تكون الصغرى وهى مثال المنفصلة الأولى موجبة كانت جزئية أو كلية ويكون الجزء المشترك فيه موجباً فيها والانفصال فى الكبرى كلياً وعليك أن تعد قرائنه [1] وقد يرد على غير هذا الشكل الا ان ذكره بالمبسوطات من الكتب أولى فانه أبعد من الطباع وبالجملة ليعلم انا انما نورد من الاقترانات الشرطية كل ما أنتاجه لائح عن قرب ومناسب للطبايع فى الاستعمال * وأما مادق عن ذلك فذكره فى كتاب الشفا وفي كتاب اللواحق * وأما الاقتران من شرطى متصل وحملى على أن الحملى يشارك تالى المتصل والحملى مكان الكبرى ليذهب المشترك فيه وتبقى النتيجة

(١) اذا كانت الصغرى موجبة أبدا فهى اما كلية واما جزئية والكبرى اما سالبة وأجزاؤها كذلك واما سالبة وأجزاؤها موجبة واما سالبة وبعض أجزائها موجبة وبعض أجزائها سالبة فتصير اقترانات من هذه الجهة ستة وتتضاعف من جهة الكبرى أيضا فتصير قرائنه اثنى عشر

من المقدم ومن جزئى التالى والحملى اللذين هما كالطرفين فى حدودهما مثاله ان كان (اب) فكل (ج د) وكل (د ه) ينتج فان كان (اب) فكل (ج ه) فان كان الأوسط موضوع الحملى محمول فى التالى على حسب ما ذكرناه ومثلناه فانا نسميه الشكل الأول وشريطته فى الانتاج ان المتصلة ان كانت موجبة فيجب أن يكون الحال بين التالى [1] والحملى كالحال بين مقدمتى الحمليات فى الشكل الاول وتكون نتيجتهما شرطية مقدمها مقدم المتصل وتاليها ما تكون نتيجة التالى والحملى لو انفردا ومثاله ان كان (اب) فكل (ج د) وكل (د ه) فينتج ان كان (اب) فكل (ج ه) واما ان كانت المتصلة سالبة فالتأليف منها من جملة ما لم نذكره في هذا الكتاب وعليك أن تعد قرائنه [2] وأما الذى نسميه بالشكل الثانى من هذا الباب فهو اذا كانت النسبة بين التالى والحملى الكبرى كنسبة مقدمتى الشكل الثانى فى الحمليات مثل أن نقول ان كان (اب)

---

(١) يكون التالى الذى هو مكان الصغرى موجبا والحملى الذى هو مكان الكبرى كليا على أنه يجوز ان يكون التالى و حملى كلاهما سالبين الا أنه لم يذكره.

(٢) قد عرفت ان الشرط في التالى ان يكون موجبا وفى الحملى ان يكون كليا لان التالى مقام الصغرى والحملى مقام الكبري والشرطية تكون موجبة وتكون سالبة وتكون كلية وتكون جزئية وتتضاعف بتال كلى وتال جزئى فتصير ثمانية تتضاعف بحملى سالب وموجب فذلك ستة عشر.

فكل (ج د) ثم نقول لا شيء من (ا د)وان كانت المتصلة موجبة
فالشرط كما قيل فى الحمليات والنتيجة على ما قلناه مع السالبة وان
كانت المتصلة سالبة فله حكم آخر يذكر فى غير مثل هذا الكتاب
وأما القرائن فعدها أنت بنفسك * (١) وأما الذى نسميه بالشكل
الثالث في هذا الباب فذلك اذا كانت النسبة بينهما على ما في
الثالث من الحمليات فان كانت المتصلة موجبة فالشرط كما فى
الحمليات * فان كانت المتصلة سالبة فحكمه مذكور فى الكتب
المبسوطة * وأما القرائن فعدها أنت بنفسك (٢) * فان جعلت في
مثل هذا الاقتران الحملى مكان الصغرى حدثت أشكال ثلاثة على
تلك الصفة ﴿فالشكل الاول﴾ ان كان المتصل موجبا فالشرط فيه
كالشرط فى الحمليات وان كان سالبا فحكمه مذكور فى كتب أخرى*
ومثاله كل (ج ب) واذا كان (د ه) فكل (ب ا) فاذا كان (ده)

---

(١) فأما الشكل الثانى فان اعتبرته بحسب الشرط فيه كان الشرط ستة عشر ضربا فاعلمه
وذاك ان المتصلة تؤخذ كلية موجبة مع تال كلى وجزئى وحملى موجب وسالب فذلك
أربعة وتأخذها جزئية موجبة أربعة أخرى فذلك ثمانية ومثلها اذا أخذت سالبة فتصير
ستة عشر يعنى ان كان (اب) فلا شيء من (جه) (٢) وأما قرائن الشكل الثالث فأربعة
وعشرون وذلك ان المتصلة تكون موجبة كلية فتحدث ستة قرائن أربعة من حملى كلى
موجب وسالب مع تال كلى وجزئى اذ قد عرفت أن التالى كالصغرى فى الحملى فلا تكون
الا موجبة واثنين من حملى جزئى موجب وسالب مع تال كلى وستة أخرى اذا أخذنا
المتصلة موجبة جزئية فذلك اثنى عشر ومثله عند أحدها سالبة كلية وجزئية فذلك أربعة وعشرون

فكل (ج ا) ﴿ الشكل الثاني منه ﴾ اما ان كان المتصل موجبا فالشرط كما كان فى الثانى من الحمليات وان كان سالبا فحكمه في كتب أخرى ﴿ وأما الشكل الثالث ﴾ فلا يفارق فى شريطته ما قيل فى ثالث الحمليات ان كانت المتصلة موجبة * وأما هذه الاقترانات بعينها من جانب المقدم بأن يكون الاشتراك بين الحملى ومقدم الشرطية فهى أقل استعمالاً فى العلوم والاولى أن نذكر حالها فى الكتب المبسوطة * وقد يقع بين المنفصل وبين الحملى الواحد اقتران والطبيعى منه أن تكون الحملية هى الصغرى وتكون موجبة ومحمولها موضوع فى الانفصال كله وتكون الشرطية كلية وعلى قياس الشكل الاول كقولك كل كثير معدود * وكل معدود اما زوج واما فرد فكل كثير اما زوج واما فرد * ويكون تأليفها أربعة وقد يقع بين منفصل صغرى وحمليات كبرى وتكون الحمليات بعدد أجزاء الانفصال ويكون هناك اشتراك لكل حملى مع اجزاء الانفصال فى جزء وتكون جميع أجزاء المنفصل مشتركة فى حد هو الموضوع وحينئذ اما أن يكون على سبيل تأليف الشكل الاول ويسمى الاستقراء التام كقولك كل متحرك اما ان يكون حيواناً واما أن يكون نباتاً واما أن يكون

جماداً * وكل حيوان جسم وكل نبات جسم وكل جماد جسم ويجب أن تكون المنفصلة وأجزاؤها موجبة والحمليات كليات وقد تكون على سبيل الشكل الثاني * والشرط بين أجزائه وأجزاء الحمليات هو الشرط الكائن بين حمليتين فى الشكل الثانى ولا يكون على سبيل الشكل الثالث * وقد يقع بين متصل ومنفصل أما فى جزء تام فينبغى أن تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى والمنفصلة موجبة * واحداهما لا محالة كلية وما لم تكونا كليتين لم تكن النتيجة كلية فيجوز أن يقال انه ينتج متصلة ويجوز أن يقال انه ينتج منفصلة * مثالها ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما أن يكون النهار موجودا واما أن يكون الليل موجوداً ينتج على وجهين اما متصلة هكذا [1] وان كانت الشمس طالعة فليس الليل بموجود أو منفصلة هكذا اما أن تكون الشمس طالعة واما أن يكون الليل موجودا * وأنت تعرف ضروبه واما فى جزء غير تام فيجب فى الطبيعى منه أن يكون محمول التالى موضوعا فى أجزاء الانفصال والتالى كليا موجبا ينتج الانفصال على الباقى من

---

(١) ان جعلت النتيجة منفصلة وهو الاولى عملت منفصلة من مقدم المتصل والغير المشترك فيها من المنفصل *

التالى وتكون النتيجة متصلة منفصلة التالى * مثاله ان كان هذا الشيء كثيرا فهو ذو عدد وكل ذى عدد فاما زوج واما فرد ينتج أنه لو كان هذا الشيء كثيراً فهو اما زوج واما فرد وأنت تعرف ضروبه * كل اقتران أمكن بين حملية وشرطية فان مثله يمكن بين متصل وبين تلك الشرطية اذا كان الجزء الشرطى متصلا مثل المتصل فيشاركه فى مقدم أو تالى ويجب أن تقنع ههنا بما نورده وأما الاستقصاء فتجده فى الكتب البسيطة *

﴿فصل في القياس الاستثنائى﴾

القياس الاستثنائى مؤلف من مقدمتين احداهما شرطية والأخرى وضع أو رفع لاحد جزئيها ويجوز ان تكون حملية وشرطية [1] وهى التى تسمى المستثناة فالمستثناة يلزمها النتيجة * والشرطية الموضوعة تدل على اللزوم أوالعناد والاستثنا من قياس فيه الشرطية متصلة اما ان يكون من المقدم فيجب ان يكون المستثني عين المقدم لينتج عين التالى كقولنا ان كان زيد يمشى فهو يحرك قدميه لكنه يمشى فهو يحرك اذاً قدميه - وان كان من التالى فيجب ان

(١) مثاله ان كان متى طلعت الشمس وجد النهار فوجود النهار تابع لطلوع الشمس لكن متى طلعت الشمس وجد النهار فوجود النهار اذا تابع لطلوع الشمس *

يكون نقيضه لينتج نقيض المقدم كقولك لكنه ليس يحرك رجليه ينتج فاذاً ليس يمشى * واستثناء نقيض المتقدم وعين التالى لاينتج شيئاً يبين ذلك لك بالاعتبار وأما اذا كانت الشرطية منفصلة فان كانت ذات جزئين فقط موجبتين فأيهما استثنيت عينه انتج نقيض الباقي وأيهما استثنيت نقيضه انتج عين الباقى* مثاله هذا العدد اما زوج واما فرد ولكنه زوج فليس بفرد * ولكنه فردفليس بزوج ولكنه ليس بزوج فهوفرد ولكنه ليس بفرد فهو زوج وان كان أحد الجزئين أو كلاهما سالباً لم ينتج الا باستثناء النقيض كقولك اما ان لايكون هذا الشخص حيوانًا واما أن لا يكون نباتا لكنه حيوان فليس بنبات لكنه نبات فليس بحيوان وكذلك اما أن يكون عبدالله في البحر واماالا يغرق فانما ينتج هذا أيضا باستثناء النقيض وستعلم ان استثناء العين لا يفيد فى شئ من ذلك * وان كانت المنفصلة ذات أجزاء كثيرة متناهية فأيها استثنيت نقيضه أنتج البواقى على انفصالها وأيها استثنيت عينه أنتج نقيض البواقى ولا ينتج لك عين واحدة منها الا استثناء نقيض الجميع غيره * وأما اذا كانت الاجزاء بلانهاية فلا يفيد استعماله مثل أن تجعل محمولات الاجزاء الالوان الغير

المتناهية أو شيء مما أشبه ذلك *

﴿ فصل فى القياسات المركبة ﴾

وأما القياسات المركبة فقد تكون استثنائيات وقد تكون اقترانيات وليس يقال تركيب القياس لما يكون المطلوب والنتيجة فى كل قياس شيأ واحدا بل ذلك يسمى تكثير القياس * وانما تركيب القياس أن تكون القياسات المجموعة اذا حللت الى أفرادها كان ما ينتج كل واحد منها شيأ آخر الا ان نتائج بعضها مقدمات لبعض وقد اختصرت وربما لم يصرح بها فيكون القياس القريب من المطلوب الأول قياسا من مقدمتين * وانما دخلت القياسات لتبين المقدمتين وربما اختلط بها استقراء أو تمثيل أو غير ذلك وسنذكر الاستقراء والتمثيل * وتركيب القياس قد يكون موصولا وهو ان لا تطوى فيه النتائج بل تذكر مرة بالفعل نتيجة ومرة مقدمة كقولك كل (ج ب) وكل (ب ه) فكل (ج ه) وكل (ه د) فكل (ج د)[1] والقياس الذى زاده المحدثون فى الشرطيات الاستثنائية هو قياس مركب وأخذوه على أنه مفرد كقولك ان

---

(١) لم يذكر القسم الثانى من القياس المركب وهو المفصول أعنى الذى فصلت عنه النتائج كقولك كل (ب ج) وكل (ج د) وكل (د ه) فكل (ب ه) ولعله سقط من قلم الناسخ (ا ـ ع)

كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجوداً فالاعشى يبصر والشمس طالعة فاذا الاعشي يبصر وههنا قد طويت نتيجة هى بالقوة استثناء لمقدم المقدمة الاولى كأنه قال لكن الشمس طالعة فلزم منه نتيجة وهى قوله فالنهار موجود وتلك النتيجة تلزم من هذه النتيجة *

﴿ فصل فى اكتساب المقدمات ﴾

وأما اكتساب المقدمات فذلك بأن تضع حدّى الشيء المطلوب من القياس وتأخذ خاص كل واحد منهما وحده وما يلحق كل واحد منهما من الاجناس وأجناسها وفصولها والفصول الخاصة به والعوارض اللازمة وغير اللازمة وترتقى فى ذلك وتستكثر ما أمكنك وتطلب أيضا ما يحمل عليه كل واحد منهما وتطلب ما لا يحمل على كل واحد منهما وتضع كل جملة على حدة ففى الايجاب الكلى تنظر أنه هل فى جملة ما يحمل على الموضوع شيء هو من جملة ما يوضع للمحمول وفى السلب الكلى تنظر هل تجد فى لواحق أحد الطرفين ما لا يلحق الآخر * وفى الايجاب الجزئى تنظر هل فى ملحوقات أحد الطرفين ماهو ملحوق الآخر أو فى لواحقه لا لكله مايلحقه الآخر *وفى السلب الجزئي تنظر هل فى ملحوقات

أحد الحدين ما لا يلحقه الآخر أو في لواحق بعض أحد الطرفين ما لا يلحقه الآخر *

﴿ فصل في تحليل القياس ﴾

وتحليل القياس هو أن تميز المطلوب وتنظر في القول المنتج له هل تجد فيه شيأ يشاركه فان وجدت فانظر هل هو [1] محموله أو موضوعه فاذا وجدت فقد وجدت الصغرى أو الكبرى ووجدت الاوسط * ثم انظر الى أن المطلوب بأى شكل يبين فضم الى الاوسط الطرف الثاني من المطلوب على هيئة ذلك الشكل وذلك الضرب فان أمكنك ذلك فقد وجدت المقدمتين بالفعل وتم لك الشكل * وراع ان كان هناك تركيب فتدرج من نتيجة الى نتيجة قبلها حتى تبلغ القياسات الاولى وربما كان اللفظ في النتيجة غير الذى في المقدمة فاشتغل بالمعنى ولا تلتفت الى اختلاف اللفظ عند اتفاق المعنى وربما كان في أحدهما اسم وفي الآخر اسم آخر أو كان في الآخر قول فيجب أن تراعي جميع ذلك وتراعي الفرق بين العدول والسلب فلا تأخذ الموجبة المعدولة على انها سالبة *

---

(١) الضمير عائد الى المشترك فيه

﴿ فصل فى استقرار النتائج التابعة للمطلوب الأول ﴾

كل نتيجة فانها تستتبع عكسها وعكس نقيضها [١] وجزئيتها وعكس جزئيتها ان كان لها عكس وتحتها جزئي وكل قياس فانه يستتبع الحكم بالاكبر على جميع موضوعات الاصغر استتباعا كأنه بالظن هو بعينه كما يستتبع الحكم بالاكبر على جميع ما يشارك الاصغر فى الدخول تحت الاوسط وهذا اذا كان في الشكل الاول

﴿ فصل فى النتائج الصادقة من مقدمات كاذبة ﴾

وقد تنتج المقدمات الكاذبة نتيجة صادقة فمن الحق انه اذا كان القياس صحيح التأليف صادق المقدمات وجب أن تكون النتيجة صادقة * ولكن ليس اذا استثنى نقيض المقدم فقيل لكنه كاذب المقدمات أو فاسد التأليف أنتج نقيض التالى وهو انه يجب أن لا ينتج نتيجة صادقة * ومثال هذا انك اذا قلت كل انسان حجر وكل حجر حيوان أنتج ان كل انسان حيوان وهذا صدق ولكن الكذب اما أن يكون فى مقدمة جزئية واما أن

---

(١) قوله وعكس نقيضها يريد به عكس النقيض المسمى فى عرف المتأخرين بعكس النقيض الموافق وهو أن تجعل مقابل المحمول موضوعا ومقابل الموضوع محمولا مع عدم وجوب حفظ الكمية فكل (ا ب) عكس نقيضه ما ليس (ب) ليس (ا) ولا شئ من (ا ب) عكس نقيضه بعض ما ليس (ب) هو (ا) ا ـ ع

يكون فى مقدمة كلية واذا كان فى مقدمة كلية فاما أن يكون الكذب فى الكل حتى يكون ضدالمقدمة صادقا واما أن يكون فى الجزء حتى لا يكون ضد المقدمة صادقا بل نقيضها * مثال الاول كل انسان حجر * ومثال الثانى كل انسان كاتب فان كان الكاذب فى الشكل الاول مقدمة واحدة هى الكبرى وكانت كاذبة بالكلية لم يمكن أن ينتج صادقة ـ وذلك لان نتيجتها ان كانت صادقة ثم وضع ضدها كبرى أنتج القياس مقابل تلك النتيجة صادقا وهذا محال *وأما ان كانت كاذبة بالجزء فلا يمنع ذلك انتاج الصدق * وأما اذا كانت الصغرى كاذبة أو كلتاهما كاذبتين أو فى شكل آخر فقد ينتج الصدق عن الكذب كيف كان ويجب أن تستخرج أنت ذلك بنفسك *

﴿ فصل في قياس الدور ﴾

وأما قياس الدور فهو أن تأخذ النتيجة وعكس احدى المقدمتين فتنتج المقدمة التانية وانما يمكن هذا اذا كانت الحدود فى المقدمات متعاكسة مساوية تنعكس بلاتغيير الكمية وذلك فى الموجبة مثل أن نقول كل انسان متفكر وكل متفكر ضحاك فكل انسان ضحاك ثم تقول كل انسان ضحاك وكل ضحاك

متفكر فكل انسان متفكر * وأيضا كل متفكر ضحاك وكل ضحاك انسان فكل متفكر انسان * وأيضا كل متفكر انسان وكل انسان ضحاك فكل متفكر ضحاك * وأيضا كل ضحاك انسان وكل انسان متفكر فكل ضحاك متفكر وأيضا كل ضحاك متفكر وكل متفكر انسان فكل ضحاك انسان * وعلى هذا القياس * وأما ان كانت المقدمة سالبة وأريد استنتاج موجبة بقياس الدور فلا يمكن الا أن يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع فلايسلب عن غيره كما يكون فى الايجاب الموجب خاص الايجاب على الموضوع فلا يوجب على غيره كقولك لا شيء من الجواهر بعرض فتعكسه وتقول وما ليس بعرض فهو جوهر * واذا أمكن فى السلب هذا العكس أمكن الدور بعد نقل النتيجة السالبة الى المعدولة مثل قولك كل انسان جوهر ولا شيء من الجواهر بعرض فلاشيء من الناس بعرض * ثم تقول بعد أن تنقل هذه النتيجة السالبة من السلب الى العدول كل انسان فهو ليس بعرض وما ليس بعرض فهو جوهر فكل انسان جوهر * ثم عليك أن تعرف ان الدور لكل مطلوب وفى كل شكل كيف يكون

﴿ فصل في عكس القياس ﴾

وأما عكس القياس فهو أن يؤخذ مقابل النتيجة بالضد أو النقيض ويضاف الى احدى المقدمتين وينتج مقابل المقدمة الاخرى ويستعمل احتيالا فى الجدل لمنع القياس بتغيير اسم بعض حدود النتيجة لئلا يفطن الى وجه الاحتيال مثلا ان كان القياس ان كل (ج ب) وكل (ب ا) فأنتج كل (ج ا) قلت لا شيء من (ج ا) وكل (ج ب) فلا كل (ب ا) فقد أبطلت الكبرى أو قلت لاشيء من (ج ا) وكل (ب ا) فلا شيء من (ج ب) فقد أبطلت الصغرى فيجب أن تمتحن هذا فى كل شكل وكل ضرب وتعرف ان المقابلة هى باعتبار الضد أو النقيض *

﴿ فصل فى قياس الخلف ﴾

قياس الخلف هو الذى تبين فيه المطلوب من جهة تكذيب نقيضه فيكون هو بالحقيقة مركباً من قياس اقترانى ومن قياس استثنائى مثاله ان لم يكن كل (ا ب) فليس كل (ا ب) وكل (ج ب) فهذا قياس اقترانى من شرطية متصلة وحملية وينتج ان لم يكن كل (ا ب) فليس كل (ا ج) ثم تجعل النتيجة مقدمة وتستثني نقيض تاليها فتقول ان لم يكن كل (ا ب) فليس كل

(اج) لـكن كل (اج) وهو نقيض التالى ينتج نقيض المقدم وهو ان كل (اب) وهـذا هو صورة قيـاس الخلف وصورة استتباعه بالشرطيات وان كان أكثر الناس يتحيرون في تحليله وقياس الخلف مشابه لعكس القياس لانه يؤخذ فيه نقيض مطلوب ما ويقرن به مقدمة فينتج ابطال مسلم فلو أن انسانا أخذ نقيض تالى نتيجة قياس الخلف مع المقدمة المسلمة لانتج المطلوب بالاستقامة كما لو قال كل (اج) وكل (ج ب) لأنتج كل (اب) وكل قياس خلف اذا عكس صار مستقيما ويفترق قياس الخلف وعكس القياس بأن عكس القياس هو بعد قياس معمول * وأما قيـاس الخلف فهو مبتدأ وان كان بالقوة عكساً لقياس الاستقامة فانظر الآن ان كل مطلوب ما نقيضه وكيف يمكن أن يقرن به مقدمة لينتج محالا وفي أى شكل يمكن ذلك *

﴿ فصل في القياس الذى من مقدمات متقابلة ﴾

والقياس الذى من مقدمات متقابلة هو قيـاس مؤلف من مقدمتين مشتركتين فى الحدود مختلفتين بالـكيف ولـكن انما يروج بأن يبـدل الاسم في بعض الحدود حتى لا يفطن لـكذبه فلا يقال فيه مثلا بعد قولهم ان الانسان ضاحك الانسان ليس

بضاحك ولكن يقولون بعدقولهم ان الانسان ضاحك ان البشر ليس بضاحك * ونتيجة هذا القياس هو أن الشيء ليس نفسه مثل ان الانسان ليس ببشر وانما يستعمله المغالطون على سبيل التبكيت وربما استعمل على سبيل الجدل اذا كان الخصم يتناقض فى مأخذه بأن يتسلم منه مقدمة ثم يتسلم منه مقدمات أخرى تنتج نقيض تلك المسلمة فتؤخذ النتيجة ونقيضها الاول المسلم ويعمل قياس من متقابلتين ينتج ان الشيء ليس هو اياه *

﴿ فصل فى المصادرة على المطلوب الاول ﴾

المصادرة على المطلوب الاول هو أن يجعل المطلوب نفسه مقدمة فى قياس يراد به انتاجه كمن يقول ان كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك والكبرى ههنا والنتيجة شيء واحد ولكن أبدل الاسم احتيالا ليوهم المخالفة فاى مقدمة جعلت هى النتيجة بتبديل اسم مّا فالمقدمة الاخرى تكون طرفاها معنى واحداً ذا اسمين مترادفين كما قلنا ان الانسان بشر وهو كقولك ان الانسان انسان ـ هذا اذا كانت المصادرة على المطلوب الاول بقياس واحد ـ وأما فى الاكثر فانما يقع في قياسات متركبة متتالية بأن يكون المطلوب تبيين بمقدمة تلك المقدمة انما أنتجت

بقياس بعض مقدماته المطلوب نفسه وكلما كان أبعد كان من القبول أقرب * ثم تأمل أنت انه كيف يمكن فى كل شكل *

﴿ فصل فى بيان ان الشئ كيف يعلم ويجهل معا ﴾

الانسان الواحد قد يعلم الشيء بعلم لا يخصه بل يعمه وغيره ويجهله فيما يخصه فلا يعلمه البتة أو يعتقد فى خاصته رأيا أو ظنا باطلا وهو لا يشعر مثل أن يكون الانسان يعلم ان كل اثنين هو عدد زوج ولا يعلم أن الاثنين اللذين فى يد زيد هو زوج أو ليس بزوج وربما ظنه فردا لانه لايعلمه اثنين أوعند مايعلمه اثنين ليس يخطر بباله ان كل اثنين زوج * وهذا الجهل لاتناقض فيه مع ذلك العلم لانه انما علم ان كل شئ يكون اثنين فهو زوج ولم يعلم [١] ان كل اثنين زوج ومهما علم ان هذا الشيء اثنان علم حينئذ انه زوج بعلمه الأول الكلى فيكون هذا علما كليا فلا يناقضه الجهل الجزئى وقد يمكن أن يعلم الشيء بالقوة ويجهله بالفعل بأن يكون انما يعلم المقدمة الكبرى الكلية أو يعلمها مع الصغرى أيضا ولا يعلم النتيجة وذلك لان العلم بهما شيء غير العلم بالنتيجة ولكنه

---

(١) قوله ولم يعلم الخ أى لم يدع العلم بكل اثنين روح على معنى انه علم فعلا بكل اثنين فى العالم وبزوجية هده الافراد التى علمها فتأمل (ا ـ ع)

علة للعلم بالنتيجة وليس علة كيف اتفق بل اذا اقترنا بالفعل عند الذهن * وأما اذا كانا معلومين على الافتراق ولم يقترنا بعد أو لم يخطر بالبال معا موجهين نحو النتيجة فليسا علة بالفعل ولا يلزم معلولهما وهو العلم بالنتيجة بالفعل مثل أن يكون انسان يعلم ان كل بغلة عاقر علما على حدة ويعلم أيضاً ان هذا الحيوان بغلة ويراه منتفخ البطن فيظن انه حامل ولو اقترن عنده العلمان معا لما كان يظن هذا الظن وقد يمكن[1] أن يتناقض الفكر والوهم فان الوهم تبع للحس فكل شيء خالف المحسوس فان الوهم اما أن يمنع وجوده واما أن يجعل وجوده على نحو وجود المحسوسات فلهذا ما كنا نعقل ان الكل متناه لا الى ملا ولا الي خلا ولكننا لا نتصور فى انفسنا أبداً الا ملا أو خلا بعد ملا بلانهاية ونعقل

---

(١) قوله وقد يمكن الح أى قد يتأتى علم بشئ وجهل به من جهتين ويكون هاتان الجهتان مدركين مختلفين وواحد من العلم والجهل بالقوة والآخر بالفعل أما فى كون الجهل بالقوة والعلم بالفعل فمثاله ان الاشاعرة تعتقد بالفعل ان الحق تعالى ليس بذى جهة وتعتقد بالقوة اعتقادا خفيا غير مشعور به لهم ان كل موجود فهو ذو جهة حتى انهم أنكروا عوالم التجريد وظنوا ان مالاحيز له فهو لاوجود له ولقد تلوت على بعضهم هذه المقدمة المعلومة بالقوة فتوقف فى أمر الاعتقاد الاول وكاد ان يتشكك فيه ومثال كون الجهل بالفعل والعلم بالقوة ان المتمسكين بظواهر القول فى باب العقائد يعتقدون فى جانب الحق جل مجده انه ذو جهة وعقولهم مطوية بحسب الفطرة السليمة الاصلية أى قبل ان تدنست بأحكام الحس على أن من الموجودات موجودات كثيرة ليست بذات جهة وهم يعلمون ذلك بالقوة لا بالفعل ولكن غلبت عليهم شقوة الحواس الظاهرة (اـع)

ان للكل مبدأ غير مشار اليه ولا له مكان ولا هو في جهة لكن الوهم يوجب وجوده على أحد هذه الاحوال ولا يكاد يمكنه التخلص منها *

﴿ فصل فى الاستقراء ﴾

الاستقراء هو حكم على كلى لوجود ذلك الحكم فى جزئيات ذلك الكلى اما كلها وهو الاستقراء التام واما اكثرها وهو الاستقراء المشهور فكأنه يحكم بالاكبر على الواسطة لوجود الاكبر فى الاصغر* ومثاله ان كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة لان كل حيوان طويل العمر فهو مثل انسان أو فرس أو ثور والانسان والفرس والثور قليل المرارة ومن عادتهم ان لا يذكروا على هذا النظم بل يقتصرون على ما هو كالصغرى أو ما هو كالكبرى *

﴿ فصل فى التمثيل ﴾

وأما التمثيل فهو الحكم على شىء معين لوجود ذلك الحكم فى شىء آخر معين أو أشياء أخر معينة على أن ذلك الحكم كلى على المعنى المتشابه فيه فيكون المحكوم عليه هو المطلوب والمنقول منه الحكم هو المثال والمعنى المتشابه فيه هو الجامع والحكم هو

المحكوم به على المطلوب المنقول من المثال *مثاله ان العالم محدث لانه جسم مؤلف فشابه البناء والبناء محدث فالعالم محدث فههنا عالم وبناء وجسمية ومحدث *

﴿ فصل فى الضمير ﴾

الضمير هو قياس طويت مقدمته الكبرى اما لظهورها والاستغناء عنها كما جرت العادة فى التعاليم كقولك خطا (ا ب اج) خرجا من المركز الى المحيط فينتج انهما متساويان وقد حذفت الكبرى واما لاخفاء كذب الكبرى اذا صرح بها كلية كقول الخطابى هذا الانسان يخاطب العدو فهو اذاً خائن مسلم للثغر ولو قال وكل مخاطب للعدو فهو خائن لشعر بما يناقض به قوله ولم يسلم *

﴿ فصل فى الرأى ﴾

الرأى مقدمة كلية محمودة فى أن كذا كائن أو غير كائن موجود أو غير موجود صواب فعله أو غير صواب وتؤخذ دائما فى الخطابة مهملة واذا عمل منها قياس ففى الاغلب يصرح بتلك المقدمة على انها كبرى وتطوى الصغرى كقولك الحساد يعادون والاصدقاء ينصحون *

﴿ فصل فى الدليل ﴾

الدليل في هذا الموضع قياس اضمارى حده الأوسط شئ واحد اذا وجد للاصغر تبعه وجود شئ آخر للأصغر دائما كيف كان ذلك التبع ويكون على نظام الشكل الاول لوصرح بمقدمتيه ومثاله قولك هذه المرأة ذات لبن فهى اذاً قد ولدت وربما سمى هذا القياس نفسه دليلا وربما سمى به الحد الاوسط *

﴿ فصل فى العلامة ﴾

وأما العلامة فانها قياس اضمارى حده الاوسط اما أعم من الطرفين معا حتى لو صرح بمقدمتيه كان المنتج منه من موجبتين فى الشكل الثانى كقولك هذه المرأة مصفارة فهى اذاً حبلى * واما أخص من الطرفين حتى لو صرح بمقدمتيه كان من الشكل الثالث كقولك ان الشجعان ظلمة لان الحجاج كان شجاعا وظالما

﴿ فصل فى القياس الفراسى ﴾

وأما القياس الفراسي فانه شبيه بالدليل من وجه وبالتمثيل من وجه والحد الاوسط فيه هيئة بدنية توجد للانسان المتفرس فيه* ولحيوان آخر غير ناطق ويكون من شأن تلك الهيئة أن تتبع مزاجاً يتبعه خلق فانه اذا سلم ان الهيئات البدنية تتبع الامزجة

والمواد وتتبع تلك الامزجة اخلاق مّا فتكون الامزجة والمواد علة للهيئة وللخلق والهيئة والخلق تابعان له فى البدن أحدهما معلوم للآخر فى النفس وتكون حدوده أربعة كحدود التمثيل مثل زيد والأسد وعظم الأعالى الموجودة لهما والشجاعة الموجودة للأسد مسلمة لزيد بالحجة بعد أن تتبع أصناف الحيوان المشاركة للأسد فى الاخلاق فوجد ان كل مايشاركه فى الشجاعة يشاركه فى هذه الهيئة وان خالفه كثير فى خلق آخر كالكرم المنسوب اليه الذى يخالف فيه النمر ويشاركه فى عظم الصدر والشجاعة ومالا يشاركه فى الشجاعة لايشاركه فى هذه وان شاركه في خلق آخر كالكرم فيقال ان فلاناً عريض الصدر شجاع لان الأسد عريض الصدر وشجاع ٭

﴿ البرهان ﴾

(فصل فى التصور والتصديق)

كل علم فانه إما تصور لمعنى مّا وإما تصديق وربما كان تصوراً بلا تصديق مثل من يتصور قول القائل ان الخلا موجود ولا يصدق به ومثل ما يتصور معنى الانسان وليس له فيه ولا فى شئ من المفردات تصديق ولا تكذيب وكل تصديق وتصور

فأما مكتسب ببحث ما وإما واقع ابتداء والذى يكتسب به التصديق هو القياس وما يشبهه من الأمور التى ذكرناها والذى يكتسب به التصور فهو الحد وما يشبهه من الأمور التى سنذكرها وللقياس أجزاء مصدق بها ومتصورة وللحد أجزاء متصورة وليس يذهب ذلك الى غير نهاية حتى تكون تلك الاجزاء انما يحصل العلم بها بالاكتساب من أجزاء أخرى هذا شأنها الى غير النهاية ولكن الامور تنتهى الى مصدقات بها ومتصورات بلا واسطة ولنعد المصدق بها بلا واسطة *

* فصل فى المحسوسات[1] *

المحسوسات هى أمور أوقع التصديق بها الحس كقولك الثلج أبيض وكقولك أن الشمس نيرة *

* فصل فى المجربات *

المجربات هى أمور أوقع التصديق بها الحس بشركة من

(١) قد يسأل عن تأخير ذكر الاحوال للمقدمات عن ذكر موادها وجهاتها * فيقال ان الجهة والمادة من المعانى الذاتية للمقدمات لا بما هى مقدمات لكن بما هى أقوال جازمة وقضايا فاما كونها دائمات وأوليات ومظنونات وغير ذلك فانما هى لها بالعرض وذلك عند نسبتها الى الذهن فى تصديقه بها أو بما يلزم عنها بما هى جزء قياس مخصوص ومن حق المعنى الذاتى أن يقدم على المعنى العرضى والعام على الخاص *

القياس وذلك انه اذا تكرر في احساسنا وجود شيء لشيء مثل الاسهال للسقمونيا والحركات المرصودة للسماويات تكرر ذلك منا فى الذكر واذا تكرر منا ذلك في الذكر حدثت لنا منه تجربة بسبب قياس اقترن بالذكر وهو أنه لو كان هذا الأمر كالاسهال مثلا عن السقمونيا اتفاقياً عرضياً لا عن مقتضى طبيعته لكان لا يكون فى أكثر الامر من غير اختلاف حتى انه اذا لم يوجد ذلك استندرت النفس الواقعة فطلبت سبباً لما عرض من أنه لم يوجد واذا اجتمع هذا الاحساس وهذا الذكر مع هذا القياس اذعنت النفس بسبب ذلك التصديق بأن السقمونيا من شأنها اذا شربت أن تسهل صاحبها *

﴿ فصل فى المتواترات ﴾

المتواترات هى الامور المصدق بها من قبل تواتر الاخبار التى لا يصح فى مثلها المواطاة على الكذب لغرض من الاغراض كضرورة تصديقنا بوجود الامصار والبلدان الموجودة وان لم نشاهده

﴿ فصل فى المقبولات ﴾

المقبولات آراء أوقع التصديق بها قول من يوثق بصدقه

فيما يقول إما لامر سماوى يختص به أو لرأى وفكر قوى تميز به مثل اعتقادنا أموراً قبلناها عن أئمة الشرائع عليهم السلام *

* فصل فى الوهميات *

الوهميات هى آراء أوجب اعتقادها قوة الوهم التابعة للحس مصروفة الى حكم المحسوسات لان قوة الوهم لا يتصور فيه خلافها ومثال ذلك اعتقاد الكل من الدهما لم يصرفوا عنه قسرا ان الكل ينتهى الى خلاء أو يكون الملاء غير متناه ومثل تصديق الاوهام الفطرية كلها ان كل موجود فيجب أن يكون متحيزا فى جهة وهذان المثالان من الوهميات الكاذبة وقد يكون منها صادقة يتبعها العقل مثل انه كما لا يمكن أن يتوهم جسمان فى مكان واحد فكذلك لا يوجد ولا يعقل جسم واحد فى وقت واحد فى مكانين وهذه الوهميات قوية جداً عند الذهن والباطل منها انما يبطل بالعقل ومع بطلانه لا يزول عن الوهم وكذلك لا يتميز فى بادئ الامر عن الاوليات العقلية ومشابهتها لانا اذا رجعنا الى شهادة الفطرة كانت الفطرة تشهد بها شهادتها بالعقليات ومعنى الفطرة ان يتوهم الانسان نفسه حصل فى الدنيا دفعة وهو بالغ عاقل لكنه لم يسمع رأياً ولم يعتقد مذهباً ولم يعاشر أمة ولم يعرف سياسة

لكنه شاهد المحسوسات وأخذمنها الخيالات ثم يعرض على ذهنه
شيأ ويتشكك فيه فان أمكنه الشك فالفطرة لاتشهد به وان لم
يمكنـه الشك فهو ماتوجبـه الفطرة وليس كل ما توجبه فطرة
الانسان بصادق بل كثير منها كاذب انما الصادقُ فطرة القوةِ
التي تسمى عقلاً * وأما فطرة الذهنِ بالجملة فربما كان كاذباً وانما
يكون هذا الكذب فى الأمورالتى ليست بمحسوسة بالذات إمّا
هى مثـل مبادئ المحسوسات كالهيولى والصورة بل العقـل .
والبارى تعالى أوهى أعم من المحسوسات كالوحدة والكثرة
والتناهى واللاتناهى والعلة والمعلول وما أشبه ذلك فان العقل لما
كان يبتدئ من مقدمات يساعده عليها الوهم ولا يناقض في شئ
منها ولا ينازع ثم اذا انتهى الى نتائج مضادة لمقتضى فطرة الوهم
أخذ الوهم حينئذ فى الامتناع عن تسليم الحق اللازم فيعلم انهذه
الفطرة فاسدة وان السبب فيه ان هذه جبلة قوة لاتتصور شيأ
الا على نحو المحسوس وهـذا مثل مساعدة الوهم العقل فى جميع
المقدمات التى انتجت ان من الموجودات ماليس له وضع ولاهو
فى مكان ثم امتناعه عن التصديق بوجود هذا الشئ ففطرة الوهم
فى المحسوسات وفى الخواص التى لها من جهة ماهى محسوسة

صادقة يتبعها العقل بل هو آلة للعقل فى المحسوسات * وأما فطرتها في الامور التي ليست بمحسوسة لتصرفها الى وجود محسوس فهى فطرة كاذبة *

(فصل في الذائعات)

وأما الذائعات فهى مقدمات وآراء مشهورة محمودة أوجب التصديق بها إما شهادة الكل مثل ان العدل جميل وإما شهادة الاكثر وإما شهادة العلماء أو شهادة أكثرهم أو الأفاضل منهم فيما لايخالف فيه الجمهور وليست الذائعات من جهة ماهى هى مما يقع التصديق بها في الفطرة فان ما كان من الذائعات ليس بأولى عقلى ولا وهمى فانها غير فطرية ولكنها متقررة عند الأنفس لان العادة تستمر عليها منذ الصبا وفى الموضوعات الاتفاقية وربما دعا اليها محبة التسالم والاصلاح المضطر اليهما الانسان أو شئ من الاخلاق الانسانية مثل الحيا والاستئناس أو سنن قديمة بقيت ولم تنسخ أو الاستقراء الكثير أو كون القول فى نفسه ذا شرط دقيق بين أن يكون حقاً صرفاً أو باطلا صرفاً فلا يفطن لذلك الشرط ويؤخذ على الاطلاق * واذا أردت أن تعرف الفرق بين الذائع والفطرى فاعرض قولك العدل جميل والكذب قبيح على الفطرة

التى عرفنا حالها قبل هـذا الفصل وتكلف الشـك فيهما تجـد الشك متأتياً فيها وغير متأت فى أن الكل أعظم من الجزء وهو حق أولى . وفى أن الكل ينتهى عند شئ خارج خلا أو ملا وهو فطرى وهمى والأوليات والوهميات أيضاً ذائعة . وربما عرض من الأسباب ما زيّف الوهميات فأخرجها عن الذائعات * وأما الذائعات المحمودة فى بادى الرأى الغير المتعقب فهى آراء اذا عرضت على الاذهان العامية الغير الفطنة أو الفطنة الغافلة عرضاً بغتة أذعنت لها واذا تعقبت لم تكن محمودة كقول القائل يجب أن تنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً وليس الشئ الواحد ذائعاً فى البادى (١) بالقياس الى كل سامع بل الى نفس نفس *

﴿ فصل فى المظنونات ﴾

والمظنونات هى آراء يقع التصديق بها لا على الثبات بل يخطر امكان نقيضها بالبال ولكن الذهن يكون اليها أميل . فان لم يخطر امكان نقيضها بالبال وكان اذا عرض نقيضه على الذهن لم يقبله الذهن ولم يمكنه فليس بمظنون صرف بل هو معتقد * فان قيل له مظنون فباشتراك الاسم وكانه انما يقال ذلك لمعتقد غير حق أو

---

(١) قوله فى البادى أى الظاهر وكذا يقال فيما يأتى فى الفصل التالى لهذا (ا ـ ع)

غير دائم أو غير واجب الحقية وما كان من المعتقدات غير حق أو غير واجب القبول وكان لايخطر نقيضه بالبال لكنه اذا تكلف اخطاره بالبال لم يجب حينئذ أن يحمد ويقبل وعاد شنعاً أو مشكوكا فيه بحسب الشهرة فهو الذائع فى البادى وبذلك ينفصل عن المظنون *

﴿فصل فى المخيلات﴾

المخيلات هى مقدمات ليست تقال ليصدق بها بل لتخيل شيأ على انه شئ آخر وعلى سبيل المحاكاة ويتبعه فى الاكثر تنفير النفس عن شئ أوترغيبها فيه* وبالجملة قبض أو بسط مثل تشبيهنا العسل بالمرة فينفرعنه الطبع وكتشبيهنا التهور بالشجاعة أو الجبن بالاحتياط فيرغب فيه الطبع *

﴿فصل فى الاوليات﴾

الاوليات هى قضايا ومقدمات تحدث فى الانسان من جهة قوته العقلية من غير سبب يوجب التصديق بها الا ذواتها . والمعنى الجاعل لها قضية وهو القوة المفكرة الجامعة بين البسايط على سبيل ايجاب أو سلب فاذا حدثت البسائط من المعانى بمعونة الحس والخيال أو بوجه آخر في الانسان ثم الفتها المفكرة الجامعة

وجب أن يصدق بها الذهن ابتداء بلا علة أخرى ومن غير أن يشعر ان هذا مما استفيد فى الحال بل يظن الانسان انه دائماً كان عالماً به ومن غير أن تكون الفطرة الوهمية تستدعي اليها على مابيناه * ومثال ذلك ان الكل أعظم من الجزء وهذا غير مستفاد من حس ولا استقراء ولا شئ آخر * نعم قد يمكن أن يفيده الحس تصوراً للكل وللأعظم وللجزء [1] وأما التصديق بهذه القضية فهو من جبلته وما كان من الوهميات صادقاً على ما اوضحنا فهو فى هذه الجملة * واعلم ان الحس انما يدرك الجزئيات الشخصية * والذكر والخيال مايحفظان مايؤديه الحس على شخصيته * أما الخيال فيحفظ الصورة. وأما الذكر فيحفظ المعنى المأخوذ منه واذا تكرر الحس كان ذكراً واذا تكرر الذكر كان تجربة * وقد قيل فى الحسيات والتجربيات مافيه كفاية فى مثل هذا الكتاب * والفكر العقلى ينال الكليات متجردة * والحس والخيال والذكر تنال الجزئيات فان الحس لاينال الانسان المقول على كثيرين وكذلك الخيال فانك أى صورة أحضرتها فى التخيل أو فى الحس الجسمانى لم يمكنك

---

(١) قوله للكل وللاعظم وللجزء أى لجزئيات هذه الثلاثة فان الحس لايدرك الا الجزئى وعلى هذا فكان الاصوب أن يقول لهذا الكل وهذا الاعظم وهذا الجزء ولذا قال وأما التصديق بهذه القضية يعنى الكلية فهو من جبلته (ا ـ ع)

أن تشرك فيها سائر الصور الجزئية الشخصية لان مايرتسم في
الحس أو الخيال يكون مع عوارض من الكم والكيف والاين
والوضع غير ضرورية في الانسانية ولا مساوية لها فالكليات
والتصديقات والتصورات الواقعة فيها غير مدركة بالحس ولا
بالتخييل ولا أيضاً عللها حدس أو تجربة لكنهما معاونان للعقل
أما من جهة التصور فلأن الحس يعرض على الخيال أموراً مختلطة
والخيال يعرضها على العقل ثم العقل يفعل فيها التميز والتجزئة
ويأخذ كل واحد من المعانى مفرداً ويرتب الأخص والأعم
والذاتى والعرضى فترتسم حينئذ فى العقل المعانى الاولى للمتصورات
ثم يركب منها الحدود * فاما من جهة التصديق فقد يعينه الحس
والخيال من طريق التجربة أو الحدس وقد يعينه بالاستقراء .
والفرق بين الاستقراء والتجربة معلوم واستعانته به من طريق
الاستقراء إما على سبيل الاحتجاج وإما على سبيل التنبيه كمن
يستقرى جزئيات أمور أحكامها بينة الصدق الا أن بالنفس عنها
غفلة وقد يعين على سبيل العرض بأن يعين أولا في اعطاء
المتصورات ثم المتصورات تأتلف بايجاب وسلب فيلوح للعقل
مايجب أن يصدق به بذاته ويلوح له القياس فيما يجب أن

يكتسب به من التصديق *

﴿ فصل فى البرهان ﴾

البرهان قياس مؤلف من يقينيات لانتاج يقيني واليقينيات إما الاوليات وماجمع معها [١] وإما التجربيات وإما المتواترات وإما المحسوسات وقد فهمناها * واما الذائعات والمقبولات والمظنونات فخارجة عن هذه الجملة *

﴿ فصل في البرهان المطلق ﴾

هو برهان اللم وبرهان الآن * أما برهان اللم فهو الذى ليس انما يعطيك علة اجتماع طرفى النتيجة عند الذهن والتصديق بها فقط حتى تكون فائدته ان تعتقد ان القول لم يجب التصديق به بل يعطيك أيضاً مع ذلك علة اجتماع طرفى النتيجة فى الوجود فتعلم ان الأمر لِمَ هو في نفسه كذا فيكون الحد الأوسط فيه علة لتصديقك بالنتيجة وعلة لوجود النتيجة لأنه علة للحد الأكبر إما على الاطلاق كقولك هذه الخشبة مثلا أحالها [٢] شىء قوى الحرارة وكل شىء احاله شىء قوى الحرارة فهو محترق فهذه

---

(١) قوله وما جمع معها أى ما ألحق بها وهو الصادق من الوهميات (٢) قوله احالها هكذا بالاصل ولعل النسخة الاصلية الصحيحة حالطها وكذا يقال فى احاله الآتى (ا ـ ع)

الخشبة محترقة [١] وإما لا على الاطلاق بل علة لوجوده للاصغر مثل ان يكون الحد الاوسط نوعاً مّا وله جنس او فصل او خاصة فنحمل ذلك الحد عليه اولا و نحمل عليه ماوضع تحته [٢] مثل قولك كلّ شكل متساوى الساقين فهو مثلث وكل مثلث فان زواياه الثلاث مساوية لقائمتين *

﴿فصل فى برهان الانّ﴾

واما برهان الان فهو الذى انما يعطيك علة اجتماع طرفى النتيجة عند الذهن والتصديق فيعتقد ان القول لم يجب التصديق به ولا يعطيك ان الامر في نفسه لم هو كذلك لان الحد الاوسط فيه ليس هو علة للاكبر في ذاته بوجه ولا علة لوجود الحد الاكبر فى الأصغر وربما كان معلولا له كقولنا هذه الخشبة محترقة فاذا قد أحالها شيء حار والاحتراق معلول لوجود الحد الاكبر في

---

(١) ان الفرق بين برهان اللم لاعلى الاطلاق وبين برهان الان وان اشتركا فى ان الاوسط ليس علة للاكبر فى ذاته ان الاوسط فى ذاك يكون ذاتياً للاصغر وفى هذا عرضياً

(٢) قوله ماوضع تحته الضمير فى الفعل راجع الى الموضوع الاول الذى حمل عليه الاوسط والمعنى ونحمل عليه أى على الحد الاوسط بعينه شيأ وضع الموضوع الاول تحته أى تحت هذا المحمول الثانى الذى هو الاكبر فانا حملنا المثلث على نوع منه وحملنا عليه خاصة مساوية له وتلك الخاصة المساوية الحد الاول موضوع تحتها أى انها أعم منه لشمولها له ولغيره من سائر أنواع المثلث فلزم من ذلك حمل الاكبر على الاصغر وكان هذا الحمل بسبب الاوسط فان المساواة لقائمتين تثبت للمثلث أولا ثم لكل نوع منه ثانياً

الاصغر وما كان هكذا فليسم بـ...

﴿ فصل فى مطلب هَلْ ﴾

مطلب هل هو مايطلب به ان يتعرف الايجاب او السلب وبالجملة التصديق وهو اما مطلب هل مطلقاً كقولك هل الله موجود وهل الخلاء موجود وانما يطلب بهأن يتعرف بهذا المطلب حال الشيء فى الوجود المطلق أو العدم المطلق * وأما مطلب هل مقيداً كقولنا هل الله خالق الشر وهل الجسم محدث * وانما يطلب بهإن يتعرف هل الشيء موجود على حال ما أو ليس *

﴿ فصل في مطلب ما ﴾

مطلب ماهوما يطلب به التصور وهو إما بحسب الاسم كقول القائل ماالخلاء ومعناه ماالمراد باسم الخلاء ـ وهذا يتقدم كل مطلب وإما بحسب الذات كقولك ماالانسان فى وجوده (١) وهـذا يطلب به ان يتعرف حقيقة الذات ويتقدمه الهل المطلق

﴿ فصل فى مطلب لِمَ ﴾

مطلب لم مايطلب به ان يتعرف العلة لجواب هل وهو إما ان

---

(١) قوله ماالانسان فى وجوده أى ماحقيقته الموجودة (ا ـ ع)

يطلب بهعلة التصديق فقط وإما ان يطلب بهعلة نفس الوجود[1]

﴿ فصل في مطلب الأى ﴾

وأما مطلب الأى فهو داخـل بالقوة فى الهل المقيد وانما يطلب التميز إما بالصفات الذاتية وإما بالخواص *

﴿ فصل ألامور التى يلتئم منها أمر البراهين ثلاثة ﴾

موضوعات*ومسائل*ومقدمات هى المبادى والموضوعات يبرهن فيها[2] والمسائل يبرهن عليها والمقـدمات يبرهن بها. فلنتكلم أولا فى المقدمات *

﴿ فصل فى مقدمات البراهين ﴾

مقدمات البراهين تكون صادقة يقينية ذاتية لابدأن تنتهى الى مقدمات أولية مقولة على الكل كلية وقد تكون ضرورية الا على الأمور المتغيرة التى هى فى الأكثر على حكم مّا فتكون أكثرية وان تكون عللا لوجود النتيجة وان تكون مناسبة لها

﴿ فصل فى الحمل الذاتى ﴾

الحمـل الذاتى يقال على وجهين فانه إما أن يكون المحمول

---

(١) قوله نفس الوجود أى الوجود فى نفسه بصرف النظر عن التصور والاعتبار

(٢) قوله يبرهن فيها أى يبحث عن أحوالها بالبرهان (اـع)

مأخوذاً فى حد الموضوع مثل الحيوان فى حد الانسان * وإما ان يكون المحمول مأخوذاً فى حده الموضوع أو جنسه مثل الفطوسة التى يؤخذ فى حدها الأنف والمثلث الذى يؤخذ فى حده السطح أو موضوع معروضه كتفرق البصر الذى يؤخذه في حده الجسم والجسم موضوع الابيض الذى هو معروض لذلك العارض وانما كان هذا ذاتياً لانه خاص لموضوع الصناعة أو لشىء في موضوع الصناعة التى الشىء من جملتها فهو يتبع الشىء أو موضوع صناعته من حيث هو هو ولا يكون دخيلا عليه غريباً عنه *

﴿ فصل فى المقدمة الاولية ﴾

المقدمة الاولية يقال لها أولية من وجهين (أحدهما) من جهة ان التصديق بها حاصل فى أول العقل مثل ان الكل أعظم من الجزء (والثانى) من جهة ان الايجاب فيها أو السلب لايقال على ماهو أعم من الموضوع قولا كلياً * أما الايجاب فمثل قولك ان كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين فان هذا لايحمل على ماهو أعم من المثلث حملا كلياً كالشكل * وأما ماهو أخص من المثلث مثل متساوى الساقين فقد يبطل ويبقى ماهو أعم منـه كالمثلث ولا يبطل كون الزوايا مثل قائمتين واذا بطل المثلث لم يبق لما هو أعم من المثلث

كالشكل هذا المعنى فاذا مابقى المثلث محمولا على شئ وجد هـذا المعنى فى ذلك الشئ سواء بقى ماهو أخص منه أو لم يبق فاذا ارتفع المثلث المحمول على شئ ارتفع هذا المعنى عن ذلك الشئ وان بقى له ماهو أعم من المثلث والأولى قد تكون أعم كالجنس وقـد يكون مساوياً ولا يكون أخص *

﴿ فصل فى المقول على الكل (١) ﴾

المقول على الكل ههنا غير الذى كان فى كتاب القياس فان معنى المقول على الكل هو ان يقال على كل واحد واحد فى كل زمان مادام موصوفاً بما وضع معه لان كليات البرهان ضرورية لاتتغير والكلى ههنا أزيد شريطة فانه يحتـاج ان يكون مقولا على كل واحد فى كل زمان ومع ذلك يكون قولا أوليا وشخصية الموضوع فى الوجود لاتمنع كلية الحكم اذا كان الموضوع في نفس تصوره قد يمكن ان يحمل على الكثيرين وان عاق عائق غـير معناه كالشمس لا كزيد * والضرورى ههنا غير الضرورى الذى

---

(١) الفرق بين المقول على الكل ههنا والكلى ان الكلى فى كتاب البرهان يحتاج ان يكون أولياً كالحيوان للانسان والمقول على الكل قـد يكون غـير أولى كالجسم أو الجوهر للانسان *

كان في كتاب القياس فانه يعني ههنا بالضرورى ما كان المحمول دائماً للموضوع مادام موصوفا بما وضع معه وان كان لاما دام موجوداً بل مادام موصوفاً بما وضع معه مثل قولنا كل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر لا مادام ذاته موجوداً بل مادام ابيض *

﴿ فصل فى المناسب ﴾

المناسب للعلم هو أن لا تكون المقدمات فيه من علم غريب كمن يستعمل مقدمات الهندسة فى الطب بل يكون من ذلك العلم بعينه أو من علم يناسبه لان المحمولات يجب ان تكون ذاتية والذاتى يكون من ذلك العلم بعينه أو من علم يشاركه فى موضوعه بنوع ما على مانوضح ولان المقدمات البرهانية علة النتيجة والعلة مناسبة للمعلول بوجه ما ـ فلهذا اذا قال الطبيب ان الجرح المستدير لا يندمل الا ابطأ من المزاوى لان الدائرة أوسع الاشكال لم يكن برهن من الطب *

﴿ فصل في الموضوعات ﴾

وأما الموضوعات فهى الامور التى توضع فى العلوم وتطلب اعراضها الذاتية مثل المقدار للهندسة ومثل العدد للحساب ومثل

الجسم من جهة مايتحرك ويسكن للعلم الطبيعي ومثل الموجود والواحد للعلم الالهي ولكل منها أعراض ذاتية تخصه مثل المنطق والاصم للمقادير ومثل الشكل لها ومثل الزوج والفرد للعدد ومثل الاستحالة والنمو والذبول وغير ذلك للجسم الطبيعي ومثل القوة والفعل والتمام والنقصان والحدوث والقدم وما أشبهها للموجود وقد يكون الموضوع واحدا مثل الجسم الطبيعي وقد يكون أموراً كثيرة متجانسة أو متناسبة مثل الخط والسطح والجسم للهندسة *

* فصل في المسائل البرهانية *

وأما المسائل البرهانية فهى القضايا الخاصة بعلم علم المشكوك فيها المطلوب برهانها وموضوعاتها * اما موضوع العلم نفسه كقولنا كل مقدار اما مشارك واما مباين * واما موضوعه مع عرض ذاتي له كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان * واما نوع من موضوعه مثل قولك ان كل خط يمكن ان ينقسم بنصفين * واما نوع من موضوعه مع عرض كقولنا كل خط قام على خط فان الزاويتين كذا * واما عرض ذاتي له مثل قولنا كل مثلث فان زواياه كذا . واما المحمول فلا يجوز ان يكون للموضوع

ذاتياً بمعنى الداخل فى حد الموضوع لان وجود هـذا للموضوع
بين بنفسه اللهم الافي حالين (أحدهما) ان يكون الموضوع متخيلا
بعد وانما يعرف بأمور خارجة عنه أو بالاسم فقط وذاته لم تتحقق
بعد مثل طلبنا انه هل النفس جوهر أم لا لانا انما نكون حينئذ
قد عرفنا من النفس الاسم وفعلا ما ولم نعرف بعد ذاتها فالموضوع
بالحقيقـة عارض ذاتى للنفس وهو الفاعل لذلك الفعـل كالمحرك
والمدرك مثـل الابيض للثلج والمطلوب جنس للمعروض له وهو
غير مقوم لماهية ذلك العارض تقويم المحمولات الذاتية (والحالة
الثانية) أن يكون البرهان ليس يراد به التصديق مع العلة اعنى
الان واللم معاً بل العلة وحدها مثل انه اذا كنا نعلم ان الانسان
جوهر ويكون الجوهر ليس له أولياً فتريد أن نعلم العلة فنقول
لانه جسم ولكن الذاتى بالمعنى الثانى هو المطلوب فى المسائل
البرهانية وأما فى المقدمات فلا يجوز أن تتفق المقدمتان فى الحمل
الذاتى بحسب المعنى الاول حتى يكونا معاذاتيتين بذلك الاعتبار
والا كان الاكبر ذاتيا للاصغر بذلك المعنى وقد بينا ان هذا غـير
مطلوب الا بالحالتين المذكورتين ويجوز ان تكون المقـدمتان
جميعاً ذاتيتين بالمعنى الثانى ويجوز أن تكون الصغرى ذاتية بالمعنى

الاول والكبرى بالمعنى الثانى وبالعكس *

﴿ فصل فى الاصول التى تعلم أولا قبل البراهين ﴾

الاصول التى تعلم أولا قبل البراهين ثلاثة * حدود واوضاع ومقدمات * فالحدود تفيد تصور مالا يكون بيّن التصور من موضوعات الصناعة ومن عوارض الصناعة مثل ان النقطة طرف لاجزء له * والخط طول لاعرض له والسطح كذا ومثل ان المثلث شكل يحيط به كذا وليست تفيد تصديقاً البتة ولا فيها ايجاب ولا سلب * وأما الاوضاع فهى المقدمات التى ليست بينة فى نفسها ولكن المتعلم يراود على تسليمها وبيانها إما فى علم آخر وإما بعد حين فى ذلك العلم بعينه مثل مانقول في أوائل الهندسة ان لنا أن نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم ولنا ان نعمل دائرة على كل نقطة وبقدر كل بعد بل مثل ان الخطين اذا وقع عليهما خط مستقيم فكانت الزاويتان اللتان من جهة واحدة أقل من قائمتين فان الخطين يلتقيان من تلك الجهة فما كان من الاوضاع يتسلمه المتعلم من غير أن يكون فى نفسه له عناد سمى اصلا موضوعا على الاطلاق وما كان يتسلمه مسامحاً وفى نفسه له عناد يسمى مصادرة *

فصل فى المقدمات

وأما المقدمات فمثال إن المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية فمنها خاصة بالعلم مثل قولنا كل مقدار إما مشارك واما مباين * ومنها عامّية مثل ان كل شئ يصدق عليه إما الايجاب واما السلب * والعاميات تخصص فى العلوم فلا يقال فى الهندسة ان كل شئ إمامساو وإما غيرمساوٍ بل كل مقدار وربما خصص فى الحالتين جميعاً كقولهم كل مقدار إما منطق وإما أصم *

فصل في اختلاف العلوم واشتراكها فى الموضوعات

العلوم إما متباينةواما متناسبة * والمتباينة هى التيموضوعاتها لاتشترك فى الذات ولا في الجنس مثل علم العدد والعلم الطبيعي * والمتناسبة إما متساوية فى المرتبة واما بعضها في بعض واما بعضها تحت بعض * فأما المتسوية في المرتبة فمثل الهندسة والعدد فان موضوعيهما متجانسان لان المقدار والعدد نوعا الكم ومثل العلم الطبيعى وعلم النجوم فان موضوعيهما شئ واحد وهو جرم العالم ولكن النظرين مختلفان فهذا ينظر من جهة ما يتحرك ويسكن ويمتزج ويفترق وما أشبه ذلك ونحوه كثيره حول الكيف وذلك ينظر فيه من جهة ما يتكمم هو وعوارضه ولذلك كثيراً

مايشتركان فى المسائل لكن احـدهما يعطى برهان اللمّ والآخر يعطى برهان الانّ أواحدهما يعطى برهاناًعن علة فاعلية والآخر عن علة صورية (١) وأما المختلفة فى المرتبة وبعضها فى بعض فمثـل المخروطات فى الهندسة لان المخروطات تنظر في نوع من موضوع الهندسة * واما المختلفة فى المرتبة وبعضها تحت بعض فلا يخلو إما ان يكون العالى ليس موضوعه بالحقيقة جنساً لموضوع السافل بل هو كالجنس اعمومه * وان كان لاعلى نحو عموم الجنس ولو كان على نحو عموم الجنس لم يمتنع أن يكون السافل نوعاً منه كالمخروطات من الهندسة وهذا مثل العلوم الجزئية تحت الفلسفة الأولى التى موضوعها الموجود المطلق بما هو موجود مطلق * وإما ان يكون العالى جنساً لموضوع الأسفل ولكن لم يؤخذ الأسفل من جهة ماهو نوع الأعلى مطلقاً بل قرن به عرض مّا وأخـذ مع ذلك العرض موضوعاً ونظر فى اعراضه الذاتية من جهة ما هو كذلك وهذا كالنظر فى الأكر المتحركة تحت علم الهندسة ، ومثل النظر فى المناظر لان موضوعات المناظر خطوط عرض لها ان فرضت

(١) أما قوله عن علة صورية يريد به أن صاحب علم الهيئة انما يبرهن على ما يبرهن عليه بما أدركه من صورة الفلك ولا يعطي فى ذلك علة فى الجواب لم كما يفعل الطبيعيّ فى مثل برهان

متصلة بحدقة قد نفذت فى مشف فاتصلت باطراف جسم * وربما كان الموضوع من علم والعرض من علم آخر لكن البحث عنه يكون من جهة ماله ذلك العرض الذى هو له غريب ولموضوع آخر ذاتى * مثل الموسيقى الذى موضوعه النغم وهو من عوارض العلم الطبيعى * و إنما يبحث الموسيقى عن النغم من جهة مافيها عارض غريب هو ذاتى لموضوع آخر أعنى المناسبة العدديه فهو لذلك تحت العدد لا تحت العلم الطبيعي

﴿ فصل فى تعاون العلوم ﴾

تعاون العلوم هو ان يؤخذ ماهو مسئلة فى علم مقدمة فى علم آخر فالعلم الذى فيه المسئله معين للعلم الذى فيه المقدمة، وهذا على وجوه ثلاثه (أحدها) أن يكون أحد العلمين تحت الآخر فيستفيد العلم السافل مباديه من العالى مثل الموسيقى من العدد والطب من الطبيعى * والعلوم كلها من الفلسفة الأولى وثانيها أن يكون العلمان متشاركين فى موضوع كالطبيعى والنجومى فى جرم الكل فأحدهما ينظر فى جوهر الموضوع كالطبيعى والآخر ينظر في عوارضه كالنجومى والناظر فى جوهر الموضوع يفيد الآخر المبادى مثل استفادة النجوم من الطبيعي ان حركة الفلكية

يجب ان تكون مستديرة واما ان يكون العلمان متشاركين فى الجنس واحدهما ينظر فى نوع بسيط كالحساب والاخر فى نوع أكثر تركيباً كالهندسة فان الناظر فى الأبسط يفيد الاخر مبادى كما يفيد العدد الهندسة مثل مافى عاشرة اوقليدس *

﴿ فصل فى نقل البرهان ﴾

نقل البرهان قد يقال لأخذ المبدإ على نحو ماذكرناه وقد يقال كما يبرهن على المخروط البصرى [١] فى المناظر ببرهان هندسى لو جرد المخروط عن الاضافة الى البصر لكان عليه ذلك البرهان بعينه وذلك لان الحد الأوسط يكون من العلم الآخر والحد الأصغر يكون من ذلك العلم *

﴿ فصل في اشتراك العلوم فى المسائل ﴾

اشتراك العلوم فى المسائل تارة يقع على ماقلناه وتارة يقع بين علم عال وبين علم سافل وكل واحد منهما يعطى برهان لمثل أن يكون بعض العلل في العلم العالى مثل العلل المفارقة للأجسام الطبيعية وبعضها فى العلم السافل [٢] مثل العلل المقارنة لها كالهيولى

(١) هذا يتحقق بأن يعلم أن البرهان اذا قام على مطلوب قام على لازم المطلوب وعكسه ومساويه وجزئه وعكس نقيضه وعكس جزئيه كما [illegible] ولا (٢) قوله وبعضها فى العلم [illegible] فى مثال ذلك أن يقال لم صار الانسان يموت [illegible] لانه مركب من أضداد [illegible]

والصورة فاذا أعطى البرهان من العلل المقارنة كان من العلم السافل وان أعطى من المفارقة كان من العلم العالى * [1]

﴿ فصل فى انه ليس على الفاسدات برهان ﴾

البرهان يعطى اليقين الدائم وليس فى شيء من الفاسدات عقد دائم لأن المقدمات الصغرى فى القياسات على الفاسدات لاتكون دائمة الصدق فلا تكون برهانية فبيّن انه لابرهان عليها ولاحد فانا سنوضح ان البرهان والحد متشاركان فى الاجزاء فما لابرهان عليه فلا حد له وكيف يكون له حد وانما يتميز بالعوارض الغير المقومة فأما المقومات فمشتركة لها *

﴿ فصل فى كيفية حصول العلم بالممكنات من البرهان ﴾

الممكنات إما اكثرية واما اتفاقية * أما الممكنات الاكثرية فلها لامحالة علل كثرية اذا جعلت حدوداً وسطى وقعت علماً وظناً مكتسباً غالباً * أما العلم فبه كون الاكثرى وذلك يقين * وأما الظن فبانه تكون لان الأمر اذ صح ان له علة اكثرية توقع كونه . وهذا مثل نبات الشعر على الذقن عند البلوغ لعلة استحصاف

---

(١) مثال ذلك أن يقال م ص ر الا ـ ر يموت فيقال لان الحكمة الالهية أوجبت الهيولى تعاقب الصورة فمفارقة الاولى سبب حلول الاخرى ليأخذ كل واحد حظه

البشرة [1] ومتانة النجار فى الاكثريات ضرورة ما من وجه فلذلك يتميز وجودها عن وجود نقايضها وقد عرف ذلك فى الكتب المفصلة *

﴿ فصل فى الاتفاقيات ﴾

وأما الاتفاقيات فقد يمكن ان يبرهن على انها اتفاقية وانها داخلة فى جملة الامكان ولا برهان عليها من جهة انها تكون أو لاتكون البتة والا لترجح ذلك الطرف وصار اكثريا *

﴿ فصل فى الاشياء الثلاثة ﴾

الاشياء التى عليها مبنى البراهين ثلاثة الموضوعات والمطلوبات والمبادي * فاما الموضوعات فيجب أن تعطى حدودها وماهيتها ان كانت خفية الحدود كالنقطة والوحدة ويتسلم وجودها تسليم مقدمة هى مبدأ أو أصل موضوع أو مصادرة * واما المطلوبات فهى العوارض الذاتية فان كانت خفية الحدود أعطى حدودها مثل الأصمّ والمنطق وما أشبه ذلك * وأما وجودها للموضوعات فيؤخر الى مرتبته فى البيان البرهانى * وأما المبادي فيجب ان

---

(٢) قوله ستحصف بشره أى استحكام. واصحر بكسر النون والجيم بعدها لاصل ـ ع)

تتسلم تسليما وتوضع وضعاً من جهة العلل *

* فصل فى اختلاف برهان الان واللم *

اختلاف برهان الان واللم فى علم واحد يمكن على وجهين * احدهما * ان يكون احد القياسين قد اعطى علة بعيدة وقد بقى بعدها اللم فيكون اعطاء اللم لم يستكمل بعد وقد يكون هذا فى المطلوب الموجب كمن يضع العلة فى ان فلاناً حمّ انه انسد مسامه لا انه عفن خلطه ويكون فى السالب كمن يضع العلة فى جواب من يسأله ان الحائط لم لا يتنفس انه ليس بحيوان لا انه ليس بذى رئة وهو الجواب الصواب فان وجود الرئة علة مما كسة للتنفس وسلبها يسلب التنفس * والوجه الثانى * ان يكون احد القياسين فيه علة دون الآخر وذلك مثل قياس من يقول ان الكواكب الثابتة بعيدة جداً لانها تلمع [1] وكل بعيد يلمع فهو بعيد جداً * ثم نقول ان المتحيرات قريبة وكل قريب جداً فانه لا يلمع فالمتحيرات لا تلمع

---

(١) اعلم انه أخذ معلول مكان علة وذلك ان البعد علة للمعان لا ان اللمعان علة للبعد ، والثانى هذا هو الذى اعطى فيه علة اذ جعل القرب علة عدم اللمعان ،

﴿ فصل فى ان الحد لا يكتسب من البرهان ﴾

(ولا القسمة ولا حد ضد المحدود ولا الاستقراء)

لا يمكن اكتساب الحد بالبرهان لانه لابد حينئذ من حد أوسط مساو للطرفين [1] لأن الحد والمحدود متساويان وذلك الأوسط لايخلو اما ان يكون حداً آخر أو يكون رسماً أو خاصة * أما الحد الآخر فان السؤال فى اكتسابه ثابت فان اكتسب بحد ثالث فالأمر ذاهب الى غير النهاية وان اكتسب بالحد الاول فذلك دور وان اكتسب بوجه آخر غير البرهان فلم لا يكتسب به هذا الحد على انه لايجوز ان يكون لشىء واحد حدان تامان على ما سنوضح بعد وان كانت الواسطة غير حد فكيف صار ما ليس بحد أعرف وجوداً للمحدود من الامر الذاتى المقوم له وهو الحد حتى يكتسب به * وأيضاً فهل يكون الحد انما حمل

---

(١) قوله مساو للطرفين * لان من شرط البرهان أن يكون الاكبر فيه اما مساو للطرفين واما أعم وكذلك الاوسط للأصغر فلا يمكن فى الاوسط بالجملة ان يكون أعم من الاكبر ولا أخص من الاصغر ونحن اذا أردنا أن نبين أن الحد يوجد للمحدود بوسط فمطلوبنا يتساوى فيه المحمول والموضوع أعنى ان الحد مساو للمحدود واذا كان الاكبر مساويا للاصغر والاوسط لا يمكن ان يكون أعم من الاكبر فليس يمكن ان يكون أعم من الاصغر ولانه لا يمكن ان يكون أخص من الاصغر فلا يمكن ان يكون أخص من الاكبر لمساواة الاصغر الاكبر .

في الكبرى على الوسط على انه محمول مطلق أوحمل على انه حد له
فان حمل على الأوسط على انه محمول مطلق انتج انه محمول على
الأصغر فقط ولم يعرف من ذلك انه له حد ولم يكن الى ذلك
القياس حاجة فانا قد بينا ان حمل الحد واجزائه على المحدود مما
لايحتاج فيه الى برهان وان حمل على انه حد للاوسط فهو كاذب
فانه ليس حد النوع هو بعينه حد خاصته فليس حد الانسان هو
بعينه حد الضحّاك الا ان يقول قائل انه حمل على الأوسط بأنه
حد لموضوعه أى ان ماهو موضوع الأوسط فهذا حده فان
هذا أيضاً كاذب فان الباكى والخجل وسائر الخواص والفصول
المساوية لها تحمل عليها الخاصة وليس حد النوع حداً لها * فان قيل
إنه يحمل على الاوسط على انه حد ماهو موضوع للاوسط وضعاً
حقيقياً وضع النوع لخواصه فيكون قد أخذ المطلوب فى بيان
نفسه فانه لو كان هذا معلوماً لما احتيج الى البرهان - والحد
لايكتسب بالقسمة فان القسمة تضع أقساماً ولا تحمل من
الاقسام شيئاً بعينه لا أن يوضع وضعاً من غير أن يكون للقسمة
فيه مدخل وإما استثناء نقيض قسم ليبقى القسم الداخل فى الحد
فهو إبانة الشئ بما هو مثله أو أخفى منه فانك اذا قلت الكن

ليس الانسان غير ناطق فهو إذاً ناطق فلم تكن أخذت فى الاستثناء شيأ أعرف من النتيجة وأيضاً فان الحد لايكتسب من حد الضد فليس لكل محدود ضد ولا أيضاً حد أحد الضدين أولى بذلك من حد الضد الاخر * وأيضاً فان الاستقراء لايفيد علما كلياً فكيف يفيد الحد ولانك ان استقريت ان الحد حد لكل شخص حتى تجعله حداً للنوع فقد كذبت وان قلت ان الحد محمول على كل شخص من غير زيادة فليس يوجب هذا ان يكون حداً للنوع وان قلت ان الحد حد لنوع كل واحدمن تلك الاشخاص فقد صادرت على المطلوب الاول فلم يبق اذاً للاستقراء وجه *

* فصل فى طريق اكتساب الحدّ *

لكن الحد يقتنص بالتركيب وذلك بأن يعمد الى الاشخاص التى لاتنقسم (١) وتنظر من أىّ جنس هى من العشرة التى

(١) انما يصح لنا هذا من جهة الحس أولا فانا نحقق عند ما من اى الاجناس هو ذلك الشخص من حيث نجد فيه المعنى الجنسى وسائر المعانى الفصلية التى نعلم ان أينا رفعنا ارتفع وجود ذلك الشخص فعلمنا وجوب هذا الامر فى كل مساو له فى النوع فانه مضامن المحسوس المعقول ومن الجزئى الكلى ولم نكن هذا على وجه الاستقراء اذ كان الاستقراء انما يكون لسائر أشخاص النوع ليصح نقل الحكم منها اليه ونحن لو رأينا هذه المعانى فى الشخص الواحد حكمنا بوجوب الفطرة العقلية فلا يصح قولنا مثل هذا الانسان الا بحملتها وجبها لكل انسان

سنذكرها فتأخذ جميع المحمولات المقومة لها التى فى ذلك الجنس أو فى الشيء الذى يقوم لها كالجنس فتجمع العدة منها بعد ان تعرف أيها أول لها مثل الحس فانه أولا للحيوان ثم النطق وأيضاً مثل الجسم فانه أولا للحيوان ثم الناطق * وتتحرى أن لا يكون في المجموع شيء مكررا ونحن لا نشعر كما تقول جسم ذو نفس حساس ثم تقول معها حيوان فيكون الحيوان مكرراً تارة بالتفصيل والحد وتارة بالاجمال والتسمية فاذا جمعناهذه المحمولات ووجدنامنها شيأ مساوياً المحدود من وجهين اثنين فهو الحد أما أحد الوجهين فالمساواة فى الحمل أعنى ان يكون كل مايحمل عليه المحدود يحمل عليه هذا القول وكل مايحمل عليه هذا القول يحمل عليه المحدود والثانى المساواة فى المعنى وهو ان يكون دالا على كمال حقيقة ذاته لا يشذ منها عنه شيء فان كثيراً مما يميز الذات يكون قد أخل ببعض الاجناس أو ببعض الفصول فيكون مساويا فى الحمل ولا يكون مساويا فى المعنى كقولك في حد الانسان انه جسم ناطق ميت مثلا فان هذا ليس بحد حقيقى بل هو ناقص لان الجنس القريب غير موضوع فيه وكقولك فى حد الحيوان انه جسم ذو نفس حساس من غير ان تقول ومتحرك بالارادة فان هذا

مساو فى الحمل وناقص فى المعنى ولا تلتفت فى الحد الى ان يكون
وجيزاً بل لا يتم الحد حداً بأن يميز على الايجاز مالم يوضع فيه الجنس
القريب باسمه أو بحده إن لم يوجد له اسم فيكون اشتمل على الماهية
المشتركة ثم يؤتى بعده بجميع الفصول الذاتية وان كانت الفاو كان
بواحد منها كفاية فى التمييز فانك اذا تركت بعض الفصول فقد
تركت بعض الذات والحد عنوان للذات وبيان له فيجب ان
يقوم الحد فى النفس صورة معقولة مساوية للصورة الموجودة
بتمامها فحينئذ يعرض ان يميز أيضاً المحدود * والحكماء لا يطلبون
فى الحدود التميز وان لحقها التمييز بل يطلبون تحقق ذات الشيء
وماهيته ـ ولذلك فلا حد بالحقيقة لما لا وجود له انما ذلك قول
يشرح الاسم ـ ولذلك ماحد الفيلسوف الحد بأنه قول دال على
الماهية ولم يقل قول وجيز مميز كما هو من عادة المحدثين أن يقولوه
ولهذا ماذم تحديد من أخذ فى تحديد الشيء العنصر وحده فقط
كالطبيعيين في تحديدهم الغضب انه غليان دم القلب أو الصورة
فقط كالجدليين فى تحديدهم الغضب بأنه شهوة الانتقام لا لأنهما
لم يميزا بل لانهما لم يوفيا كمال الماهية * بل قد أمر أن يحد من
كلبهما مجموعين وأن لا يخل بذكر سبب ذاتي في التحديد فعلى

هـذا يجب أن تقتنص الحدود للأنواع * واما الأجناس فأن تؤخذ الفصول التي تخص الأنواع وتحذف فما يبقى ان كان اسماً مفرداً فصل باعتبار المحمولات وإن كان مؤلفاً فهو المطلوب *

* فصل فى اعانة القسمة فى التحديد *

والقسمة أيضاً معينة فى الحد اذا كانت بالذاتيات فكانت القسمة للأعم قسمة من طريق ماهو هو فان قسمة الحيوان الى ذى رجلين وكثير الأرجل ليست قسمة له من طريق ماهو حيوان بل له من طريق ماهو ماش فانه لكونه ماشياً استعد لهذه القسمة لا لكونه حيواناً فان طبيعة الحيوان لاتنقسم بهذه الانقسامات مالم يتحصل لها طبيعة المشي فلو كان الحيوان غير ماش لم يستعد لهذه القسمة البتة واذا فعلت هذا حفظت الترتيب* ويجب ان تراعي شرطاً ثالثاً وهو أن لاتقف فى الوسط بل تقسم وتقسم حتى ينتهى الى الذاتيات التى اذا اقسمتها وقعت القسمة بعرضيات أو أشخاص فان القسمة من الجوهر اذ انتهت الى الانسان وقفت وان تقسم بعده بالذاتيات وبعد ذلك ما ان يقسم الشيء الى الأشخاص أو الى فصول عرضية كالكاتب والأمى والمحترف والغاصب وغير ذلك

﴿ فصل فى الاجناس العشرة ﴾

وأما هذه الأجناس العشرة فنها (الجوهر) وهو كل ماوجود ذاته ليس فى موضوع أى فى محل قريب قد قام بنفسه دونه بالفعل لا بتقويمه * ومنها (الكم) وهو الشئ الذى يقبل لذاته المساواة واللامساواة والتجزى وهو إما ان يكون متصلا اذ يوجد لاجزائه بالقوة حد مشترك تتلاقى عنده وتتحد به كالنقطة للخط واما أن يكون منفصلا لايوجد لأجزائه ذلك بالقوة ولا بالفعل كالعدد * والمتصل قد يكون ذا وضع وقد يكون عديم الوضع وذوالوضع هو الذى يوجد لأجزائه اتصال وثبات وإمكان ان يشار الى كل واحد منها أين هو من الآخر . فمن ذلك ما يقبل القسمة فى جهة واحدة وهو الخط *ومنه مايقبل فى جهتين متقاطعتين على قوائم وهو السطح * ومنه مايقبله فى ثلاث جهات قائم بعضها على بعض وهو الجسم والمكان أيضاً ذو وضع لانه السطح الباطن من الحاوى * وأما الزمان فهو مقدار للحركة الا انه ليس له وضع اذ لاتوجد اجزاؤه معاً وان كان له اتصال اذ ماضيه ومستقبله يتحدان بطرف هو الآن * وأما العدد فهو بالحقيقة الكم المنفصل ومن المقولات العشر (الاضافة) وهو المعنى الذى وجوده بالقياس الى

شيء آخر وليس له وجود غيره مثل الابوة بالقياس الى البنوة لا كالأب فان له وجوداً يخصه كالانسانية (وأما الكيف) فهو كل هيئة قارة فى جسم لا يوجب اعتبار وجودها فيه نسبة للجسم الى خارج ولا نسبة واقعة في أجزائه ولا لجملته اعتبار يكون به ذا جزء مثل البياض والسواد وهو إما أن يكون مختصاً بالكم من جهة ماهو كم كالتربيع بالسطح والاستقامة بالخط والفردية بالعدد * واما ان لا يكون مختصاً به وغير المختص به إما ان يكون محسوساً ينفعل عنه الحواس ويوجد بانفعاله الممتزجات فالراسخ منه مثل صفرة الذهب وحلاوة العسل تسمى كيفيات انفعاليات وسريع الزوال منه وان كان كيفية بالحقيقة فلا تسمى كيفية[1] بل انفعالات لسرعة استبدالها مثل حمرة الخجل وصفرة الوجل * ومنها مالا تكون محسوسة ـ وهذا اما ان يكون استعدادات انما تتصور في النفس بالقياس الى كمالات فان كان استعداداً للمقاومة واباء الانفعال سمي قوة طبيعية كالمصحاحية والصلابة وان كان استعداداً لسرعة الاذعان والانفعال سمي لاقوة طبيعية مثل

(١) قوله فلا تسمى كيفية [illegible] يكاد لا يكون كيفية وان يكون وسطاً بين الكيف ولانفعال [illegible] الكيفيات ([illegible])

للمراضية واللين * واما أن يكون فى أنفسها كمالات لا يتصور أنها استعدادات لكمالات أخرى ويكون مع ذلك غير محسوسة بذاتها فما كان منها ثابتاً سمى ملكة مثل العلم والصحة وما كان سريع الزوال سمى حالا مثل غضب الحليم ومرض المصحاح وفرق بين الصحة والمصحاحية فان المصحاح قد لا يكون صحيحاً والمراض قد يكون صحيحاً * ومن جملة العشرة (ألأين) وهو كون الجوهر فى مكانه الذى يكون فيه ككون زيد في السوق (ومتى) وهو كون الجوهر فى زمانه الذى يكون فيه مثل كون هذا الامر أمس (والوضع) وهو كون الجسم بحيث تكون لاجزائه بعضها الى بعض نسبة فى الانحراف والموازاة بالقياس الى الجهات وأجزاء المكان ان كان فى مكان مثل القيام والقعود وهو فى المعنيين غير الوضع المذكور في باب الكم (والملك) ولست أحصله ويشبه ان يكون كون الجوهر فى جوهر آخر يشمله وينتقل بانتقاله مثل اللبس والتسلح (والفعل) وهو نسبة الجوهر الى أمر موجود منه غير قار الذات بل لا يزال يتجدد ويتصرم كالتسخين والتبريد (والانفعال) وهو نسبة الجوهر الى حالة فيه بهذه الصفة مثل التقطع والتسخن

﴿ فصل فى مشاركات الحد والبرهان ﴾

انا كما لانطلب العلة بلم الا بعد مطلب هل كذلك لا نطلب الحقيقة بما الا بعدهل وعن كل واحد منهما جواب لكن الحقيقى من الجواب عن لم هو الجواب بالعلة الذاتية فيتفق هذا المطلبان فى أمرين فى كون كل منهما انما يكون بعد هل وفى الجواب اذا كان الجواب عن لم بالجواب الحقيقى فان العلة الذاتية مقومة للشىء فهى اذا داخلة فى الحد وفى جواب ما هو فيتفق اذا الداخل فى الجوابين. مثاله لم انكسف القمر فنقول لانه توسط بينه وبين الشمس الارض فانمحا نوره * ثم نقول ما كسوف القمر فنقول هو انمحاء نور القمر لتوسط الارض لكن هذا الحد الكامل للكسوف لا يكون عند التحقيق حدا واحدا فى البرهان بل حدين أى لا يكون جزءاً من مقدمة في البرهان بل جزئين فالذى يحمل منهما على الموضوع فى البرهان أولا وهو الحد الاوسط يكون فى الحد محمولا بعد الاول والذى يحمل فى البرهان ثانيا يكون فى الحد محمولا اولا لانك تقول فى البرهان ان القمر قد توسط الارض بينه وبين الشمس وكل مستضىء من الشمس يتوسط بينهما الارض ينمحى ضوءه ينتج ان القمر ينمحى ضوءه

ثم نقول والمنمحي ضوءه منكسف فالقمر اذا منكسف فاولا
حملت التوسط ثم الانمحا وفي الحد التام تورد اولا الانمحا ثم
التوسط لانك تقول ان انكساف القمر هو انمحاء ضوئه لتوسط
الارض بينه وبين الشمس فان جعلت كل واحد من توسط
الارض وانمحاء الضوء حدا على حده واتفق اذا ان كان مميزا فكان
حدا مّا وان لم يكن تاما سمى الذى يكون منهما الحد الاوسط
في القياس حدا هو مبدأ برهان كما نقول فى مثال آخر ان الرعد
صوت انطفاء النار فى الغمام أو الغضب شهوة الانتقام ويسمى
الذى يكون منهما حدا أكبر حدا هو نتيجة برهان كقولك ان
الكسوف انمحاء ضوء القمر والغضب غليان دم القلب فهذا انما
يتفق اذا كان بعض أجزاء الحد التام علة للجزء الآخر فان اقتصر
على العلة كتوسط الارض كان الحد يسمى مبدأ برهان وان اقتصر
على المعلول كالانمحاء كان الحد يسمى نتيجة برهان والحد التام
مجموعهما مع الجنس ؛

﴿ فصل فى أقسام معنى الحد ﴾

والحد يقال بالتشكيك على خمسة أشياء فمن ذلك الحد
الشارح لمعنى الاسم ولا يعتبر فيه وجود الشيء فان كان فى وجود الشيء

شك أخذ الحد أولا على انه شارح للاسم كتحديد المثلث المتساوى الاضلاع في افتتاح كتاب أوقليدس فاذا صح للشئ وجود علم حينئذ ان الحد لم يكن بحسب الاسم فقط * ويقال حد لما كان بحسب الذات * فمنه ماهو نتيجة برهان * ومنه ماهو مبدأ برهان * ومنه حد تام مجتمع منهما * ومنه ما هو حد لامور لا علل لها ولا أسباب أو أسبابها وعللها غير داخلة فى جوهرها مثل تحديد النقطة والوحدة والحد وما أشبه ذلك فان حدودها لا بحسب الاسم فقط ولا مبدأ برهان ولا نتيجة برهان ولا مركب منهما

﴿ فصل فى أقسام العلل وبيان دخولها فى الحد والبرهان ﴾

يقال علة للفاعل ومبدأ الحركة مثل النجار للكرسى والاب للصبي ويقال علة للمادة وما يحتاج الشيء الى ان يكون حتى يقبل ماهيته مثل الخشب ودم الطمث ويقال علة للصورة وكل شيء مكون فانه ما لم تقترن الصورة بالمادة لم يتكون الشيء ويقال علة للغاية والشيء الذى لاجله الشيء مثل السكن للبيت وكل واحدة من هذه اما قريبة كالعفونة للحمى واما بعيدة كالا[illegible] [illegible] بالقوة واما بالفعل واما خاصة كالبناء [illegible] واما عامة كالصانع له واما بالذات مثل السقمونيا يسخن بذاته [illegible] بالعرض مثل السقمونيا

يبرد لانه يزيل المسخن أو شرب الماء البارد يسخن لانه يجمع المسخن وانما يجب أن يعطى فى البراهين العلة التى بالذات الخاصة القريبة التي بالفعل حتى ينقطع سؤال اللم والافهو بعد ثابت * والعلل الاربع قد تقع حدودا وسطى فى البراهين لانتاج قضايا محمولاتها اعراض ذاتية والعلة بالفعل هى ما تستلزم وجود المعلول بالفعل كالصورة والغاية * وأما العلة الفاعلية والقابلية فلا يجب من وضعهما وضع المعلول وايجابه ما لم يقرن بذلك ما يدل على صيرورتها علة بالفعل مثل اقتران انفعال الافيون عن الحرارة الغريزية التي فى الابدان بالقوة المبردة التي فيه فانه حينئذ يجب عن قوته التبريد وذلك في كثير من المواد ولكن كثير من الامور الطبيعية يلزم عن اقتران موادها بفواعلها ان يوجد المعلول ضرورة بل هذا فى كلها وفى كثير منها لا يوجد مادتها على الطباع التي يجب الا ويوجد الكائن كنطفة الانسان وكانه لا فرق بين القسمين وهذه الضرورة لا تمنع ان تكون لغاية كما سنوضح فى العلوم فلا يمتنع اذا استعمال الغاية فى براهينها وفى براهين ما لم تكن هكذا من الكائنات الغير الطبيعية لا مانع البتة عن استعمال الغاية بل لا بد منها بحيث يكون المعلول انما يجب باجتماع الفاعل والقابل معا فان الواحد منهما

لا يكفى حدا أوسط ما لم يجتمعا فانا نقول مثلا لم كانت الاسنان الطواحن عريضة* فنقول لان المادة كانت تامة الاستعداد لذلك *ونقول أيضا الاضراس أريد منها الطحن وكل مايراد منه الطحن يعرض* واما الصورة المادية فلايحتاج الى شرط فى ادخالها حدا أوسط وكأن الغاية فى أكثر الامر تفيد اللم المجرد دون الان وقد يجتمع فى الشيء علل فوق واحدةوحتى الاربعة كلهاوقد يكون لبعض الاشياء بعض العلل دون بعض فلذلك لا يدخل فى حدود التعليمات ولا براهينهاعلةمادية فقدقلنا فى العلل ودخولها في البراهين * وأما دخولها فى الحدود فكما أوضحنا من أن العلل الذاتية مقومة واذا كان للشيء علة مساوية أو أعم وكانت ذاتية فدخولها ظاهر * واما العلل التى هى أخص من الشيء مثل ان للحمّى عللا كالعفونة وكالحركة العنيفة للروح أو اشتعال من غير عفونة . وللصوت أيضا انطفاء نار و انكسار قمة وريح بعضا وما أشبه ذلك فليس شيء منها يدخل فى الحد ويدخل فى البرهان وأما في الحد فيطلب للشيء الجامع له ان وجد مثل القرع المقاوم لجميع ذلك فيكون هو العلة التى تدخل في الحدود وأما العلل الخاصية فالحدود أنواع الشيء مثل انطفاء النار حد لرعد

لا الصوت المطلق . وقد يحدّ الشيء بجميع علله الاربع ان كانت له وكانت ذاتية كمن يحد القدوم بانه آلة صناعية من حديد شكلها كذا ليقطع به الخشب نحتا فالآلة جنس والصناعية تدل على المبدأ الفاعل والشكل على الصورة والنحت على الغاية والحديد على المادة وفي هذه الابواب كلام طويل لا يليق بالمختصرات *

* فصل فى دفع توهم الدور المحال من ترتب فى الطبيعية يوهم ذلك *

واعلم ان فى الكائنات أمورا بعضها علل لبعض في الدور فكذلك القياسات التى تكون منها تدور دورا مثل انه لم كانت السحابة فقيل لانه كان بخار فقيل لم كان بخار فقيل لان الأرض كانت ندية وفعل فيها الحر فقيل لم كانت الارض ندية فقيل لانه كان مطر . ثم قيل لم كان مطر فقيل لانه كان سحاب فينتج من هذا انه كان سحاب لانه كان سحاب ومن أوساطه أنه كان سحاب وان كان هنالك وسائط أخرى ولكن لا فرق فى البرهان الدورى بين ان يكون حد قد وقع مكررا بلا واسطة بين طرفى تكراره أو وقع مكررا وبين طرفى تكراره وسائط ولكن المثال الذى أوردناه ليس فى الحقيقة دورا لان السحاب نوقع حدا أكبر والسحاب الواقع حدا أوسط

ليس واحدا بالذات بل بالنوع وليس هذا مما يجعل القياس دورا لان الدوري هوان يؤخذالشئ في بيان نفسه لا ان يؤخذ مساويه في النوع في بيانه وهو غيره بالذات *

﴿ فصل في كيفية دخول العلل الخاصة في البرهان ﴾

العلل التي هي أخص من المعلول وتكون حدودا وسطى في البرهان وهو مثل كون السحاب عن تكاثف الهواء بالبرد وعن انعقاد البخار والزلزلة عن حدوث ريح أو عن انحطاط أعالي وهدة أو اندفاع سيل في باطن الارض * والرعد عن ريح وعن انطفاء دخان ناري * والحمى عن عفونة وعن حرارة روح بلا عفونة فقد يمكن ان تجتمع لهذه العلل الخاصية معني عام يكون محمولا عليها فيكون لذلك أقرب من المعلول ويكون علته المساوية له وقد لا يجتمع لا انه يذهب الأمر في ذلك الى غير نهاية لكنه يقف عند عا. لا واسطة بينه وبين تلك الاغراض ومعلوم انه لا يمكن حينئذ أن توجد علة مسوية للحد الاكبر فما كان من العلل الخاصية لا يوجد بينها وبين الحد الاكبر ما هو اعم منها مساو للاكبر لم يمكن أن تجعل حدودا وسطى الا لموضوعات لها أخص أيضا من الاكبر

فلا تكون علل وجود الاكبر على الاطلاق بل علل وجوده للأصغر الأخص . فان الحمّى المطلقة ليست معلولة للعفونة بل حمى هذا الانسان أو حمى أصحاب الغب وكذلك النوع ليس علة وجود الجنس مطلقا بل لما هو تحت النوع من شخص أو نوع دونه وما كان يوجد له معنى عام فان حمل الأكبر على الحدود الوسطى التي هي أخص لا يكون أولا ولكن بتوسط العام مثل أن هذه الشجرة ينتثر ورقها وهي تينة وأخرى وهي خروع وأخرى وهي كرم وتكون العلة لانتثار الورق فيها جمود رطوبتها وانفشاشها ولكن ليس لهذه الوسطيات الخاصية التي هي تينة وخروع و كرم أولا ولكن العريض الورق والتينة والكرمة والخروع عريضة الأوراق بلاواسطة * وأما أنها تجمد رطوبتها أو تنفش رطوبتها فليس لانها تينة أو خروع أو كرمة بلا واسطة بل لانها عريضة الورق وهي تنتثر ورقها لا لانها تلات ولا لعرض الورق ولكن لانفشاش الرطوبة وجمودها فقد بان أين ينعكس الحد الاوسط الذى هو العلة على الاكبر المعلول وأين لاينعكس .

﴿ فصل في شرح ألفاظ يجب التنبه لمعانيها ﴾

الظن الحق هو رأى في شيء انه كذا ويمكن أن لا يكون كذا *والعلم اعتقاد بأن الشيء كذا وانه لا يمكن أن لا يكون كذا وبواسطة توجبه والشيء كذلك * وقد يقال لتصور الماهية بتحديد*والعقل اعتقاد بأن الشيء كذا وأنه لا يمكن أن لا يكون كذا طبعاً بلا واسطة كاعتقاد المبادى الأولى للبراهين وقد يقال لتصور الماهية بذاتها بلا تحديدها كتصور المبادي الأولى للحد * والذهن قوة للنفس معدة نحو اكتساب العلم * والذكاء قوة استعداد للحدس * والحدس حركة الى اصابة الحد الأوسط اذا وضع المطلوب أو اصابة الحد الأكبر اذا أصيب الأوسط * وبالجملة سرعة الانتقال من معلوم الى مجهول كمن يرى تشكل استنارة القمر عند أحوال قربه وبعده عن الشمس فيحدس أنه يستنير من الشمس *

﴿ فصل في بيان وجوه الغلط في الأقوال الشارحة ﴾

وههنا مواضع يجب أن يتحرى الاحتراز منها في حدود الشيء حتى لا يسهو باغفاله سهو فمن ذلك ما يقع في جانب جنس ومنه ما يقع في جانب الفصل ومنه ما هو مشترك وهذا المشترك

هو أيضاً مشترك للحد الناقص والرسم فمن الخطاء في الجنس أن يوضع الفصل مكانه كقول القائل * ان العشق إفراط المحبة وانما هو المحبة المفرطة * ومن ذلك أن توضع المادة مكان الجنس كقولهم للكرسى انه خشب يجلس عليه وللسيف انه حديد يقطع به فان هذين الحدين قد أخذ فيهما المادة مكان الجنس * ومن ذلك أن يؤخذ الهيولى التى عدمت وليست الآن موجودة مكان الجنس كقولهم للرماد انه خشب محترق * وهو ليس الآن خشب بل كان خشبا ومن ذلك أخذهم الجزء مكان الجنس فى حد الكل كقولهم ان العشرة خمسة وخمسة وأورد فى التعليم الأول لهذا مثال آخر وهو قولهم ان الحيوان جسم ذو نفس وفى تحقيق ذلك بحث دقيق (١) ومن ذلك أن توضع الملكة مكان القوة والقوة مكان الملكة وذلك فى الأجناس المقدمة فى أجزاء الحدود كقولهم ان العفيف هو الذى يقوى على اجتناب اللذات الشهوانية اذ الفاجر

(١) قوله بحث دقيق انما قال ذلك لتوقفه على معرفة الماهية بشرط لا والماهية لا بشرط والماهية بشرط وخلاصة التحقيق ان الجسم ان أخذ بشرط أى بشرط عدم دخول فصل ما من فصول الانواع التى تحته كان جزءا او مادة ولم يجز دخوله فى حد الحيوان وان أخذ لا بشرط على أنه يجوز أن يكون أى نوع كان من الانواع التى تحته فهو جنس ويجب دخوله فى الحد (ا ـ ع)

يقوى أيضاً ولا يفعل فقد وضع اذا القوة مكان الملكة لاشتباه الملكة بالقوة لأن الملكة قوة ثابتة وكقولهم ان القادر على الظلم هو الذى من شأنه وطباعه النزوع الى انتزاع ما ليس له من يد غيره فقد وضع الملكة مكان القوة لأن القادر على الظلم قد يكون عادلا ولا يظلم ولا تكون طباعه هكذا * ومن ذلك أن تأخذ اسما مستعاراً أو مشتبهاً كقول القائل * ان الفهم موافقه * وان النفس عدد * ومن ذلك أن تضع شيأ من اللوازم مكان الأجناس كالواحد والموجود * ومن ذلك أن تضع النوع مكان الجنس كقولك ان الشر هو ظلم الناس والظلم نوع من الشر * وأما من جهة الفصل فان تأخذ اللوازم مكان الذاتيات * وأن تأخذ الجنس مكان الفصل * وان تحسب الانفعالات فصولا والانفعالات اذا اشتدت بطل الشيء والفصول اذا اشتدت ثبت الشيء وقوى * وأن تأخذ الأعراض فصولا للجواهر وأن تأخذ فصول الكيف غير الكيف وفصول المضاف غير المضاف لا من باب الاضافة وأما القوانين المشتركة فمثل أن تعرف الشيء بما هو أخفى من حد النار بأنها جسم شبيه بالنفس والنفس أخفى من النار ومثل أن يحد الشيء بما هو مساو له فى المعرفة أو متأخر عنه فى المعرفة مثال

المساوى له فى المعرفة قولهم انّ العدد كثرة من الآحاد والعدد والكثرة شئ واحد فهذا قد أخذ نفس الشئ فى حده ومن هذا الباب ان تأخذ الضد فى حد الضد كقولهم للزوج عدد يزيد على الفرد بواحد ثم يقولون الفرد عدد ينقص عن الزوج بواحد * وكذلك اذا أخذ المضاف فى حد المضاف اليه كما فعل (فرفوريوس) اذ حسب انه يجب أن يأخذ الجنس فى حد النوع والنوع فى حد الجنس ولم يدر ما فى ذلك من الغلط وما في ظنه ذلك من السهو * وما عن الاضطرار الى ذلك من المندوحة * وما فى تفهم حقيقة الحد الذى استعمله على الوجه الواجب من البعد عن اعتراض ما أورده من الشبهة * وأما المتقابلات بحسب السلب والعدم فلا بد من أن يؤخذ الموجب والملكة فى حديهما من غير عكس * وأما الذى يأخذ المتأخر فى حد الشئ فكقولهم الشمس كوكب يطلع نهاراً ثم النهار لا يمكن أن يحد الا بطلوع الشمس لانه زمان طلوع الشمس * وكذلك التحديد المشهور للكمية بانها قابلة للمساواة وغير المساواة وللكيفية بأنها قابلة المشابهة وغير المشابهة فهذا وما أشبهه من المعانى الصارفة عن الاصابة فى الحدود *

﴿ فصل فى ابانة المواضع المغلطة للباحث ﴾

نقول ان افعال السوفسطائية اما في القياس المطلوب به انتاج الشيء واما فى أشياء خارجة عن القياس مثل تخجيل الخصم وترذيل قوله والاستهزاء به وقطع كلامه والاغراب عليه فى اللغة واستعمال ما لا مدخل له فى المطلوب وما يجرى مجرى ذلك * وهى عشرة ولا حاجة لنا الى ذكرها * وأما اللواتى فى القياس المطلوب به انتاج الشيء فانا نذكرها *

﴿ المغلطات فى القياس ﴾

ان هذه المغلطات إما أن تقع في اللفظ وإما أن تقع فى المعنى وإما أن تقع فى صورة القياس وإما أن تقع فى مادته وإما أن تكون غلطا وإما أن تكون مغالطة ونحن نعلم انه اذا ترتبت الأقاويل القياسية ترتيبا على شكل من الأشكال وكان هنالك أجزاء أولى متمايزة أعنى الحدود وأجزاء ثواني متمايزة أعنى المقدمات وكان لضرب من الشكل منتج ومقدمات صادقة وغير النتيجة وأعرف منها أن ما يلزم عنه يلزم لزوما حقا فاذا تكون الذى لا يلزم عنه الحق أعني القياس السوفسطائي اما أن لا تكون ترتيبه بحسب شكل من الأشكال أو لا تكون بحسب ضرب منتج أو لا تكون

هناك الأجزاء الأول أو الأجزاء الثوانى متمايزة * وإما أن لا تكون المقدمات صادقة * واما أن لا تكون غير المطلوب * واما أن لا تكون أعرف منه * فأما الأول فهو اما أن لا يكون تأليفه من أقاويل جازمة أو يكون من جازم واحد فقط أو يكون من جوازم فوق واحد الا أنها عادمة للاشتراك التأليفى وذلك على وجهين* اما أن يكون عدمها للاشتراك فى الحقيقة والظاهر جميعاً واما أن يكون فى الحقيقة فقط ولها فى الظاهر اشتراك فان كان لها في الظاهر اشتراك فهناك لفظ يفهم منه معان فوق واحدة فيكون اما بحسب بساطته واما بحسب تركيبه* واذا كان بحسب بساطته فاما أن يكون لفظا مشتركا وهو الواقع على عدة معان ليس بعضها أحق به من بعض كالعين الواقع على ينبوع الماء وعلى آلة البصر والدينار * ومن جملة ذلك ما قد يسمى لفظا مشككا وهو المتناول للشئ وضده كالجليل والناهل * واما أن يكون لفظا مشابها وهو الواقع على عدة متشابهة الصور مختلفة فى الحقيقة لا يكاد يوقف على تخالفها كالناطق الواقع على الانسان * والفلك والملك والحى الواقع على الاله والانسان والنبات وكل ماله نمو وحركة فى جوهره * و ما لفظا منقولا وهو الواقع على عدة بمعان عدة

ولكن وقوعه على أحدها أقدم على أن المتأخر مسمى به على الحقيقة كلفظة المنافق والفاسق والكافر ولفظة الصوم والصلاة وأما لفظا مستعاراً وهو الذى أخذ للشئ من غيره من غير ان ينقل فى اللغة فجعل اسما له على الحقيقة وان كان في الحال يراد به معناه كقول القائل * ان الأرض أم للبشر * وأما لفظا مجازاً وهو الذى يطلق فى الظاهر على الشئ والمطلق به عليه فى الحقيقة غيره كقول القائل * سل القرية أى أهلها وربما كان اللفظ المشترك ليس لاشتراك هذه الأحوال فى جوهره بل فى صيغته وأحواله كاللفظ المشترك بين الفاعل والمفعول والذكر والانثى وما جرى مجراه ولهذا ظن بعض ضعفاء الظن أن الهيولى الأولى قد يستحق ان يقال انها تفعل فعلا ما لانها قابلة للتأثير والقبول فعل [1] وأما الذى يكون بحسب التركيب فقد يكون لاستناد حروف النسق الى أشياء مختلفة كقول القائل كل ما علمه الحكيم [illegible] كما علم فإن العطف [illegible] هو هنا ينعطف على كل ما وعلى الحكيم وبحسبه يختلف المعنى وقد يكون تغيير الترتيب يوجب ويكون لموضع الوقف والابتداء وقد يكون لاشتباه حروف النسق أنفسها

(١) قوله والقبول فعل [illegible] وهو من [illegible] صيغة اسم الفاعل

ودلالتها على معانى عدة فى النسق ولهذا قد يصدق الشئ مجتمعا فيظن انه قد يصدق مفترقا فيقال ان الخمسة زوج وفرد معا اذ هى ثلاثة واثنان فينتقل الوهم الى ان الخمسة زوج والخمسة أيضا فرد . والسبب فيه اشتباه دلالة الواو فانه قد يدل على جمع الأجزاء وقد يدل على جمع الصفات ويصدق الشئ متفرقا ولا يصدق مجتمعاً كقول القائل زيد طبيب ويكون جاهلا فى الطب وزيد بصير ويكون كذلك فى الخياطة فاذا قيل زيد بصير طبيب أفهم الغلط لاشتباه الحال بين اشتراك البصر فى الطب بحسب هذا اللفظ وبين انفراده بنعت زيد * وأما السبب الثاني وهو عدم التمايز في اجزاء القول القياسي فانه لا يتهيأ فيما تكون الأجزاء الأولى فيه بسايط بل فيما يكون فيه الفاظا مركبة ثم ينقسم قسمين * فاما ان يكون اجزاء المحمول والموضوع متمايزة فى الوضع ولكن غير متمايزة في الاتساق واما ان لا تكون متمايزة فى الوضع فيكون هناك شئ هو من الموضوع فيوهم انه من المحمول أو من المحمول فيوهم انه من الموضوع * مثال المتمايزة فى الوضع دون الاتساق قول القائل كل ما علمه الفيلسوف فهو كما علمه * والفيلسوف يعلم الحجر فهو اذاً حجر ومثال الغير المتمايز فى الوضع قول القائل الانسان

بما هو إنسان اما أن يكون أبيض أو لا يكون أبيض فقوله بما هو انسان يشكك أهو جزء من الموضوع أو من المحمول فلا يبعد أن يقع من هذا وأمثاله مغالطات يصعب حلها * وقد تعرض هذه المغالطة فى جميع انحاء التركيب المتشابه * واما الكذب في المقدمات فلا محالة أن الطبع اذا أذعن للكاذب فانما يذعن بسبب مّا ولأن له نسبة الى الصدق فى حال ومن بلغ الى أن يصدق بأى شئ اتفق بلا سبب فقد انخلعت عنه الغريزة البشرية فاذا ذلك السبب إما فى لفظه واما في معناه * والذى فى اللفظ فيظهر مما سنذكره وذلك مثل اشتراك معنيين فى لفظ يوهم التساوى بينهما في كل حكم ومثل اشتراك لفظتين في معنى وافتراقهما فى معنى معتبر فى اللفظ فانه اذا كان كذلك أوهم ذلك أن الحكم في اللفظتين واحد وربما كان لاحدى اللفظتين زيادة معنى يتغير به الحكم * ومثل هذا الخمر والسلافة فان معنى واحداً قد اشترك فيه هذان [illegible] [illegible] للسلافة زيادة معنى (١) وأما الذى من جهة المعنى فان يكون الكاذب كاذبا بالكل وهو الذى لا يصدق الحكم [illegible] [illegible] من موضوعه ولا فى حال من الاحوال ولا [illegible] وقت من [illegible] .

---

(١) كالصهباء والتروق وكالسيف و[illegible]

وإما أن يكون كاذبا فى الجزء وهو أن يكون الحكم فيه يصدق على شئ من الموضوع أو في وقت أو حال فان كان كاذبا فى الكل فينبغي أن يكون له شركة مع الصادق فى المعنى وذلك المعنى قد يكون جنسا أو فصلا أو اتفاقا فى عرض أو اتفاقا فى مساواة النسبة وأنت تعلم أنه قد تكون شركة عامة فيما سوى الفصل والجنس فانه قد يكون المشترك فيه عارضا كليا للموضوعين وقد يكون كليا لأحدهما وفى بعض الآخر * وقد يكون فى بعض كل واحد منهما * والذى لا يصدق لا فى الكل فاما أن يكون فى بعض الموضوع فقط أو يكون فى كل واحد من الموضوع ولكن فى وقت دون وقت * أو يكون فى كل وقت ولكن بشريطة لا على الاطلاق أو يكون على الاطلاق ولكن بشريطة ما[1] وتلك الشريطة اما تأليف في القول أو غير التأليف فى القول فان لم يكن التأليف فيه فاما أن يكون افرادا فيه واما غير افراد فيه وان كان أيضا عارضا لبعض الموضوع فاما طبيعى واما اتفاقي وجميع هذا لايهام العكس فانه اذا اتفق ان رأى سيالا أصفر وكان مرّا أعنى المرة

---

(١) قوله بشريطة ما كان نشترط فى صدق المطلقة فى السلب ان تكون بحيث ينعكس و[illegible] ما اشترط فى [illegible] دوام اتصاف الموضوع بما وضع معه (ا ـ ع)

* ثم اتفق أن رأى سيالا اصفر غيرها ظن أنه مر وربما كان حلوا كالعسل وسبب ذلك أنه اذا وجدت المرة مرة ظن أن كل سيال أصفر مرة اذ كانت المرة سيالة صفراء * وأما الذى يكون من جهة ان المقدمات ليست غير النتيجة فهو البيان الذى يكون بالمصادرة على المطلوب الاول فى المستقيم والمصادرة على نقيض المطلوب فى الخلف وقد أشير الى ذلك فيما قد سلف * وأما الذى يكون من جهة ان المقدمات ليست باعرف من النتيجة فيكون بالاشياء التى تساوى النتيجة فى المعرفة والجهالة بها أو بالاشياء التي يتأخر عنها فى المعرفة ويكون سبيلها سبيل القياس الدوري وقد أشير الى ذلك فيما سلف ويجتمع من جملة هذا ان جميع أسباب المغالطة فى القياس اما لفظى واما معنوى * واللفظى اما اشتراك فى جوهر اللفظ المفرد أو اشتراك فى هيئته وشكله أو اشتراك يقع بحسب التركيب لا بحسب لفظ مفرد أو لاجل صادق مركبا وقد فصل فظن صادقا أو لاجل صادق متفرق وقد ركب فظن صادقا * وأما المعنوى فاما أن يكون بالعرض واما من جهة سوء اعتبار شروط الصدق فى الحمل واما لعدم القرينة * واما لايهام عكس اللوازم واما للمصادرة على المطلوب الاول * واما لاخذ ما ليس بعلة علة واما لجمع المسائل

في مسئلة فلا يتميز المطلوب واحدا بعينه * وقد اقتصرنا لك من
علم المنطق على هذا القدر * وقد عرفناك طريق نيل الصواب وهو
القياس البرهانى والحد الحقيق وطريق التحرز من الخطأ وهو مما
عرفناك من المواضع التى يغلط فيها فى المقاييس والحدود ولم
نطوّل المنطق بذكر الامور الخارجة عن هذين الغرضين
وان كانت لاتخلو عن نفع وهى مثل المواضع
الجدلية وآلاتها واستعمالها ومثل المقاييس
الخطابية وموادها وكيفية التصرف
فيها ومثل الاقاويل الشعرية
وموادها وأغراضها * فان
أحببت ان تطلع على ذلك
فاطلبه من كتابنا
الذى يسمى
بالشفاء

﴿ تم قسم المنطق من كتاب النجاه ويليه القسم
الثانى وهو الطبيعيات ﴾

﴿ فهرس قسم المنطق من كتاب النجاه ﴾

صحيفه

صحيفه

صحيفه



